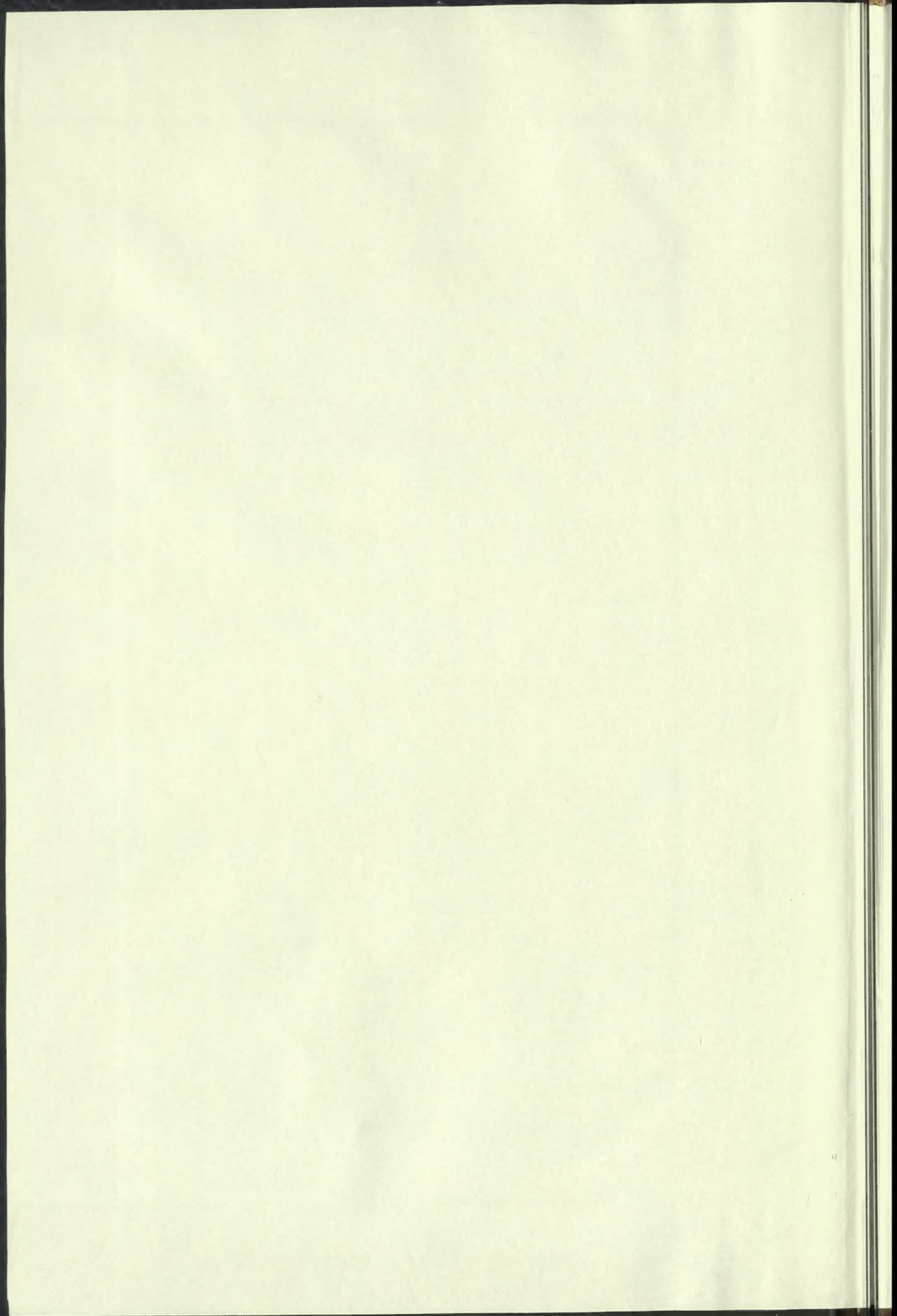




A.U.B. LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT





Handwritten text in a vertical column, likely a list or index, written in a cursive script.

Handwritten text in a vertical column, likely a list or index, written in a cursive script.

CA
349.297
Sh52rA
C.1

كتاب

رسالة الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي
رحمه الله في أصول الفقه برواية الربيع
ابن سليمان المرادي عنه تعمدهما
الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما فسيح
الجنان آمين

قال ابو ثور كتب عبد الرحمن بن مهزيار الى
ابن قتي وحدثنا ان يضع له كتابا فيه معاني
القرآن ويحج فيه قبول الأخبار فيه وحجة
الأصناف وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن
والسنة فوضع له كتاب الرسالة (أو صمدنا)
قال ابن مهزيار ما أصلى صلوة الله وأنا أودعوا
موشافعي فيها أو به عقيدة الشافعية
في أوامرهما

سنة أحمد بن محمد
عقده

(طبع)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني المحامي الشهير بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية
سنة ١٢٢١ هجرية

قال النور في المجموع ان المرفي
قال قرأت الرسالة خمس عشرة مرة
ما في مرة الا واستفدت منها فائدة
جديدة وفي رواية عنه قال أنا انظر في
الرسالة من خمسين سنة ما أعلم الخ انظر في
فيها مرة الا استفدت شيئا لم انظر في
او

ومن يتوكل على الله
فهو حسب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(١) أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك بدمشق سنة سبع وثلاثين وثلثمائة
قال أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي قال أخبرنا الإمام محمد بن إدريس بن العباس
ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن يد بن هاشم بن
المطلب بن عبد مناف رضي الله تعالى عنه وأرضاه فقال

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون والحمد لله
الذي لا يؤتي شكر نعمة من نعمه إلا بنعمة منه توجب على مؤتي ماضي نعمه بأدائها نعمة حادثة يجب
عليه شكرها ولا يبلغ الوصفون كنه عظمتها الذي هو كما وصف نفسه وفوق ما يصفه به خلقه
وأحده جدا كثيرا كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله وأستعينه استعانة من لا حول له ولا قوة إلا به
وأستهديه بهداه الذي لا يضل من أنعم به عليه وأستغفر لما أزلت وأخرت استغفار من يقرب بعبوديته
ويعلم أنه لا يغفر ذنبه ولا ينجي منه إلا هو وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن سيدنا محمدا
عبد ورسوله بعثه والناس صنفان (أحدهما) أهل كتاب بدلوهم أحكامهم وكفروا بالله فافتعلوا
كذبا صاغوه بالسنتهم فخطبهم بحق الله الذي أنزل إليهم فذكر تبارك وتعالى لنبيه صلى الله تعالى عليه

(١) رأينا بعض نسخ الرسالة مشتملا على سند من روهما عن الحسن بن حبيب المذكور ونصه سمع الرسالة
بكمالها على الشيخ أبي بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلمي الحداد بسماعه من أبي القاسم تمام بن محمد
الرازي وعبد الرحمن بن عمر الشيباني بسماعهما من أبي علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك أخبرنا الربيع
أخبرنا الشافعي أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الألفي وطاهر بن بركات الخشوعي وعمر بن أبي الحسن
الدهستاني بقراءته والسماع في الأصل بخطه في جادى الأولى سنة ستين وأربعمائة اه كنبه معصمه

وسلم من كفرهم فقال وإن منهم لفر يقابلون ألسنتهم بالكذب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب
ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون ثم قال عزذكره
فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثم قليلا فويل لهم مما
كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون وقال تبارك وتعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى
المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل فأتاهم الله أنى يؤفكون
اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله
الا هو سبحانه عما يشركون وقال تبارك وتعالى ألم ير الى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت
والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا أولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن
الله فلن تجد له نصيرا (وصف) كفروا بالله فابتعدوا ما لم يأذن به الله ونصبوا بأيديهم حجارة وخشبا
وصورا استحسوها ونبروا أسماء افتعلوها ودعوا آلهة عبودها فاذا استحسنوا غير ما عبدوا منها
ألقوه ونصبوا بأيديهم غيرهم فعدوه فأولئك العرب وسلكت طائفة من العجم سبيلهم في هذا وفي عبادة
ما استحسوا من حوت ودابة ونجم ونار وغيره فذكر الله عز وجل لنبه صلى الله تعالى عليه وسلم جوابا
من جواب بعض من عبده من هذا الصنف حكى جل ثناؤه عنهم قولهم انا وجدنا آباءنا على أمة وانا
على آئارهم مقتدون وحكى تبارك وتعالى عنهم أنهم قالوا لا تدرى آلهتكم ولا تدرى وذا ولا سواها ولا
يعوث ويعوق ونسرا وقد أضلوا كثيرا وقال تعالى واذكر في الكتاب ابراهيم انه كان صديقا نبيا اذ قال
لابيه يا أبت لم تعبد الا ليعسم ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئا وقال واتل عليهم نبأ ابراهيم اذ قال لابيه
وقومه ما تعبدون قالوا نعبد أصناما فنظلل لها آكفين قال هل يسمعونكم اذ تدعون أو ينفعونكم
أو يضرون وقال في جماعتهم يذكركم من نعمه ويخبرهم ضلالتهم عامة ومنة على من آمن منهم واذكروا
نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار
فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون (قال الشافعي) فكانوا قبل انقذاه اياهم
بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم أهل كفر في تفرقهم واجتماعهم لجمعهم أعظم الامور الكفر بالله وابتداع
ما لم يأذن به الله تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا لا اله غيره سبحانه وبحمده رب كل شئ وخالقه من
حتى منهم فكما وصف حاله حيا عاملا قائما لا يستخط ربه من زاد اامن معصيته ومن مات فكما وصف قوله
وعمله صار الى عذابه فلما بلغ الكتاب أحله فتم قضاء الله باظهار دينه الذي اصطفى بعد استعلاء معصيته
التي لم يرض فتح أبواب سمواته برحمته كما لم يزل يجري في سابق علمه عند نزول قضائه في القرون الخالية
قضاؤه فانه تبارك وتعالى يقول كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فكان خيرته
المصطفى لوجه المنتخب لرسالته المفضل على جميع خلقه بفتح رحمته وختم نبوته وأعم ما أرسل به مرسل
قبله المرفوع ذكرهم مع ذكره في الاولى والشافع المشفع في الاخرى أفضل خلقه نفسا وأجمعهم لكل
خلق رضيه في دين ودنيا وخيرهم نسباً ودارا محمد عبده ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ورحمهم وكرم
وعرفنا خلقه نعمة للخاصة والعامة والنفع في الدين والدنيا به فقال لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز
عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم وقال لتندرا أم القرى ومن حولها وأم القرى مكة
وفيها قومه وقال وأندرعشيرة تلك الاقربين وقال وانه لذكرك ولقومك وسوف تستلون (قال الشافعي)
أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله وانه لذكرك ولقومك قال يقال عن الرجل
فيقال من العرب فيقال من أي العرب فيقال من قر يش (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وما قال
مجاهد من هذا بين في الآية مستغنى فيه بالتزويل عن التفسير فخص الله جل ثناؤه قومه وعشيرته
الاقربين في التذارة وعم أطلق بها بعدهم ورفع بالقرآن ذكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم

خص قومه بالندارة اذ بعثه فقال وأندرعشيرتك الاقربين وزعم بعض أهل العلم بالقرآن أن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا بني عبد مناف إن الله بعثني أن أندرعشيرتي الاقربين وأنتم عشيرتي
 الاقربون (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ورفعنا لك ذكرك
 قال لا أذكر الا ذكرت معي أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (قال الشافعي) رضي الله
 تعالى عنه يعني والله تعالى أعلم ذكره عند الاعيان بالله والاذان ويحتمل ذكره عند تلاوة الكتاب وعند
 العمل بالطاعة والوقوف عن المعصية فصلى الله على نبينا محمد كلما ذكره اذا كرون وغفل عن ذكره
 الغافلون وصلى الله تعالى عليه في الاولين والاخرين أفضل وأكثر وأزكى ماصلى على أحد من خلقه
 وزكنا وإياكم بالصلاة عليه أفضل مازكى أحد من أمته بصلاته عليه والسلام عليه ورحمة الله وبركاته
 وجزاه الله تعالى عنا أفضل ما جرى مرسله عن أرسل اليه فإنه أنقذنا به من الهلكة وجعلنا من خير أمة
 أخرجت للناس دائنين بدينه الذي ارتضى واصطفى به ملائكته ومن أنعم به عليه من خلقه فلم تمس بنا
 نعمة ظهرت ولا بطننت نلتنا بها حظا في دين ودنيا أو دفع بها عنا مكره فيهما وفي واحد منهما الا بمحمد
 صلى الله تعالى عليه وسلم سبها القائد الى خيرها الهادي الى رشدها الذائد عن الهلكة وموارد السوء
 في خلاف الرشيد المنبه للأسباب التي تورد الهلكة القائم بالنصيحة في الارشاد والانداز فيها فصلى الله
 تعالى على سيدنا محمد وعلى آل محمد كما صلى على ابراهيم وآل ابراهيم انه جمد مجيد وأنزل عليه كتابه فقال
 وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فنقلهم به من الكفر
 والعمى الى الضياء والهدى وبين فيه ما قد أحل (١) من باب التوسعة على خلقه وما حرم لما هو أعلم به من خطيئهم
 في الكف عنه في الآخرة والاولى وابتلى طاعتهم بأن تعبدوهم بقول وعمل وامسك عن محارم جاحموها
 وأتابهم على طاعته من الخلود في جنته والنجاة من نقمته ما عظمت به نعمته جل ثناؤه وأعلمهم
 ما أوجب على أهل معصيته من خلاف ما أوجب لأهل طاعته ووعظهم بالآخبار عن كان قبلهم عن
 كان أكثر منهم أموالا وأولادا وأطول أعمارا وأحمد آثارا فاستعوا بخلافهم في حياة دنياهم
 (٢) فآزفهم عند نزول قضائهم من دنياهم وآمالهم ونزلت بهم عقوبته عند انقضاء آجالهم ليعتبروا
 (٣) في أنف الاوان ويتفهموا بحيلة التبيان وينتبهوا قبل رين الغفلة ويعملوا قبل انقطاع المدة حين
 لا يعتب مذنب ولا تؤخذ فدية وتجذ كل نفس ما علمت من خير محضرا وما علمت من سوء تود لو أن
 بيننا وبينه أمدا بعيدا فنكل ما أنزل الله جل ثناؤه في كتابه رجة ووجهه علمه من علمه وجهه من جهله
 لا يعلم من جهله ولا يحجل من علمه والناس في العلم طبقات مواقعهم من العلم بقدر درجاتهم في العلم به
 فحق على طلبة العلم بالو غ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه والصبر على كل عارض دون طلبه وإخلاص
 النية لله تعالى في استدرائه علمه نصا واستنباطا والرغبة الى الله تعالى في العون عليه فإنه لا يدرك خير الا
 بعونه فان من أدرك علم أحكام الله عز وجل في كتابه نصا واستدلالا ووفقه الله تعالى للقول والعمل
 بما علم منه فاز بالفضيلة في دينه ودنياه وانتفت عنه الريب ونورت في قلبه الحكمة واستوجب في الدين
 موضع الامامة فنسأل الله تعالى المتدنى لنا بنعمه قبل استحقاقها المدعيها علينا مع تقصيرنا في الاتيان
 على ما أوجب به من شكرها الجاعلنا في خير أمة أخرجت للناس أن يرزقنا فهمافي كتابه ثم في سنة
 نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وقولا وعملا يؤدى به عنا حقه ويوجب لنا نافلة من يده (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى فليست تنزل باحد من أهل دين الله نازلة الا وفي كتاب الله جل ثناؤه الدليل على سبيل الهدى فيها
 قال الله تعالى كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم الى صراط العزيز الحميد
 وقال وأنزلنا اليك الذكرا لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون وقال ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل
 شئ وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين وقال وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب

- ١٥
 (١) قوله مناهو مصدر
 من بمن مفعول لاجله
 (٢) قوله فآزفهم أى
 أعلمهم كفى كتب اللغة
 (٣) قوله في أنف
 الاوان الانف بضمين
 أى فيما يستقبل منه
 كتبه مصححه

ولا الايمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله الاية

(باب كيف البيان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى البيان اسم جامع لمعان مجمعة الاصول متشعبة الفروع فأقل ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة أنها بيان لمن خوطب بها من نزل القرآن بلسانه متقاربة الاستواء عنده وان كان بعضها أشد تأكيدها بيان من بعض ومختلفة عنده من يحفل لسان العرب (قال الشافعي) فجماع ما أبان الله خلقه في كتابه مما تعبد بهم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه فمنها ما أبانه خلقه نصا مثل جل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحج وصوما وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ونص الزنا والخمر وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير وبين لهم كيف فرض الوضوء مع غير ذلك مما بين نصا ومنها ما أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم مثل عدد الصلاة والزكاة وقتها وغير ذلك من فرائضه التي أنزل في كتابه ومنها ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس لله عز وجل فيه نص حكم وقد فرض الله عز وجل في كتابه طاعة رسوله والاتباع الى حكمه فمن قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بفرض الله جل ثناؤه قبل ومنها ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه وابتلى طاعتهم في الاجتهاد كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض عليهم فانه يقول جل ثناؤه ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم وقال تعالى وليبتلي الله ما في صدوركم وليمحص ما في قلوبكم وقال عسى ربكم أن يهلك عدوكم ويستخلفكم في الارض فينظر كيف تعملون (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فوجههم بالقبلة الى المسجد الحرام فقال لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم قد نرى تقبل وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها الآية وقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وانه للحق من ربك الى قوله لئلا يكون للناس عليكم حجة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فدلهم الله جل ثناؤه اذا غابوا عن المسجد الحرام على صواب الاجتهاد مما فرض عليهم منه بالعقول التي ركب فيهم الميزة بين الاشياء وأضدادها والعلامات التي نصب لهم دون عين المسجد الحرام الذي أمرهم بالتوجه شطره فقال وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت العلامات جبالا واما لاوتها رافيا أرواح معروفة الاسماء وان كانت مختلفة المهاب وشمس وقر ونجوم معروفة المطالع والمغرب والمواضع من القللك ففرض عليهم الاجتهاد بان توجه شطر المسجد الحرام بما دلهم عليه مما وصفت فكانوا ما كانوا كمن اجتهدوا غير مزايلين أمرهم جل ثناؤه ولم يجعل لهم اذا غابت عنهم عين المسجد الحرام أن يصلوا حيث شاؤوا وكذلك أخبرهم عن قضائه فقال أبحسب الانسان أن يترك سدي والسدي الذي لا يؤمر ولا ينهى (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وهذا يدل على أنه ليس لاحد دون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول الابا بالاستدلال بما وصفت في هذا وفي العدل وفي جزاء الصيد ولا يقول بما استحسنت فان القول بما استحسنت شيء يحدثه لا على مثال سبق (١) ومنه ما دل الله تبارك وتعالى خلقه على الحكم فيه ودلهم على سبيل الصواب فيه في الظاهر فوجههم بالقبلة الى المسجد الحرام وجعل لهم علامات يهتدون بها في التوجه اليه وأمرهم أن يشهدوا ذوى عدل والعدل أن يعمل بطاعة الله عز وجل فكان لهم السبيل الى علم العدل والذي يخالفه وقد وضع هذا في موضعه وقد وصفت بجلالته رجوت أن تدل على ما وراءها ما في مثل معناها ان شاء الله تعالى

(باب البيان الاول)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه قال الله تبارك وتعالى في المتعفن المتعفن في الحج فما استيسر

(١) قوله ومنه ما دل
الى قوله في التوجه اليه
ساقط من بعض النسخ
التي بيدنا كتبه معجده

من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فكان بينا عنده من خوطب بهذه الآية أن صوم الثلاثة في الحج والسبعة في المراجع عشرة أيام كاملة ثم قال الله تبارك وتعالى تلك عشرة كاملة فاحتملت أن تكون زيادة في التبيين واحتملت أن يكون أعلمهم أن ثلاثة إذا جعت إلى سبعة كانت عشرة كاملة وقال وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأعمنا بها بعشر فثم ميثقات ربه أربعين ليلة فكان بينا عنده من خوطب بهذه الآية أن ثلاثين وعشرا أربعين ليلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقوله جل ثناؤه أربعين ليلة يحتمل ما احتملت الآية قبلها من أن تكون إذا جعت ثلاثون إلى عشر كانت أربعين وان تكون زيادة في التبيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال الله عز وجل كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وقال شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فافترض عليهم الصوم ثم بين أنه شهر والشهر عندهم ما بين الهلالين وقد يكون ثلاثين وتسعا وعشرين فكانت الدلالة في هذا كالدلالة في الآيتين وكان في الآيتين قبله زيادة تبيين جماع العدد (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وأشباه الأمور بزيادة تبيين جملة العدد في السبع والثلاث وفي الثلاثين والعشرين أن تكون زيادة في التبيين لأنهم لم يروا يعرفون بهذا العدد وجماعه كالم يروا يعرفون شهر رمضان

(باب البيان الثاني)

(قال الشافعي) رضي الله عنه قال الله تبارك وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنبا فاطهروا وقال ولا جنبا الا عابري سبل حتى تغسلوا (قال الشافعي) رضي الله عنه فأتى كتاب الله عز وجل على البيان في الوضوء دون الاستنجاء بالمحارة وفي الغسل من الجنابة ثم كان أقل غسل الوجه والاعضاء مرة مرة واحتمل ما هو أكثر منها فسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء مرة وتوضأ ثلاثا فدل على أن أقل غسل الأعضاء يحزى وأن أقل عدد الغسل واحدة وإذا أجزأت واحدة والثلاث اختيار ودلت السنة على أنه يحزى في الاستنجاء ثلاثة أحجار ودل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ما يكون منه الوضوء وما يكون منه الغسل ودل على أن الكعبين والمرفين مما يغسل لأن الآية تحتمل أن يكونا حدين للغسل وأن يكونا داخلين في الغسل فلما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويل للأعقاب من النار دل على أنه غسل لا مسح (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وقال الله تبارك وتعالى ولا يؤكل ولا يؤكل واحد منهما السدس مما ترك أن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا معه الثلث فإن كان له أخوة فلا معه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن الآية (قال الشافعي) رضي الله عنه فاستغنى بالتنزيل في هذا عن الخبر وغيره ثم كان لله جل ثناؤه فيه شرط أن يكون بعد الوصية والدين فدل الخبر على أن لا يجاوز بالوصية الثلث

(باب البيان الثالث)

(قال الشافعي) رضي الله عنه قال الله تبارك وتعالى إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال وأتموا الحج والعمرة لله ثم بين على لسان رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم عددا فرض من الصلوات ومواقيتها وسننها وعدد الزكاة ومواقيتها وكيف عمل الحج والعمرة وحيث يزول هذا ويثبت ويختلف سنه وتفق ولهذا أشباه كثيرة في القرآن والسنة

(باب البيان الرابع)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه كل ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس فيه كتاب
وفيما كتبنا في كتابنا هذا من ذكر ما من الله به على العباد من تعلم الكتاب والحكمة دليل على أن الحكمة
سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع ما ذكرنا مما افترض الله تعالى على خلقه من طاعة رسوله
صلى الله تعالى عليه وسلم وبين موضعه الذي وضعه الله به من دينه **الدليل على أن البيان في الفرائض**
المخصوصة في كتاب الله عز وجل من أحد هذه الوجوه * منها ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه فلم يحتاج
مع التنزيل فيه إلى غيره * ومنها ما أتى على غاية البيان في فرضه فافترض الله طاعة رسوله فبين رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله كيف فرضه وعلى من فرضه ومتى يزول فرضه ويثبت ويجب ومنها ما بينه
من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم بل انص كتاب (قال الشافعي) رضى الله عنه ولكل شيء منها بيان في كتاب
الله عز وجل فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته بفرض
الله طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم على خلقه وأن ينتهوا إلى حكمه ومن قبل عن رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم فعن الله قبل لما افترض الله من طاعته فيجمع القبول لما في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم القبول لكل واحد منهما عن الله وان تفرقت فروع الأسباب التي قبل بها عنهما كما أحل وحرم
وفرض وحذر بأسباب متفرقة كما شاء جل ثناؤه لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون

(باب البيان الخامس)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه قال الله تبارك وتعالى ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد
الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ففرض عليهم حيثما كانوا أن يولوا وجوههم شطره وشطره
جهته في كلام العرب اذا قلت اقصد شطر كذا معروف أنك تقول اقصد قصد عين كذا يعني قصد نفس
كذا وكذلك تلقاء جهته أى استقبال تلقاء وجهته وان كلما معنى واحد وان كانت بالفاظ مختلفة
قال خفاف بن نذبة **الأمن مبلغ عمرار سولا * وما تغني الرسالة شطر عمرو**
وقال ساعدة بن جؤية **أقول لام زنباع أقبى * صدور العيس شطر بني تميم**
وقال الشاعر **ان العسير بهاد اعجازها * فشطرها بصير العينين محسور**
وقال لقيط الأبادي **وقد أظلمكم من شطر نعركم * هول له ظلم يعشاكم قطعا**
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يريد تلقاءها بصير العينين ونحوها تلقاء جهتها وهذا كله مع غيره من
أشعارهم يبين أن شطر الشيء قصد عين الشيء اذا كان معينا فبالصواب واذا كان مغيبا فبالاجتهاد
بالتوجه اليه وذلك أكثر ما يمكنه فيه وقال الله عز وجل جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر
وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون فخلق لهم العلامات ونصب لهم المسجد الحرام وأمرهم أن يتوجهوا
اليه وانما توجههم اليه بالعلامات التي خلق لهم والعقول التي ركبها فيهم التي استدلو بها على معرفة
العلامات وكل هذا بيان ونعمة منه عز وجل وقال تبارك وتعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من
ترضون من الشهداء وأبان أن العدل العامل بطاعته فمن رأوه عاملا بها كان عدلا ومن عمل بخلافها
كان خلافا للعدل وقال عز وجل لا تأكلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزأ مثل ما قتل
النعم بحكم به ذوا عدل منكم هدي بالغ الكعبة فكان المثل على الظاهر أقرب الأشياء شيئا في العظم من
البدن واتفقت مذاهب من تكلم في الصيد من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أقرب
الاشياء شيئا من البدن فنظرنا إلى ما قتل من ذوات الصيد أى شيء كان من النعم أقرب منه شيئا فافدنا به
ولم يحتمل المثل من النعم القيمة فيما له مثل في البدن من النعم الامستكرها باطنا فكان الظاهر الاعم

أولى المعنيين بها وهذا الاجتهاد الذي يطلبه الحاكم بالدلالة على المثل وهذا الصنف من العلم داليل على ما وصفت قبل هذا على أن ليس لاحد أبدا أن يقول في شيء حل ولا حرم الا من جهة العلم وجهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس ومعنى هذا الباب معنى القياس لانه يطلب فيه الدليل على صواب القبلة والعدل والمثل والقياس ما طلب بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم من الكتاب أو السنة لانهما علم الحق المفترض طلبه كطلب ما وصفت قبله من القبلة والعدل والمثل وموافقة تكون من وجهين أحدهما أن يكون الله أو رسوله حرم الشيء منصوصا أو أحله لمعنى فاذا وجدنا ما في مثل ذلك المعنى فيما لم ينص فيه بعينه كتاب ولا سنة أحلناه أو حرمناه لانه في معنى الحلال أو الحرام ونجد الشيء يشبه الشيء منه والشيء من غيره ولا نجد شيئا أقرب به شيئا من أحدهما فنلحقه بأولى الأشياء شبيها به قلنا في الصيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي العلم وجهان الاجماع والاختلاف وهما موضوعان في غير هذا الموضوع ومن جماع علم كتاب الله العلم بأن جميع كتاب الله انما نزل بلسان العرب (المعرفة بناسخ كتاب الله ومسوخة والغرض في تنزيله والادب والارشاد والاباحة والمعرفة بالموضع الذي وضع الله به نبيه من الابانة عنه فيما أحكم فرضه في كتابه وبينه على لسان نبيه وما أراد بجميع فرائضه ومن أراد أن كل خلقه أم بعضهم دون بعض وما افترض على الناس من طاعته والالتزام إلى أمره ثم معرفة ما ضرب فيها من الامثال الدوال على طاعته الميمنة لاجتناب معصيته وترك الغفلة عن الحظ والازدياد من نوافل الفضل فالواجب على العالمين أن لا يقولوا الامن حيث علموا وقد تكلم في العلم من لو أسئل عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الامساك أولى به وأقرب إلى السلامة ان شاء الله تعالى فقال لي قائل منهم ان في القرآن عربيا وأعجميا (قال الشافعي) رضي الله عنه والقرآن يدل على أن ليس في كتاب الله شيء الا بلسان العرب ووجد قائل هذا القول من قبل ذلك منه تقليد له وترك المسئلة له عن حجة ومسئلة غيره ممن خالفه وبالتقليد أغفل من أغفل منهم والله يغفر لنا ولهم ولعل من قال ان في القرآن غير لسان العرب وقبل ذلك منه ذهب إلى أن من القرآن خاصا يحيل بعضه بعض العرب ولسان العرب أوسع الا لسنة مذهبها وأكثرها ألفاظا ولا تعلمه يحيط بجميع علمه انسان غير نبى ولكنه لا يذهب منه شيء على عامته حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه لانعلم رجال جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء فاذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن واذا فرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيره وهم في العلم طبقات منهم الجامع لا كثره وان ذهب عليه بعضه ومنهم الجامع لا قل مما جمع غيره وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها دليلا على أن لا يطلب علمه عند غير أهل طبقته من أهل العلم بل يطلب عند نظرائه ما ذهب عليه حتى يوثق على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي فينفرد جلة العلماء بجمعها وهم درجات فيما وعوا منها وهكذا لسان العرب عند خاصتها وعامة لا يذهب منه شيء علمها ولا يطلب عند غيرها ولا يعلمه الا من قبله عنها ولا يشر كهافيه الا من اتبعها في تعلمها منها ومن قبله منها فهو من أهل لسانها وانما صار غيرهم من غير أهل بتركها فاذا صار اليه صار من أهلها وعلم أكثر اللسان في أكثر العرب أعم من علم أكثر السنن في أكثر العلماء فان قال قائل فقد نجد من العجم من ينطق بالشيء من لسان العرب فذلك يحتمل ما وصفت من تعلمه منهم فان لم يكن ممن تعلمه منهم فلا يوجد ينطق الا بالقليل منه ومن نطق بقليل منه فهو تبع للعرب فيه ولا ينكر اذا كان اللفظ قبل تعلمها ونطق به موضوعا أن يوافق لسان العجم أو بعضها قليل من لسان العرب كما (١) ياتفق القليل من السنة العجم المتبينة في أكثر كلامها مع تنافق ديارها واختلاف لسانها وبعد (٢) الاواصر بينها وبين من وافقت بعض لسانها منها فان قال قائل ما الحاجة في أن كتاب الله محض بلسان العرب لا يخطئه فيه غيره فالجاجة فيه كتاب الله قال الله تبارك وتعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان

27

28

طلب

(١) قوله ياتفق هو مضارع بمعنى يتفق لكن لم تدغم فيه فاء الافتعال بل قلبت حرفا لينما من جنس الحركة قبلها وهي لغة أهل الحجاز يقولون يتفق ياتفق فهو موثق ولغة غيرهم الانعام

(٢) الاواصر جمع آصرة وهي الرحم والقرابة

كتبه محمد

قومه يبين لهم فان قال قائل فان الرسل قبل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا يرسلون الى قومهم خاصة وأن محمد اصلى الله تعالى عليه وسلم بعث الى الناس كافة قيل فقد يحتمل أن يكون بعث بلسان قومه خاصة ويكون على الناس كافة أن يتعلموا لسانه أو ما أطا قومه منه ويحتمل أن يكون بعث بألسنتهم فان قال قائل فهل من دليل على أنه بعث بلسان قومه خاصة دون ألسنة العجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالدلالة على ذلك بيّنة في كتاب الله عز وجل في غير موضع فاذا كانت الالسنة مختلفة بما لا يفهمه بعضهم عن بعض فلا بد أن يكون بعضهم تبع لبعض وأن يكون الفضل في اللسان المتبع على التابع وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يجوز والله تعالى أعلم أن يكون أهل لسانه أتباعا لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد بل كل لسان تبع لسانه وكل أهل دين قبله فعليه اتباع دينه وقد بين الله تعالى ذلك في غير آية من كتابه قال الله عز ذكره وأنه لنزول رب العالمين نزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين وقال وكذلك أنزلناه حكاية بيا وقال وكذلك أوحيانا إليك قرآنا عربيا لننذركم القرآن ومن حولها وقال تعالى حم والكتاب المبين أنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأقام حجة بأن كتابه عربي في كل آية ذكرناها ثم أكد ذلك بأن نفي عنه كل لسان غير لسان العرب في آيتين من كتابه فقال تبارك وتعالى ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون اليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين وقال ولجعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعرفنا قدر نعمه بما خصنا به من مكانه فقال تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه الآية وقال هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم الآية وكان مما عرف الله تعالى بنبه عليه السلام من إنعامه عليه أن قال وأنه لا كركل ولقومك نقص قومه بالذ كرمه بكتابيه وقال وأنذر عشيرتلك الاقربين وقال لتنذر أم القرى ومن حولها وأم القرى مكة وهي بلده وبلد قومه فجعلهم في كتابه خاصة وأدخلهم مع المنذرين عامة وقضى أن ينذروا بلسانهم العربي لسان قومه منهم خاصة فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد به أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله ويتلو به كتاب الله تعالى وينطق بالذ كرفيما افترض عليه من التكبير وأمر به من التسبيح والشهد وغير ذلك وما زاد من العلم باللسان الذي جعله الله لسان من ختم به نبوته وأنزل به آخر كتبه كان خيرا له كما عليه أن يتعلم الصلاة والذ كرفيما ويأتى البيت وما أمر باتيانها ويتوجه لما وجهه ويكون تبعا فيما افترض عليه ونذب اليه لا متبوعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيرهم لأنه لا يعلم من ابضاح جل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوهه وجاع معانيه وتفرقها ومن علمها انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها فكان تنبيه العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب خاصة نصيحة للمسلمين والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه أو ادراك نافلة خير لا بدعها الامن سفه نفسه وترك موضع خطه فكان يجمع مع النصيحة لهم قيا ما ابضاح حق وكان القيام بالحق ونصيحة المسلمين طاعة لله وطاعة الله جامعة للخير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن زياد بن علاقة قال سمعت جريرا بن عبد الله يقول يا بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على النصح لكل مسلم وأخبرنا سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد اللائي عن نعيم الداري أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الدين النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله قال لله ولكتابه ولنبيه ولائمة المسلمين وعامتهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها وان فطرته أن يخاطب بالشئ منه عاما طاهرا رادبه العام الظاهر ويستغني بأول هذا منه عن آخره وعاما طاهرا رادبه العام ويدخله الخاص فيستدل على هذا ببعض

ما خوطب به فيه وعاما ظاهر اراد به الخاص وظاهر يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره وكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره وتبين الشيء من كلامه مبين أول لفظها فيه عن آخره وتبين الشيء من كلامه مبين آخر لفظها فيه عن أوله وتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ كما تعرف الإشارة ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها لانفراد أهل علمها به دون أهل جهاتها وتسمى الشيء الواحد بالاسماء الكثيرة وتسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة وكانت هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به وان اختلفت أسباب معرفتها معرفة واضحة عندها ومستندة عند غيرها ممن جهل هذا من لسانها ولبسانها نزل الكتاب وجاءت السنة فتكلف القول في علمها تكلف ما يجهل بعضه ومن تكلف ما يجهل وما لم تثبت معرفته كانت موافقته للصواب وان وافقه من حيث لا يعرفه غير محمود والله تعالى أعلم وكان بخطه غير معذور اذا ما نطق فيما لا يحيط علمه بالفريقين الخطا والصواب فيه

(باب بيان ما نزل من الكتاب عاما يراد به العام ويدخله الخصوص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل وقال تبارك وتعالى خلق السموات والارض وقال وما من دابة في الارض الا على الله رزقها فهذا عام لخاص فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل شيء من سماء وأرض وذو روح وشجر وغير ذلك فأنه تعالى خالقه وكل دابة فعلى الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها وقال تبارك وتعالى ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه وهذا في معنى الآية التي قبلها وانما يريد به من أطاع الجهاد من الرجال وليس لأحد منهم أن يرغب بنفسه عن نفس النبي عليه الصلاة والسلام أطاع الجهاد أو لم يطعه ففي هذه الآية الخصوص والعموم وقال تبارك وتعالى والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا قول الله تعالى حتى اذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما وفي هذه الآية دلالة على أنه لم يستطعما كل أهل القرية فهي في معناها وفيها وفي القرية الظالم أهلها خصوص لان كل أهل القرية لم يكن ظالما وقد كان فيهم المسلم ولكنهم كانوا فيها مكشورين وكانوا فيها أقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي القرآن نظائر لهذا يكتب في هذا ان شاء الله تعالى منها وفي السنة له نظائر موضوعاته مواضعها

(باب بيان ما نزل من القرآن عام الظاهر وهو يجمع العام والخاص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى انا خلقناكم من ذكروا نثي وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم وقال عز وجل كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أيا ما معدودات الى قوله فعدة من أيام أخر وقال عز وجل ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فيبين في كتاب الله أن في هاتين الآيتين العموم والخصوص فاما العام منها في قول الله تعالى انا خلقناكم من ذكروا نثي وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا فكل نفس خوطبت بهذا في زمان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقبله وبعده مخلوقة من ذكروا نثي وكلها شعوب وقبائل والخاص منها في قول الله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم لان التقوى انما تكون على من عقلها وكان من أهلها من البالغين من بنى آدم دون المخلوقين من الدواب سواهم ودون المغلوبين على عقولهم منهم والاطفال الذين لم يبلغوا عقل التقوى منهم فلا يجوز أن يوصفوا بالتقوى وخلافها الا لمن عقلها

عقلها وكان من أهلها وأخالفها فكان من غير أهلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والكتاب يدل على ما وصفت وفي السنة دلالة عليه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ والصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كذا التنزيل في الصوم والصلاة على البالغين العاقلين دون من لم يبلغ ومن بلغ ممن غلب على عقله ودون الخبيث في أيام حيفهن

(باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر ويراد به كله الخاص)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كان من مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم نساغي من جمع لهم من الناس وكان المخبرون لهم ناسا غير من جمع لهم وغير من معه ممن جمع عليه معه وكان الجامعون لهم ناسا فالدلالة في القرآن بينة بما وصفت من أنه انما جمع لهم بعض الناس دون بعض والعلم محيط أن لم يجمع لهم الناس كلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يخبرهم الناس كلهم ولم يكونوا هم الناس كلهم وليكن لما كان اسم الناس يقع على ثلاثة نفر وعلى جميع الناس وعلى من بين جميعهم وثلاثة منهم كان صحيحا في لسان العرب أن يقال الذين قال لهم الناس وانما الذين قالوا لهم ذلك أربعة نفر ان الناس قد جمعوا لكم يعنون المنصرفين عن أحد وانماهم جماعة غير كثير من الناس الجامعون منهم غير المجموع لهم والمخبرون للمجموع لهم غير الطائفتين والاكثر من الناس في بلدانهم غير الجامعين ولا المجموع لهم ولا المخبرين وقال الله جل ثناؤه يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فخرج اللفظ عام على الناس كلهم وبين عند أهل العلم بلسان العرب منهم أنه انما يراد بهذا اللفظ العام المخرج بعض الناس دون بعض لانه لا يخاطب بهذا الامن يدعو من دون الله الها آخر تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ولان فيهم من المؤمنين والمغلو بين على عقولهم وغير البالغين من لا يدعوه معه الها وهذه في معنى الآية قبلها عند أهل العلم باللسان والآية قبلها أوضع عند غير أهل العلم لكثرة الدلالات فيها (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس والعلم محيط ان شاء الله أن الناس كلهم لم يحضر واعرف في زمان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المخاطب بهذا ومن معه ولكن صحيحا من كلام العرب أن يقال أفيضوا من حيث أفاض الناس يعني بعض الناس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه الآية في مثل معنى الآيتين قبلها وهي عند العرب سواء والآية الاولى أوضع عندهم من يجهل لسان العرب من الثانية والثانية أوضع عندهم من الثالثة وليس يختلف عند العرب وضوح هذه الآيات مع الان أقل البيان عندها كاف من أكثره انما يريد السامع فهم قول القائل فأقل ما يفهم به كاف عنده وقال الله سبحانه وتعالى وقودها الناس والحجارة فدل كتاب الله على أنه انما أراد وقودها بعض الناس دون بعض لقول الله عز وجل ان الذين سبقتم لهم منا الحسنى أولئك عنما بعدون

(باب الصنف الذي يبين سياقه معناه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر اذ يعدون في السبت الى آخر الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فابتدأ جلا وعلا ذكر الامر بسببهم عن القرية الحاضرة البحر فلما قال اذ يعدون في السبت الآية دل على أنه انما أراد أهل القرية لان القرية

لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره. وأنه إنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون وقال عز وجل وكم قسمنا من قرية كانت ظالمة إلى يركضون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها فذكر قسم القرية فلماذا كرر أنها ظالمة بأن السامع أن الظالم إنما هو أهلها دون منازلها التي لا تنظم ولماذا كرر القوم المنشئين بعد هاهنا كرا حساسهم بالبأس عند القسم أحاط العلم بأنه إنما أحس بالبأس من يعرف بالبأس من الآدميين

(باب الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره)

قال الله تبارك وتعالى وهو يحكي قول اخوة يوسف لا يبيهم وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين الى قوله وانا الصادقون (قال الشافعي) رضى الله عنه فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها لا يختلف عند أهل العلم باللسان أنهم يخاطبون أباهم بعائلة أهل القرية وأهل العير لان القرية والعير لا يثبتان عن صدقهم

(باب ما نزل عاما فدللت السنة خاصة على أنه يراد به الخاص)

قال الله عز وجل ولا يؤتى به لكل واحد منهما السدس الى قوله فان كان له اخوة فلائمه السدس وقال عز وجل وليكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلهن الثمن مما تركن فأبان أن للوالدين والأزواج ما سمي في الحالات وكان عام المخرج فدللت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أنه إنما يريد به بعض الوالدين والمولودين والأزواج دون بعض وذلك أن يكون دين الوالدين والمولودين والزوجين واحدا ولا يكون الوارث منهم ما قاتل ولا مملوكا وقال من بعد وصية يوصي بها أو دين فأبان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الوصايا مقتصر بها على الثلث لا يتعدى ولاهل الميراث الثلث وأبان أن الدين قبل الوصايا والميراث وأن لا وصية ولا ميراث حتى يستوفي أهل الدين دينهم ولولا دلالة السنة ثم اجماع الناس لم يكن ميراث الامن بعد وصية أو دين ولم تعد الوصية أن تكون مبدأة على الدين أو تكون والدين سواء وقال سبحانه وتعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الى قوله الى الكعبين فقصد جل ثناؤه قصد القدمين بالغسل كما قصد الوجه واليدين فكان ظاهر هذه الآية أنه لا يجزى في القدمين الا ما يجزى في الوجه من الغسل أو الرأس من المسح وكان يحتمل أن يكون أراد بغسل القدمين أو مسحهما بعض المتوضئين دون بعض فلما سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الخفين وأمر به من أدخل رجله في الخفين وهو كامل الطهارة دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أنه إنما أراد بغسل القدمين أو مسحهما بعض المتوضئين دون بعض وقال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا نكال من الله ومن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم أن لا قطع في عمر (١) ولا أكثر فدل ذلك على أن لا يقطع الامن سرق من حرز وبين أن لا يقطع الامن بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا وقال تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا أحصن فان آتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فدل القرآن على أنه إنما أراد بجلد المائة الاحرار دون الاماء فلما رجم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الثيب من الزناة ولم يجلده دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن المراد بجلد المائة من الزناة الحران البكران وعلى أن المراد بالقطع في السارقة من سرق من حرز وبلغت سرقته ربع دينار دون غيرها ممن لزمه اسم سرقه أو زنا وقال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى الآية فلما أعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بني

(١) قوله ولا أكثر
بفتحين جارا للفعل
كذا في اللسان كتبه
مصحفه

(١) قوله جذم النسب
الجذم بالكسر الاصل
كافي اللسان كتيبه
مصحه

هاشم وبنى المطلب سهم ذى القربى دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن ذا القربى الذين جعل الله لهم سهماً من الخمس بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم وكل قريش ذو قرابة وبنو عبد شمس مساوية بنى المطلب فى القرابة وهم معا بنو أم وأب وان انفرد بعض بنى المطلب بولادة من بنى هاشم دونهم فلما لم يكن السهم لمن انفرد بولادة من بنى المطلب دون من لم تصبه ولادة بنى هاشم منهم دل ذلك على أنهم إنما أعطوا خاصة دون غيرهم بقرابة (١) جذم النسب مع كينونتهم معاجمة معين فى نصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالشعب وقبيلة وبعده وما أراد الله جل ثناؤه بهم خاصة ولقد ولدت بنو هاشم فى قريش فإعطى منهم أحد بولادتهم من الخمس شيأ وبنو نوفل مساوية لهم فى جذم النسب وان انفردوا بانهم بنو أم دونهم قال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله خمسة والرسول الآية (قال الشافعى) رضى الله عنه فلما أعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم السلب القاتل فى الاقبال دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الغنمة الخموسة فى كتاب الله غير السلب اذ كان السلب مغنوما فى الاقبال دون الاسلاب المأخوذة فى غير الاقبال وأن الاسلاب المأخوذة فى غير الاقبال غنمة تخمس بالسنة مع مساواها من الغنمة ولولا الاستدلال بالسنة وحكمنا بالظاهر قطعنا كل من زعمه اسم سرقة وضر بنا مائة كل من زنى من حريث وأعطينا سهم ذى القربى من بينه وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قرابة ثم خلص ذلك الى طوائف من العرب لانه فيهم وشائج أرحام وخسنا السلب لانه من المغنم مع مساواه من الغنمة

(باب بيان فرض الله تعالى فى كتابه اتباع سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وضع الله نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم من دينه وفرضه وكتابه الموضع الذى أبان جل ثناؤه أنه جعله علما لدينه بما افترض من طاعته وحرم من معصيته وأبان من فضيلته بما قرن من الايمان برسوله مع الايمان به فقال تبارك وتعالى فآمنوا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد سبحانه أن يكون له ولد وقال عز وجل انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله واذا كانوا مع على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه فجعل كمال ابتداء الايمان الذى مساواه تبع له الايمان بالله ثم برسوله معه فلو آمن عبده ولم يؤمن برسوله لم يقع عليه اسم كمال الايمان أبدا حتى يؤمن برسوله معه وهكذا سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى كل من امتحنه للايمان * أخبرنا مالك بن أنس عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار عن عمر بن الحكم قال أتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يجارىة فقلت يا رسول الله على رقة أفاعتقها فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ألم أئن الله فقلت فى السماء قال فن أنا قالت أنت رسول الله قال أعتقها (قال الشافعى) رضى الله عنه وهو معاوية بن الحكم كذلك رواه غير مالك وأظن مالك لم يحفظ اسمه (قال الشافعى) رضى الله عنه وفرض الله على الناس اتباع وحيه وسنن رسول الله فقال فى كتابه ربنا وبعث فيهم رسولا منهم يتلوا عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم انك أنت العزيز الحكيم وقال لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل فى ضلال مبين وقال عز وجل كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون وقال عز وجل هو الذى بعث فى الاميين رسولا منهم الآية وقال واذا كروا نعمت الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به وقال وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما وقال واذا كرن ما يتلى فى سوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خبيرا (قال الشافعى) رضى الله عنه فذكر الله الكتاب وهو القرآن وذكر الحكمة فسمعت من أرضاه من أهل العلم بالقرآن يقول الحكمة سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعى) رضى الله

عنه وهذا يشبه ما قال والله تعالى أعلم لأن القرآن ذكر اتباعه الحكمة وذكر الله منته على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة فلم يحز والله تعالى أعلم أن يقال الحكمة ههنا إلا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك أنهم مقررون مع كتاب الله وأن الله افترض طاعة رسوله وحتم على الناس اتباع أمره فلا يجوز أن يقال لقول انه فرض الكتاب الله ثم لسنة رسوله وذلك لما وصفنا من أن الله تعالى جعل الايمان برسوله مقرونا بالايمان به وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مبنية عن الله معنى ما أراد دليلا على خاصه وعامه ثم قرن الحكمة بكتابه فأتبعها آياه ولم يجعل هذا الاحد من خلقه غير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

(باب فرض الله طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم مقرونة بطاعة الله جل ذكره ومذكورة وحدها)

قال الله تبارك وتعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالا مبينا وقال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض أهل العلم أولو الأمر أمر أسرار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى أعلم وهكذا أخبرنا غير واحد من أهل التفسير وهو يشبه ما قال والله أعلم لأن كل من كان حول مكة من العرب لم يكن يعرف إمارة وكانت تأنف أن يعطى بعضها بعضا طاعة الامارة فلما دانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالطاعة لم تكن ترى ذلك يصلح لغير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأمروا أن يطيعوا أولى الأمر الذين أمرهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا طاعة مطلقة بل طاعة مستثناة فيما لهم وعليهم فقال عز وجل فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول يعني ان اختلفتم في شئ (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله تعالى كما قال في أولى الأمر لأنه يقول فان تنازعتم في شئ يعني والله تعالى أعلم هم وأمرهم الذين أمروا وابطاعتهم فردوه الى الله والرسول يعني والله تعالى أعلم الى ما قال الله تعالى والرسول ان عرفتموه فان لم تعرفوه سألتكم الرسول عنه اذا وصلتم اليه أو من وصل منكم اليه لان ذلك الفرض الذي لا منازعة لكم فيه لقول الله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ومن تنازع عن بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رد الأمر الى قضاء الله ثم قضاء رسوله فان لم يكن فيما يتنازعون فيه قضاء نصافيهما ولا في واحد منهما ردوه قياسا على أحدهما كما وصفت من ذكر القبلة والعدل والمثل مع ما قال الله عز وجل في غير آية مثل هذا المعنى وقال ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله

(باب ما أمر الله به من طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم)

قال الله جل ثناؤه ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فاعما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسنؤتيه أجرا عظيما وقال من يطع الرسول فقد أطاع الله فأعلمهم أن بيعتهم رسوله بيعته وكذلك أعلمهم أن طاعته طاعته وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الى ويسلموا تسليما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى نزلت هذه الآية فيما بلغنا والله تعالى أعلم في رجل خاصم الزبير في أرض ففضى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للزبير وهذا القضاء سنة من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لاحكام منصوص في القرآن والقرآن يدل والله تعالى أعلم على ما وصفت لانه لو كان قضى بالقرآن كان حكما منصوصا بكتاب الله وأشبه أن يكونوا اذا لم يسلموا لحكمكم كتاب الله نصا غير مشكل الامر أنهم ليسوا بأعمى من اذا ردوا احكام التنزيل فلم يسلموا وقال تبارك وتعالى لا تجعلوا دماء الرسول

بينكم كدعاء بعضكم بعضاً الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال عز وجل واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم الآية فأعلم الله الناس في هذه الآية أن دعاءهم الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليحكم بينهم دعاء الى حكم الله لان الحاكم بينهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا سلوا الحكم النبي عليه الصلاة والسلام فاعا سلوا له بفرض الله وأنه أعلمهم أن حكمه حكمه على معنى افتراضه حكمه وما سبق في علمه جل وعلا من اسعاده اياه بعصمة وتوفيقه وما شهد به من هدايته واتباع أمره فأحكم فرضه بالزام خلقه طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم باعلامهم أنها عاتية فجمع لهم أن أعلمهم أن الفرض عليهم اتباع أمره وأمر رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم معا وأن طاعة رسوله طاعته ثم أعلمهم أنه فرض على رسوله اتباع أمره جل وعلا

(باب ما أبان الله خلقه من فرضه على رسوله اتباع ما أوحى اليه وما شهد به من اتباع ما أمر به ومن هداه وأنه هاد لمن اتبعه)

قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم يا أيها النبي اتق الله الى خيرا وقال عز وجل اتبع ما أوحى اليك من ربك لا اله الا هو وأعرض عن المشركين وقال ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون (قال الشافعي) رضى الله عنه فأعلم الله رسوله منه عليه بما سبق في علمه من عصمته اياه من خلقه فقال جل ثناؤه يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس (قال الشافعي) رضى الله عنه وشهد به جل وعلا باستمساكه بما أمر به والهدى في نفسه وهداية من اتبعه فقال وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان الى قوله في الارض وقال جل وعلا ولولا فضل الله عليك ورحمته الآية (قال الشافعي) رضى الله عنه فأبان الله عز وجل أن قد فرض على نبيه اتباع أمره وشهد له بالا بلاغ عنه وشهد به لنفسه ونحن نشهد له به تقربا الى الله تعالى بالايمان به وتوسلا اليه بتصديق كلماته أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه (قال الشافعي) رضى الله عنه وما أعلمنا الله مما سبق في علمه وحتم قضائه الذي لا يرتد من فضله عليه ونعمته أنه منعه من أن يهملوا به أن يضلوه وأعلم أنه لا يضره من شيء وفي شهادته له بأنه يهدي الى صراط مستقيم صراط الله والشهادة بتأديته رسالته واتباع أمره وفيما وصفت من فرضه طاعته وتأكيده اياه في الاى التي ذكرت ما أقام الله عز وجل به الحجة على خلقه بالتسليم لحكم رسوله واتباع أمره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس لله عز وجل فيه حكم فبحكم الله سنه وكذلك أخبرنا الله عز وجل في قوله وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله (قال الشافعي) رضى الله عنه وقد سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله عز وجل وبين فيما ليس فيه بعينه نص كتاب وكل ما سن فقد أئزنا الله تعالى اتباعه وجعل في اتباعه طاعته وفي العنود عن اتباعه معصيته التي لم يعذر بها خلقا ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم محذرا لما وصفت وما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرنا سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه قال سفيان وحديثه محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرسل (قال الشافعي) رضى الله عنه والاركة السرير (قال الشافعي) رضى الله عنه وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله

عز وجل وجهان أحدهما نص كتاب الله فاتبعه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما أنزل الله والآخر
 جملة بين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه عن الله سبحانه معنى ما أراد بالجملة وأوضح كيف فرضها
 أعياناً أم خاصاً وكيف أراد أن يأتي به العباد وكلاهما اتبع فيه كتاب الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى فلم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أن سنن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من ثلاثة وجوه فأجمعوا منها على
 وجهين والوجهان يجتمعان ويتفرعان أحدهما ما أنزل الله عز وجل فيه نص كتاب فسن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم مثل ما نص الكتاب والآخر ما أنزل الله فيه جملة كتاب فينب عن الله معنى ما أراد
 وهذا الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما والوجه الثالث ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس
 فيه نص كتاب فمنهم من قال جعل الله بما اقتض من طاعته وسبق في علمه من توفيقه لرضاه أن يسن فيما
 ليس فيه نص كتاب ومنهم من قال لم يسن سنة قط الا ولها أصل في الكتاب كما كانت سنته لتبيين عدد الصلاة
 وعملها على أصل جملة فرض الصلاة وكذلك ما سن في البيوع وغيرها من الشرائع لان الله تعالى ذكره قال
 لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقال وأحل الله البيع وحرم الربا فأحل وحرمانا ما بين فيه عن الله
 تعالى كباين الصلاة ومنهم من قال بل جاء به رسالة الله عز وجل فأثبت سنته بفرض الله تعالى ومنهم من قال
 ألقى في روعه كل ما سن وسنته الحكمة للذي ألقى في روعه عن الله تعالى فكان مما ألقى في روعه سنته أخبرنا
 عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب عن المطلب بن حنطب قال قال رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم ما تركت شيئاً مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله تعالى عنه الا وقد
 نهيتكم عنه ألا وإن الروح الأمين قد ألقى في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفى رزقها فأجلاو في
 الطلب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان مما ألقى في روعه سنته وهي الحكمة التي ذكر الله تعالى
 وما نزل به كتاب عليه فهو كتاب الله عز وجل وكل جاءه من نعم الله تبارك وتعالى كما أراد الله تعالى وكما
 جاءته النعم تجتمعها النعمة وتنفرد بانها في أمور بعضها أغير بعض فنسأل الله العصمة والتوفيق (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وأي هذا كان فقديين الله عز وجل أنه فرض فيه طاعة رسوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم ولم يجعل لاحد من خلقه عذراً بخلاف أمر عرفه من أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأن
 قد جعل الله تعالى بالناس كلهم الحاجة اليه في دينهم وأقام عليهم حجة بما دلهم عليه من تبين رسوله
 معاني ما أراد الله تعالى بفرائضه في كتابه يعلم من عرف منها ما وصفنا أن سنته صلى الله تعالى عليه وسلم اذا
 كانت سنة مبينة عن الله تعالى معنى ما أراد الله من مفروضة فيما فيه نص كتاب يتلونه وفيما ليس فيه
 نص كتاب أخرى فهي كذلك أين كانت لا يختلف حكم الله تعالى ثم حكم رسوله بل هو لازم بكل حال
 وكذلك قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث أبي رافع الذي كتبنا قبل هذا (قال الشافعي)
 رجة الله عليه وسأذكر مما وصفنا من السنة مع كتاب الله والسنة فيما ليس فيه نص كتاب بعض ما يدل
 على جملة ما وصفنا منه ان شاء الله تعالى فأول ما نبداً به من ذكر سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 مع كتاب الله تعالى ذكر الاستدلال بسنته على الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل ثم ذكر الفرائض
 المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معها ثم ذكر الفرائض الجمل التي أبان رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله كيف هي ومواقفها ثم ذكر العام من أمر الله تعالى الذي أراد به العام
 والعام الذي أراد به الخاص ثم ذكر سنته فيما ليس فيه نص كتاب

(ابتداء الناسخ والمنسوخ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان الله تعالى خلق الخلق لما سبق في علمه مما أراد بخلقهم وبهم لامعقب
 لحكمه وهو سريع الحساب وأنزل عليهم الكتاب نبياً لكل شئ وهدي ورجة وفرض فيه فرائض أثبتنا

وأخرى نسخها رجة خلقة بالتخفيف عنهم وبالتوسعة عليهم زيادة فيما ابتدأهم به من نعمه وأتابهم على الانتهاء إلى ما أثبت عليهم حنته والنجاة من عذابه فعمتهم رجة فيما أثبت ونسخ فله الحمد على نعمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأبان لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب وأن السنة لا تكون نسخة للكتاب وإنما هي تبع للكتاب مثل ما نزل به نصا ومفسرة معنى ما أنزل الله تعالى منه جلا قال الله عز وجل وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا انت بقرا غير هذا أو بذه قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي أنى أخاف أن عصيت ربي عذاب يوم عظيم فأخبرنا الله تبارك وتعالى أنه فرض على نبيه اتباع ما يوحى إليه ولم يجعل له تبديله من تلقاء نفسه وفي قوله ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي بيان ما وصفت من أنه لا ينسخ كتاب الله عز وجل إلا كتابه كما كان المبتدئ بفرضه فهو المزيل المثبت لما شاء منه جل ثناؤه ولا يكون ذلك لاحد من خلقه وكذلك قال الله تعالى عجم الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب وقال بعض أهل العلم في هذه الآية والله تعالى أعلم دلالة على أن الله عز وجل جعل لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول من تلقاء نفسه بتوقيفه فيما ينزل به كتابا والله تعالى أعلم وقيل في قول الله عز وجل عجم الله ما يشاء ويثبت عجم فرض ما يشاء ويثبت فرض ما يشاء وهذا يشبه ما قيل والله تعالى أعلم وفي كتاب الله تعالى دلالة عليه قال الله تعالى ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها فأخبر الله أن نسخ القرآن وتأخير أنزاله لا يكون إلا بقرا أن مثله قال تعالى وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر وهكذا أسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا ينسخها إلا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولو أحدث الله لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم في أمر سن فيه غير ما سن فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم لسن فيما أحدث الله إليه حتى يبين للناس أن له سنة نسخة التي قبلها مما يخالفها وهذا مذكور في سنته صلى الله تعالى عليه وسلم فان قال قائل فقد وجدنا الدلالة على أن القرآن ينسخ القرآن لانه لا مثل للقرآن فأوجدنا ذلك في السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فيما وصفت من فرض الله تعالى على الناس اتباع أمر رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم دليل على أن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما قبلت عن الله تعالى فمن اتبعها فكتاب الله تعالى يتبعها ولا نجد خيرا ألزمه الله عز وجل خلقه نصا بينا إلا كتابه ثم سنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فإذا كانت السنة كما وصفت لا تشبه لها من قول خلق من خلق الله لم يجوز أن ينسخها إلا مثلها ولا مثل لها غير سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لان الله تعالى لم يجعل لآدمي بعده ما جعل له بل فرض على خلقه اتباعه والزمهم أمره فان خلق كلهم له تبع ولا يكون للتابع أن يخالف ما فرض الله عز وجل عليه اتباعه ومن وجب عليه اتباع سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن له خلافها ولم يقدّم مقام أن ينسخ شيئا منها (قال) فان قال أفحتمل أن تكون له سنة مأثورة قد نسخت ولا تؤثر له السنة التي نسختها فلا يحتمل هذا وكيف يحتمل أن يؤثر ما وضع فرضه ويترك ما يلزم فرضه ولو جاز هذا خرجت عامة السنن من أيدي الناس بأن يقولوا العلم منسوخة وليس ينسخ فرض أبدا إلا أثبت مكانه فرض كما نسخت قبله بيت المقدس فأثبت مكانها الكعبة (قال) وكل منسوخ في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم هكذا (قال) فان قال قائل هل تنسخ السنة بالقرآن قيل لو نسخت السنة بالقرآن كانت للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سنة تبين أن سنته الأولى منسوخة بسنته الأخرى حتى تقوم الحجة على الناس بان الشيء ينسخ بمثله فان قال ما الدليل على ما تقول فإوصفت من موضعه من الإبانة عن الله معنى ما أراد بفرائضه خاصا وعاما ما وصفت في كتابي هذا وأنه لا يقول أبدا الشيء إلا بحكم الله تعالى ولو نسخ الله مما قال حكم السن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما نسخته سنة ولو جاز أن يقال قد سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم نسخ سنته بالقرآن ولا يؤثر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم السنة

الناسخة لجاز أن يقال فيما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيوع كلها قد يحتمل أن يكون حرمها قبل أن ينزل عليه أحل الله البيع وحرم الربا وفيمن رجم من الزناة قد يحتمل أن يكون الرجم منسوخا لقول الله عز وجل الزانية والزاني فاحملوا كل واحد منهما مائة جلدة وفي المسح على الخفين نسخت آية الوضوء المسح وجاز أن يقال لا يدرأ القطع عن سارق سرق من غير حرز وسرقته أقل من ربع دينار لقول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما لأن اسم السرقة يلزم من سرق قليلا وكثيرا ومن حرز وغير حرز ولجاز رد كل حديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بأن يقال لعلة لم يقله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا لم نجد مثل التنزيل وجاز رد السنن بهذين الوجهين فترك كل سنة معها كتاب جملة لا تحتمل سنة أن توافقه نصوصا وهي لا تكون أبدا الاموافقة له إذا احتمل اللفظ فيما روى عنه خلاف اللفظ في التنزيل بوجه أو احتمل أن يكون في اللفظ عنه أكثر مما في اللفظ في التنزيل بوجه وإن كان محتملا أن يخالفه من وجه وكتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم تدل على خلاف هذا القول وموافقة ما قلنا وكتاب الله البيان الذي يشفي به من العمى وفيه الدلالة على موضع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من كتاب الله تعالى ودينه واتباعه له وقيامه بتبيينه عن الله عز وجل

(الناسخ والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة على بعضه)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى مما نقل بعض من سمعت منه من أهل العلم أن الله عز وجل أنزل فرضا في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس فقال تعالى يا أيها المزمحل قم الليل الا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا ثم نسخ هذا في السورة معه فقال ان ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك الى وآوا الزكاة (قال الشافعي) رجه الله تعالى فلما ذكر الله عز وجل بعد أمره بقيام الليل نصفه الا قليلا والزيادة عليه فقال أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك تخفف فقال علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فافروا ما تيسر منه كان بينا في كتاب الله عز وجل نسخ قيام الليل ونصفه والنقصان من النصف والزيادة عليه بقول الله عز وجل فافروا ما تيسر منه (قال الشافعي) رجه الله تعالى ثم احتمل قول الله عز وجل فافروا ما تيسر منه معنيين أحدهما أن يكون فرضا ثابتا لأنه أزيل به فرض غيره والآخر أن يكون فرضا منسوخا أزيل به غيره كما أزيل به غيره وذلك لقول الله عز وجل ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا احتمل قوله ومن الليل فتهجد به نافلة لك أن يتهجد بغير الذي فرض عليه مما تيسر منه (قال الشافعي) رجه الله تعالى فكان الواجب طلب الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين فوجدنا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تدل على أن الواجب من الصلاة الا الخمس فصرنا الى أن الواجب الخمس وأن ما سواها من واجب من صلاة قبلها منسوخ بها استدلالا بقول الله عز وجل فتهجد به نافلة لك وأنها مناجاة لقيام الليل ونصفه وثلثه وما تيسر ولسنا نحجب لاحد ترك أن يتهجد بما يسهل الله عليه من كتابه مصليا به وكيفما أكثر فهو أحب اليينا أخبرنا مالك بن أنس عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء أعرابي من أهل نجد نازرا الرأس نسمع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا منه فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله تعالى في اليوم والليل فقل هل على غيرها قال لا الا أن تطوع (قال) وذكر له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صيام شهر رمضان فقال هل على غيره قال لا الا أن تطوع فأدبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفلم ان صدق (قال الشافعي) رجه الله تعالى روى عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله

تعالى عليه وسلم انه قال خمس صلوات في اليوم والليلة كتبهن الله تعالى على خلقه فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة

(باب فرض الصلاة الذي دل الكتاب ثم السنة على من يزول عنه بالعدو وعلى من لا تكتب صلاته بالمعصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى افترض الله الطهارة على المصلي في الوضوء والغسل من الجنابة فلم تكن لغير طاهر صلاة ولما ذكر الله تعالى المحيض فأمر باعتزال النساء فيه حتى يطهرن فإذا تطهرن أتت استدللت على أن يطهرن بالماء بعد زوال المحيض لان الماء موجود في الحالات كلها في الحضر فلا يكون للحائض طهارة الا بالماء بعد زوال المحيض اذا كان موجودا لان الله عز وجل انما ذكر التطهر بعد أن يطهرن ويظهر زوال المحيض في كتاب الله عز وجل ثم سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها وذكرت احرامها مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانها حاضت فأمرها أن تقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلي حتى تطهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاستدلنا بهذا على أن الله عز وجل انما أراد بفرض الصلاة من اذا وضأ أو اغتسل طهر فاما الحائض فلا تطهر بواحد منهما وكان المحيض شيئا خلق فيها لم يحتلبه على نفسها فتكون عاصية به فزال عنها فرض الصلاة أيام حيضها فلم يكن عليها قضاء ما تركت منها في الوقت الذي يزول عنها فيه فرضها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلنا في المعنى عليه والمغلوب على عقله بالعارض من أمر الله تعالى الذي لا حيلة له فيه قياسا على الحائض ان الصلاة عنه مرفوعة لانه لا يعقلها ما دام في الحال التي لا يعقل فيها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان عاما في أهل العلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يأمر الحائض بقضاء الصلاة وعاما أنها أمرت بقضاء الصوم ففرقنا بين الفرضين استدلالا بما وضفت من نقل أهل العلم واجماعهم فكان الصوم مفارقا للصلاة في أن للسافر تأخير عن شهر رمضان وليس له ترك يوم لا يصلي فيه صلاة السفر وكان الصوم شهرا من اثني عشر شهرا وكان في أحد عشر شهرا خليا من فرض الصوم ولم يكن أحدهم من الرجال مطيقا بالعقل للصلاة خليا من الصلاة قال الله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا الآية فقال بعض أهل العلم نزلت هذه الآية قبل تحريم الخمر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل القرآن والله تعالى أعلم على أن لا صلاة لسكران حتى يعلم ما يقول اذ بدأ بنبيه عن الصلاة وذكروا مع الجنب فلم يختلف أهل العلم أن لا صلاة للجنب حتى يتطهر وان كان نهى السكران عن الصلاة قبل تحريم الخمر فهو حين حرم الخمر أولى أن يكون منهيا لانه عاص من وجهين أحدهما أن يصلي في الحال التي هو فيها منهي والاخر أن يشرب المحرم (قال) والصلاة قول وعمل وامسك فإذا لم يعقل القول والعمل والامسك ولم يأت بالصلاة كما أمر فلا تجزى عنه وعليه اذا أفاق القضاء ويفارق المغلوب على عقله بأمر الله تعالى الذي لا حيلة له فيه السكران لانه أدخل نفسه في السكر فيكون على السكران القضاء دون المغلوب على عقله بالعارض الذي لم يحتلبه على نفسه فيكون عاصيا باجتهابه (قال) ووجه الله رسوله للقبلة في الصلاة الى بيت المقدس فكانت القبلة التي لا يحل قبل نسجها استقبال غيرها ثم نسخ الله تبارك وتعالى قبلة بيت المقدس ووجهه الى البيت فلا يحل لاحد استقبال بيت المقدس أبدا المكتوبة ولا يحل أن يستقبل غير البيت الحرام (قال) وكل كان حقا في وقته فكان التوجه الى بيت المقدس أيام وجه الله تعالى اليه نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم حقا ثم نسخناه فصار

الحق في التوجه الى البيت الحرام أبدا لا يحل استقبال غيره في مكتوبة الا في بعض الخوف أو نافلة في سفر
استدلالا بالكتاب والسنة وهكذا كل ما نسخ الله تعالى ومعنى نسخ ترك فرضه كان حقا في وقته وتركه
حقا اذا نسخ الله تعالى فيكون من أدرك فرضه مطيعا به وتركه ومن لم يدرك فرضه مطيعا باتباع
الفرض الناسخ له قال الله عز وجل لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم قد نرى تقلب وجهك في السماء
فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيما كنتم فولوا وجوهكم شطره (قال الشافعي)
رضي الله عنه فان قال قائل فابن الدلالة على أنهم حولوا الى قبلة بعد قبلة ففي قوله عز وجل سيقول
الصفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط
مستقيم أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال بينما الناس بقاء
في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن
يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة أخبرنا مالك عن يحيى بن
سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد قدومه المدينة ستة
عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم حولت القبلة قبل بدر شهرين (قال الشافعي) رجه الله تعالى
والاستدلال بالكتاب في صلاة الخوف قول الله عز وجل فان خفتم فرجالا أو ركبانا وليس لصلى المكتوبة
أن يصلي راكبا الا في خوف ولم يذكر الله تعالى أن يتوجه للقبلة وروي ابن عمر عن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم صلاة الخوف فقال في روايته فان كان خوفا أشد من ذلك صلاوا رجلا أو ركبا نامستقبلي
القبلة وغير مستقبليها (قال الشافعي) رجه الله تعالى وصلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النافلة
في السفر على راحلته أينما توجهت به حفظ ذلك عنه جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وغيرهما وكان
لا يصلي المكتوبة مسافرا الا بالارض متوجها الى القبلة أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان
ابن عبد الله بن سراقه عن جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي على راحلته موجهة به قبل
المشرق في غزوة بني النضير (قال الشافعي) رجه الله تعالى قال الله عز وجل يا أيها النبي حرص المؤمنين
على القتال الى يفقهون ثم أبان في كتابه أنه وضع عنهم أن يقوم الرجل الواحد بقتال العشرة وأثبت عليهم
أن يقوم الواحد بقتال الاثنين فقال الا أن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا الآية أخبرنا سفيان بن
عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال لما نزلت هذه الآية ان يكن منكم
عشرون صابرون يغلبوا مائتين كتب عليهم أن لا يفر العشرون من المائتين فأنزل الله عز وجل الا أن
خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين فكتب أن لا يفر المائة من
المائتين وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله تعالى وقد بين الله عز وجل هذا في الآية وليست تحتاج الى
تفسير قال الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم الى والذات يأتينهم منكم فاذوهما ثم
نسخ الله تعالى الحبس والاذى في كتابه فقال عز وجل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة فدللت السنة على أن جلد المائة للزانيين البكرين أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن
يونس بن عبيد عن الحسن عن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال خذوا عني خذوا
عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم أخبرنا
الثقة من أهل العلم عن يونس بن عبيد عن الحسن عن حطان الرقاشي عن عباد بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رجه الله تعالى فدللت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن جلد
المائة ثابت على الحرين البكرين ومنسوخ عن الثيبين وأن الرجم ثابت على الثيبين الحرين (قال
الشافعي) رضي الله عنه أخبرنا مالك وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد
ابن خالد الجهني أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لرجل في ابنه وزني وعلى ابنك جلد مائة وتغريب

عام (قال الشافعي) رضى الله عنه لان قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم أول ما نزل ففسخ به الحبس والاذى عن الزانيين فلما رجم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما عز ولم يجلدوه وأمر أن يسا أن يغدو على امرأة الاسلمى فان اعترفت بجهاد على نسج الجاد عن الزانيين الحرين الثيبين وثبت الرجم عليه ما لا أن كل شيء أبدى بعد أول فهو آخر ودل كتاب الله عز وجل ثم سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الزانيين المملوكين خارجان من هذا المعنى قال الله عز وجل في المملوكات فاذا أحصن فان أتت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب والنصف لا يكون الا من الجلد الذي يتبعض فأما الرجم الذي هو قتل فلا نصف له لان المرجوم قد يموت في أول حجر يرمى به فلا يزال عليه ويرجى بألف وأكثر فيزاد عليه حتى يموت فلا يكون لهذا نصف محدودا بدا والحدود مؤقتة بلا اتلاف نفس والاتلاف غير مؤقت بعد ضرب أو تحديد قطع وكل هذا معروف ولا نصف للرجم معروف (قال الشافعي) رضى الله عنه أخبر مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة عن زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن الأمة اذا زنت ولم تحصن فقال ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو بضعير قال ابن شهاب لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة والضعير الحبيل (قال الشافعي) رضى الله عنه وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا زنت أمة أحدكم فقتل زناها فليجلدها ولم يقل يرميها ولم يختلف المسلمون في أن لا يرميها على مملوك في الزنا (قال الشافعي) رجه الله تعالى واحصن الأمة اسلامها وانما قلنا هذا استدلالا بالسنة واجماع أكثر أهل العلم ولما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا زنت أمة أحدكم فقتل زناها فليجلدها ولم يقل محصنة كانت أو غير محصنة استدلالا على أن قول الله عز وجل في الاماء فاذا أحصن فان أتت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب اذا أسلن لا اذا نسكن فأصبن بالنكاح ولا اذا اعتقن وان لم يصبن فان قال قائل أراك توقع الاحصان على معان مختلفة قيل نعم جماع الاحصان أن يكون دون التحصين مانع من تناول المحرم فالاسلام مانع وكذلك الحرية مانعة وكذلك الزوج والاصابة مانع وكذلك الحبس في البيت مانع وكل مانع أحصن قال الله عز وجل وعلما صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم وقال الله تعالى لا يقا تلونكم جميعا الا في قرى محصنة أو من وراء جدر محصنة يعني ممنوعة (قال الشافعي) رجه الله تعالى وآخر الكلام وأوله يدلان على أن معنى الاحصان المذكور عام في موضع دون غيره اذا احصن ههنا الاسلام دون النكاح والحرية والتحصين بالحبس والعفاف وهذه الاسماء التي يجمعها اسم الاحصان

(باب التاسع والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والاجماع)

قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الآية وقال والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لاز واجهم الآية فأنزل الله عز وجل ميراث الوالدين ومن ورث بعدهما وأومعهم من الاقربين وميراث الزوج من زوجته والزوجة من زوجها فكانت الآيتان محتملتين لان تثبت الوصية للوالدين والاقربين والوصية للزوجة والميراث مع الوصايا فأخذوا بالميراث والوصايا ومحتملة لان تكون الموارد ناسخة للوصايا فلما احتلت الآيتان ما وصفتنا كان على أهل العلم طلب الدلالة من كتاب الله تعالى فما لم يجدوه نصافي كتاب الله عز وجل طلبوه في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فان وجدوه فاقبلوا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم فعن الله قبلوه بما اقترض عليهم من طاعته ووجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قرئش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث ولا يقتل مؤمن بكافر ويأثرونه عن حفظوا عنه

من لقوا من أهل العلم بالمغازي فكان هذا نقل عامة عن عامة وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحد
عن واحد وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجتمعين (قال) وروى بعض الشاميين حديثا ليس مما يشته
أهل الحديث فيه أن بعض رجاله مجهولون فروينا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منقطعاً وانما قبلناه
بما وصفنا من نقل أهل المغازي واجماع العامة عليه وان كنا قد ذكرنا الحديث فيه واعتمدنا على حديث
أهل المغازي عاما واجماع الناس أخبرنا ابن عيينة عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم قال لا وصية لوارث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاستدل لنا بما وصفت من نقل
عامة أهل المغازي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا وصية لوارث على أن الموارث نامحة للوصية
للوالدين والزوجة مع الخبر المنقطع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واجماع العامة على القول به وكذلك
قال أكثر العامة أن الوصية للأقربين مفسوخة زائل فرضها إذا كانوا وارثين فبالمرث إذا كانوا غير
وارثين فليس يفرض أن يوصى لهم إلا أن طأوسا وقليل معه قالوا نسخت الوصية للوالدين وثبتت للقرابة
غير الوارثين فمن أوصى لغير قرابة لم يحز (قال) فلما احتملت الآية ما ذهب إليه طأوس من أن الوصية
للقرابة ثابتة اذ لم يكن في خبر أهل العلم بالمغازي إلا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا وصية لوارث
وجب عندنا على أهل العلم طلب الدلالة على خلاف ما قال طأوس في الآية أو موافقته فوجدنا رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم حكم في ستة مملوكين كانوا لرجل لا مال له غيرهم فأعتقهم عند الموت فجزأهم النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة أخبرنا بذلك عبد الوهاب الثقفي عن أيوب
السختياني عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا من الانصار أوصى عند موته فأعتق
ستة مملوكين وليس له مال غيرهم أو قال أعتق عند موته ستة مملوكين وليس له شيء غيرهم فبلغ ذلك إلى النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم فقال فيه قولاً شديدا ثم دعاهم فجزأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين
وأرق أربعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت دلالة السنة في حديث عمران بينة بأن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم أنزل عتقهم في المرض اذا مات المعتقد في المرض وصية والذي أعتقهم رجل من
العرب والعربي انما يملك من القرابة بينه وبينه من الحجج فأجاز النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لهم الوصية
فدل ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة بطلت للعبيد المعتقدين لانهم ليسوا بقرابة للمعتق
ودل ذلك على أن لا وصية لميت إلا في ثلث ماله ودل على أن يرتد ما جاوز الثلث في الوصية ودل على ابطال
الاستسعاء واثنان القسم والفرعة فبطلت وصية الوالدين لانهما وارثان وثبت ميراثهما ومن أوصى له
الميت من قرابة وغيرهم جازت الوصية اذ لم يكن وارثا وأوجب إلى الوصية لقرابته (قال الشافعي)
رضي الله عنه وفي القرآن ناسخ ومنسوخ غير هذا مفرق في مواضعه في كتاب أحكام القرآن وانما
وصفت منه جلا يستدل بها على ما كان في مثل معناها ورأيت أنها كافية في الأصل عما سكت عنه وأسأل
الله تعالى العصمة والتوفيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأتبع ما كتبت منها علم الفرائض التي
أنزلها الله تعالى مفسرات وجلاوسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معها وفيها علم من علم هذا من
علم الكتاب الموضع الذي وضع الله به نبيه من كتابه ودينه وأهل دينه ويعلموا أن اتباع أمره طاعة الله
تعالى وأن سنته تبع لكتاب الله تعالى فيما أنزل وأنها لا تخالف كتاب الله أبدا ويعلم من فهم هذا
الكتاب أن البيان يكون من وجوه لا من وجه واحد يحتملها أنما عند أهل العلم بينة غير مشتبهة البيان
وعنده من يقصر عنه مختلفة البيان

(باب الفرائض التي أنزلها الله تعالى نصا)

قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة (قال الشافعي)

رحمه الله تعالى المحصنات ههنا البوالغ الحرائر وهذا يدل على أن الإحصان اسم جامع لمعان مختلفة وقال
 والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء إلا أنفسهن إلى والخامسة أن غضب الله عليهما أن كان من
 الصادقين الآيات فلما فرق الله عز وجل بين حكم الزوج والقاذف سواء فخذ القاذف سواء إلا أن يأتي
 بأربعة شهداء على ما قال وأخرج الزوج باللعان من الحد دل ذلك على أن قذفة المحصنات الذين أريدوا
 بالجلد قذفة الحرائر البوالغ غير الأزواج وفي هذا دليل على ما وصفت من أن القرآن عربي يكون منه
 ظاهر عام وهو برأيه الخاص لأن واحدة من الآيتين نسخت الأخرى ولكن كل واحدة منهما على ما حكم
 الله عز وجل به فيفريق بينهما حيث فرق الله ويجمعان حيث جمع الله تبارك وتعالى فإذا التعن الزوج
 خرج من الحد كما يخرج الأجنيون منه بالشهود وإذا لم يلتعن وزوجته حرة بالغة حد (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وفي المجمل في وزوجته أنزلت آية اللعان ولا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بينهما
 فحكي اللعان بينهما سهل بن سعد الساعدي وحكاها ابن عباس وحكي ابن عمر حضور اللعان عند النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم فحكي منهم واحد كيف كان لفظ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في أمرهما
 باللعان وقد حكوا معاً أحكام الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليست نصافي القرآن منها تفرقه بين
 المتلاعنين ونفيه الولد وقوله أن جاءت به كذا فهو للذي يتهمه بخافت به على تلك الصفة وقال إن أمره
 لين لولا ما حكم الله وحكي ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال عند الخامسة فقوه فأنها
 موجبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاستدل لنا على أنهم لا يحكون بعض ما يحتاج إليه من
 الحديث ويدعون بعض ما يحتاج إليه منه «وأولاه أن يحكي من ذلك كيف لا عن رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم بينهما» العلماء أحداً قرأ كتاب الله تعالى يعلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما لا عن
 كما أنزل الله عز وجل فاكتموا بآية الله عز وجل اللعان بالعدد والشهادة لكل واحد منهم ما دون حكاية
 لفظ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين لا عن بينهما (قال الشافعي) وفي كتاب الله تعالى غاية
 الكفاية من اللعان وعدده ثم حكي بعضهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الفرقة بينهما كما وصفت
 وقد وصفنا سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله عز وجل قبل هذا قال الله عز وجل كتب
 عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم الآية ثم بين أي شهر هو فقال شهر رمضان الآية (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى فاعلمت أحداً من أهل العلم بالحديث قبلنا تكلف أن يروي عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم أن الشهر المفروض صومه شهر رمضان الذي بين شعبان وشوال المعرفتهم شهر رمضان
 من الشهور واكتفاء منهم بأن الله عز وجل فرضه وقد تكلفوا حفظ صومه في السفر وفطره وتكافوا
 كيف قضاءه وما أشبه هذا مما ليس فيه نص كتاب ولا علمت أحداً من غير أهل العلم احتاج إلى المسئلة عن
 شهر رمضان أي شهر هو ولا هل هو واجب أم لا وهكذا ما أنزل الله عز وجل من جل فرائضه في أن عليهم
 صلاة وزكاة وجماع على من أطاقه وتحريم الزنا والقتل وما أشبه هذا (قال) وقد كانت لرسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم في هذا سنن ليست نصافي القرآن أبان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله عز
 وجل معنى ما أراد بها وتكلم المسلمون في أشياء من فروعها لم يسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيها
 سنة منصوصة فمنها قول الله عز وجل في الرجل يطلق امرأته التولية الثالثة فإن طلقها فلا تحل له من
 بعد حتى تنكح زوجاً غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا فأحتمل قول الله عز وجل حتى تنكح
 زوجاً غيره أن يتزوجها زوج غيره وكان هذا المعنى الذي يسبق إلى من خوطب به أنها إذا عقدت عليها
 عقدة النكاح فقد تنكحت واحتمل حتى يصيبها زوج غيره لأن اسم النكاح يقع بالاصابة ويقع بالعقد
 فلما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لامرأة طلقها وزوجها ثلاثاً ونكحها بعده رجل لا تحل له حتى
 تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك يعني يصيب زوج غيره والاصابة النكاح فان قال قائل فاذا كرا الخبر عن

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عاذ كرت قيل أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن امرأة رفاعة جاءت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت اني كنت عند رفاعة فطلقني فبت طلاق وان عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وانما معه مثل هذبة الثوب فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أتريدن أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن إحلال الله تعالى إياها للزوج المطلق نلأ باعذر وج بالنكاح اذا كان مع النكاح اصابه من الزوج

(باب الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معها)

قال الله تبارك وتعالى اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم إلى فاطهروا وقال ولا جنبا الا عارى سبيل الآية فأبان أن طهارة الجنب الغسل دون الوضوء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء كما أنزل الله تعالى فغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ومسح برأسه وغسل رجليه إلى الكعبين أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه توضأ مرة مرة أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد وهو جد عمر بن يحيى هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتوضأ فقال عبد الله نعم فدعا بوضوء فافترغ على يديه فغسل يديه مرتين مرتين ثم تمضمض واستنشق ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ثم مسح برأسه بيديه فاقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان ظاهر قول الله تعالى فاغسلوا وجوهكم أقل ما يقع عليه اسم الغسل وذلك مرة واحتمل أكثر فسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الوضوء مرة فوافق ذلك ظاهر القرآن وذلك أقل ما يقع عليه اسم الغسل (قال) وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرتين وثلاثا فإما سته مرة استدللنا على أنه لو كانت مرة لا تجزى منه لم يتوضأ مرة ويصلي وانما جاوز مرة اختيارا لا فرضا في الوضوء لا يجزى أقل منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل ما ذكرنا من الفرائض قبله ولو ترك الحديث فيه استغنى فيه بالكتاب وحكي الحديث فيه دل على اتباع الحديث كتاب الله تعالى (قال) ولعلمهم أحاكموا الحديث فيه لأن أكثر ما توضأ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثا فأرادوا أن الوضوء ثلاثا اختيارا لأنه واجب لا يجزى أقل منه ولما ذكر فيه أن من توضأ وضوءه هذا وكان ثلاثا ثم صلى ركعتين لا يتحدث فيهما نفسه غفر الله له فأرادوا طلب الفضل في الزيادة في الوضوء وكانت الزيادة فيه نافلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وغسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الوضوء المرفقين والكعبين وكانت الآية محتملة أن يكونا مغسولين وأن يكونا مغسولا إليهما ولا يكونا مغسولين ولعلمهم حكوا الحديث بأنه لهذا أيضا وأشبهه الأمرين بظاهر الآية أن يكونا مغسولين فهذا بيان السنة مع بيان القرآن وسواء البيان في هذا وفيما قبله ومستغنى فيه بفرضه في القرآن عند أهل العلم ومختلفان عند غيرهم وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الغسل من الجنابة غسل الفرج والوضوء كوضوء الصلاة ثم الغسل وكذلك أحببنا أن نفعل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفا حفظت عنه من أهل العلم في أنه كيفما جاء بغسل وأتى على الأسباغ اجزأه وإن اختاروا غيره لأن الفرض الغسل فيه ولم يتحدث بتحديد الوضوء وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما يجب منه الوضوء والجنابة التي يجب بها الغسل اذ لم يكن بعض ذلك منصوصا في الكتاب

(ما جاء في الفرض المنصوص الذي دلت السنة على أنه انما أريد به الخالص)

قال الله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله الآية وقال عز وجل للرجال نصيب مما ترك الوالدان

والاقربون والنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون الى قوله مفروضا وقال عز وجل ولا يويه لـكل واحد منهما السدس الآية وقال ولم يكن نصف ما ترك أزواجكم الآية وقال ولهن الربع الآية مع آي المواريث كلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدللت السنة على أن الله عز وجل انما أراد من سمي له المواريث من الاخوة والاخوات والولد والاقارب والوالدين والازواج وجميع من سمي له فريضة في كتابه خاصا من سمي وذلك أن يجتمع دين الوارث والموروث فلا يختلفان ويكونان من أهل دار المسلمين أو ممن له عقد من المسلمين يأمن به على دمه وماله أو يكونان من المشركين فيتوارثان بالشرك أخبرنا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأن يكون الوارث والموروث حرين مع الاسلام أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من باع عبده مال فإله البائع الآن يشترطه المبتاع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان يدا في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن العبد لا يملك مالا وان ماله العبد فاعلم ان العبد ليس له اسم المال له انما هو اضافة اليه لانه في يديه لانه مال له ولا يكون ماله وهو لا يملك نفسه وكيف يملك نفسه وهو مملوك يباع ويوهب ويورث وكان الله عز وجل انما نقل ملك الموتى الى الاحياء فلكوا منها ما كان الموتى مالكين وان كان العبد أباً أو غيره ممن سميت له فريضة وكان لو أعطيه ماله كماله سيده عليه لم يكن السيد أباً الميت ولا وارثاً سميت له فريضة فكذلك لو أعطينا العبد أباً انما أعطينا السيد الذي لا فريضة له فوزنا غير من ورثه الله تعالى فلم نورث عبد الما وصفت ولا أحد الم يجتمع فيه الحرية والاسلام والبراءة من القتل حتى لا يكون قاتلاً وذلك انه أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما بلغنا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء لم نورث قاتلاً ممن قتل وكان أخف حال القاتل عدا أن يمنع الميراث عقوبة مع تعرض سخط الله تعالى أن يمنع ميراث من عصى الله تعالى بالقتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من أنه لا يرث المسلم الا مسلم خريه قاتل عداً مما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم حفظت عنه ببلدنا ولا في غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي اجتماعهم على ما وصفت من هذا حجة تلزمهم أن لا يتفرقوا في شيء من سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لان سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قامت هذا المقام فيما الله تعالى فيه فرض منصوص فدللت على أنه على بعض من لزمه اسم ذلك الفرض دون بعض كانت فيما كان مثله من القرآن هكذا وكانت فيما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما ليس لله فيه حكم منصوص هكذا وأولى أن لا يشك عالم في لزومها وأن يعلم أن أحكام الله عز وجل ثم أحكام رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تختلف وانها تجري على مثال واحد قال الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم وقال عز وجل ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع عراضها المتبايعان فحرمت مثل بيع الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ومثل الذهب بالورق أحد هاتين والآخر نسيئة وما كان في هذا المعنى مما ليس في التبايع فيه مخاطرة ولا أمر يجهله البائع ولا المشتري فدللت السنة على أن الله عز وجل أراد باحلال البيع ما لم يحرم منه دون ما حرم على لسان نبيه ثم كانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيع عراضها من غير ما حرم منها العبد يباع وقد دلس البائع للمشتري ببيع فلم يشتري رده وله الخراج بضمانه ومنها أن من باع عبده مال فإله البائع الآن يشترطه المبتاع ومنها أن من باع فخرها للبائع الآن يشترطها المبتاع فلزم الناس الاخذ بها بما ألزمهم الله عز وجل من الانتهاء الى أمره

(جمل الفرائض التي أحكم الله تعالى فرضها بكتابه وبين كيف فرضها على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وقال ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فأحكم الله تعالى فرضه وبين كيف فرضه في كتابه في الصلاة والزكاة والحج وبين كيف فرضه على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم فأخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن عدد الصلوات المفروضات خمس وأخبر أن عدد الظهر والعصر والعشاء في الحضر أربع أربع وعقد المغرب ثلاث وعقد الصبح ركعتان وسن فيها كلها قراءة وسن أن الجهر فيها بالقراءة في المغرب والعشاء والصبح وأن المخافة بالقراءة في الظهر والعصر وسن أن الفرض في الدخول في كل صلاة بتكبير وأن الخروج منها تسليم وأنه يؤتى فيها بتكبير ثم قراءة ثم ركوع ثم سجدة ثم بعد الركوع وما سوى هذا من حدودها وسن في صلاة السفر قصر كل ما كان أربعين من الصلوات ان شاء المسافر وأثبت المغرب والصبح على حالهما في الحضر وفي السفر وأنها كلها إلى القبلة مسافرا كان أو مقبلا في حال من الخوف واحدة وسن أن التوافل في مثل حالها لا تحل الا بطهور ولا تجوز الا بقراءة وما تجوز به المكتوبات من السجود والركوع واستقبال القبلة في الحضر وفي الارض في السفر وأن للراكب أن يصلي النافلة حيث توجهت به دابته أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان ابن عبد الله بن سراقه عن جابر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في غزوة بني أنمار كان يصلي على راحلته متوجها قبل المشرق أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معناه لا أدري أسمي بن أنمار أو قال صلى في سفر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في صلاة الأعياد والامتسقاء سنة الصلوات في عدد الركوع والسجود وسن في صلاة الكسوف فزاد فيها ركعة على ركوع الصلوات فجعل في كل ركعة ركعتين أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله وأخبرناه مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبرناه مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله فذكر عن عائشة وابن عباس في هذه الأحاديث صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بلفظ مختلف واجتماع حديثيهما معاً على أنه صلى صلاة الكسوف ركعتين في كل ركعة ركعتين وقال تعالى في الصلاة ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى تلك المواقيت وصلى الصلوات لوقتها فحضر يوم الأحزاب فلم يقدر على الصلاة في وقتها فأخبرها العذر حتى صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء في مقام واحد أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن أبيه قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفينا ذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا عزيزا فدعا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها فحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا قال وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل على نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم في صلاة الخوف فان خفتم فرجالا أو ركبا (قال الشافعي) رضي الله عنه فبين أنوس سعيد أن ذلك قبل أن ينزل الله عز وجل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الآية التي ذكرت فيها صلاة الخوف والآية التي ذكر فيها صلاة الخوف قول الله عز

وجعل واذا ضربتم في الارض الآية وقال واذا كنتم فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك الآية أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن صلى مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلاة الخوف يوم ذات الرقاع أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا لانفسهم ثم انصرفوا فصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت مكانه جالساً فأتوا لانفسهم ثم سلم بهم وأخبرني من سمع عبد الله بن عمر بن حفص يذكر عن أخيه عبيد الله عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه خوات بن جبير عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل حديث يزيد بن رومان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في هذا دلالة على ما وصفت قبل هذا في هذا الكتاب من أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا سن سنة فأحدث الله تعالى في تلك السنة نسخها أو مخرجا إلى سعة منها سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة تقوم الحجّة على الناس بها حتى يكونوا انما صاروا من سنته إلى سنته التي بعدها ففسخ الله تبارك وتعالى تأخير الصلاة عن وقتها في الخوف إلى أن يصلوها كما أنزل الله تعالى وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في وقتها ونسخ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنته في تأخيرها بفرض الله تعالى في كتابه ثم بسنته صلاها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في وقتها كما وصفت أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أراه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكر صلاة الخوف فقال فان كان خوفاً أشد من ذلك صلوا رجالاً أو ركباناً مستقبل القبلة وغير مستقبلها أخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معناه ولم ينسأ أنه عن أبيه وأنه مرفوع إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فدلّت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ما وصفت من أن القبلة في المكتوبة على فرضها أبداً لا في الموضع الذي لا يمكن فيه الصلاة اليها وذلك عند المسابقة والهروب وما كان في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها وبينت السنة في هذا أن لا تترك الصلاة في وقتها كيف أمكنت المصلي

(باب في الزكاة)

قال الله تبارك وتعالى في الزكاة وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة وقال فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم راؤون ويعنعون الماعون فقال بعض أهل العلم هي الزكاة المفروضة قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان مخرج الآية عام على الأموال وكان يحتمل أن تكون على بعض الأموال دون بعض فدلّت السنة على أن الزكاة في بعض المال دون بعض فلما كان المال أصنافاً منه الماشية فأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الأبل والغنم وأمر فيما بلغنا بالآخذ من البقر خاصة دون الماشية سواها ثم أخذ منها بعدد مختلف كما قضى الله على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وكان للناس ماشية من خيل وجير وبغال وغيرها فلما لم يأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منها شيئاً أوسن أن ليس في الخيل صدقة استدللنا على أن الصدقة فيما أخذ منه وأمرنا بالآخذ منه دون غيره وكان للناس زرع وغراس فأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من النخل والعنب الزكاة بخير من غير مختلف مما أخذ منهما وأخذ منها مع العشر إذا ساء أو عشرين ونصف العشر إذا ساء بالغرب وقد أخذ بعض أهل العلم من الزيتون قياساً على النخل والعنب ولم يزل للناس غراس غير النخل والعنب والزيتون كثير من الجوز واللوز والتين وغيره فلما لم يأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منه شيئاً ولم يأمرنا بالآخذ منه استدللنا على أن فرض الله الصدقة فيما كان من غراس في بعض الغراس دون بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وزرع الناس الحنطة والشعير والذرة وأصنافاً سواها حفظنا عن رسول الله صلى الله تعالى

(١) قوله ينبتة هو
بضم حرف المضارعة
وتشديد الباء وهومن
نبت الرجل الحب بذره
وفي المحكم نبت الزرع
والشجر اذا غرسه
وزرعه كتبه صحيحه

عليه وسلم الاخذ من الحنطة والشعير والذرة واخذ من كان قبلنا من الدخن والسلت والعدس والارز
وكل ما (١) ينبتة الناس وجعلوه قوتا خبزا أو عصيدة أو سويقا وأدما مثل الحص والقطاني وهي تصلح أن
تكون خبزا أو سويقا وأدما اتباعا لمن مضى وقياسا على ما ثبت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أخذ
منه الصدقة وكان في معنى ما أخذ منه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان الناس ينبتوه ليقتاؤه وكان الناس
نبات غيره فلم يأخذ منه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا من بعده رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم فيما علنا ولم يكن في معنى ما أخذ منه وذلك مثل الثفاء والاسفيوش والكسبرة وحب العصفور
وحب الرشاد وما أشبهه فلم يكن فيه زكاة فدل ذلك على أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض (قال الشافعي)
رحم الله تعالى وفرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الورق صدقة وأخذ المسلمون في الذهب بعده
صدقة لما أخبر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يبلغنا ولم اقياسا على أن الذهب والورق نقد
الناس الذي اكتنزوه وأجازوه أثمانا على ما تباعوا به في البلدان قبل الاسلام وبعدة (قال الشافعي)
رحم الله تعالى والناس تبرعوا به من نحاس وحديد ورصاص فلما لم يأخذ منه رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم ولا أحد بعده زكاة تركناه اتباعا لتركه وأنه لا يجوز أن يقاس بالذهب والورق اللذين هما الثمن
عاما في البلدان على غيرهما لانه في غيرهما لا زكاة فيه وقد يصلح أن يشتري بالذهب والورق غيرهما
من التبر إلى أجل معلوم بوزن معلوم وكان الباقي والزرجد أكثر غنما من الذهب والورق فلما لم يأخذ
فيهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يأمر بالأخذ ولا من بعده فيما علنا وكان مال الخاصة وما
لا يقوم به على أحد في شيء استهلكه الناس لانه غير نقد لم يؤخذ منهما (قال الشافعي) رحم الله تعالى
ثم كان مما نقلت العامة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في زكاة الماشية والنقد أنه أخذها في كل سنة
مرة وقال الله عز وجل وأتوا حقه يوم حصاده فسئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يؤخذ مما فيه
الزكاة من نبات الارض الغراس وغيره على حكم الله عز وجل يوم يحصل لا وقت له غيره وسئل في الركا
الخمس فدل على أنه يوم يوجد لا في وقت غيره أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وفي الركا الخمس (قال الشافعي) رحم الله تعالى
ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن أن الاموال كلها سواء وأن الزكاة في جميعها لا في بعضها دون بعض
وفرض الله تعالى الحج على من يجسد السبيل فذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن السبيل الزاد
والمركب وأخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بمواقيت الحج وكيف التبية فيه وما سئل وما يتق
المحرم من لبس الثياب والطيب وأعمال الحج سواها من عرفة والمزدلفة والرمي والحلاق والطواف وما سوى
ذلك فلو أن امرأ لم يعلم لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة مع كتاب الله عز وجل الا ما وصفنا مما سئل
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه معنى ما أنزل الله عز وجل جله وأنه إنما استدرك مما وصفت من
فرض الله تعالى الاعمال وما يحرم ويحل ويدخل به فيه ويخرج منه ومواقيته وما سكت عنه سوى ذلك
من أعماله قامت الحجة عليه بأن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قامت هذا المقام مع فرض الله
عز وجل في كتابه مرة أو أكثر قامت كذلك أبدا واستدل أنه لا يخالفه سنة أبدا كتاب الله تعالى
وأن سنته وان لم يكن فيها نص كتاب لازمة لما وصفت من هذا مع ما ذكرت سواء مما فرض الله تعالى من
طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ووجب عليه أن يعلم ان الله عز وجل لم يجعل هذا لخلق غير رسوله
وأن يجعل قول كل أحد وفعلة أبدا تبعال كتاب الله تعالى ثم سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأن
يعلم أن عالمنا روى عنه قول لا يخالف فيه شيأ من فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة لو علم سنة
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخالفها وانتقل عن قوله الى سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
ان شاء الله تعالى فان لم يفعل كان غير موسعه فكيف والحج في مثل هذا قاعة لله تعالى على خلقه بما

افترض من طاعة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وأبان من موضعه الذي وضعه به من وجهه ودينه وأهل دينه
 قال الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال
 والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن
 ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فقال بعض أهل العلم قد أوجب
 الله تعالى على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا وذكر أن أجل الحامل أن تضع حملها فإذا جعت
 أن تكون حاملا متوفى عنها زوجها أتت بالعدين معا كما أجدها في كل فرضين جعل عليهما أتت بهما جميعا
 (قال الشافعي) رضي الله عنه فلما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لسبيعة ابنة الحرث ووضعت
 بعد وفاة زوجها بأيام قد حلت فتزوجي دل هذا على أن العدة في الوفاة والعدة في الطلاق بالاقراء والشهور
 إنما يريد به من لا جل به من النساء وأن الحمل إذا كان فالعدة سواء ساقطة قال الله عز وجل حرمت عليكم
 أمهاتكم الآية وقال عز وجل والمحصات من النساء الاما ملكت الآية فاحتملت الآية معنيين أحدهما
 أن ماسمى الله عز وجل من النساء محرما محترما وما سكت عنه حلال بالتمت عنه وبقول الله عز وجل
 وأحل لكم ما وراء ذلكم وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية وكان ينافي الآية أن تحريم الجمع
 لمعنى غير تحريم الأمهات فكان ماسمى الله تعالى حلالا حلالا وما سمى الله تعالى حراما حراما وما نهى
 عن الجمع بينه من الاختين كانهى عنه وكان في نهيه عن الجمع بينهما دليل على أنه إنما حرم الجمع وإن كان
 كل واحدة منهما على الانفرد حلالا في الاصل وما سواهن من الامهات والبنات والعمت والخالات
 محترمات في الاصل وكان معنى قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم ما وراء من سمي تحريمه في الاصل
 ومن هو في مثل حاله بالرضاع أن تنكحوهن بالوجه الذي أحل به النكاح فان قال قائل ما دل على هذا قيل
 فان النساء المباحات لا يحل أن ينكح منهن أكثر من أربع ولو نكح خمس فسخ النكاح ولا تحل منهن واحدة
 الا بنكاح صحيح وقد كانت الخامسة من الحلال بوجه وكذلك الواحدة بمعنى قول الله عز وجل وأحل لكم
 ما وراء ذلكم بالوجه الذي أحل به النكاح وعلى الشرط الذي أحله به لا مطلقا فيكون نكاح الرجل المرأة
 لا يحرم عليه نكاح عمتها ولا خالتها بكل حال كما حرم الله تعالى أمهات النساء بكل حال فتكون العمة والخالة
 داخلتين في معنى من أحل بالوجه الذي أحله به كما يحل له نكاح امرأة إذا فارق رابعة وكانت العمة إذا
 فو رقت ابنة أخيها حلت قال الله عز وجل لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم قل لا أجد فيما أوحى الى
 محرما على طاعم يطعمه الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاحتملت الآية معنيين أحدهما أن
 لا يحرم على طاعم أبدا الا ما استثنى الله تعالى وهذا المعنى الذي إذا واحة رجل مخاطبا به كان الذي يسمي
 اليه أنه لا يحرم عليه غير ماسمى الله تعالى محرما وما كان هكذا فهو الذي يقال له أظهر المعاني وأعما وأغلبها
 والذي لو احتملت الآية معاني سواء كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به الآن تأتي سنة رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم «بأبي هو وأمي» تدل على معنى غيره مما احتمله الآية فنقول هذا معنى
 ما أراد الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقال بخاص في كتاب الله عز وجل ولا سنة الا بدلالة
 فيها أو في واحد منهما ولا يقال بخاص حتى تكون الآية تحتمل أن تكون أو يذهب بذلك الخاص فأما
 ما لم تكن محتملة له فلا يقال فيها بما لا يحتمل الآية ويحتمل قول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى الى
 محرما على طاعم يطعمه من شيء سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عنه دون غيره ويحتمل مما كنتم
 تأكلون وهذا أولى معانيه استدلالا بالسنة عليه دون غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان
 عن ابن شهاب عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن
 أكل كل ذي ناب من السباع وأخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن
 أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام

قال الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا تبرصن بانفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال فاذا بلغن أجلهن الآية فذكر الله أن على المتوفى عنهن عدة وأنهن اذا بلغن أجلهن فلهن أن يفعلن في أنفسهن بالمعروف ولم يذكر شيئا يوجبتهن في العدة فكان ظاهر الآية أن غسل المعتدة في العدة عن الأزواج فقط مع اقامتها في بيتها بالكتاب وكانت تحتل أن غسل عن الأزواج وأن يكون عليها في الامسالة عن الأزواج امسالة عن غيره مما كان مباحا لها قبل العدة من طيب وزينة فلما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على المعتدة من الوفاة الامسالة عن الطيب وغيره كان عليها الامسالة عن الطيب وغيره بفرض السنة والامسالة عن الأزواج والسكنى في بيت زوجها بالكتاب ثم السنة واحتملت السنة في هذا الموضع ما احتملت في غيره من أن تكون السنة بينت عن الله تعالى كيف امساكها كما بينت الصلاة والزكاة والحج واحتملت أن يكون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سن فيما ليس فيه نص حكم الله تعالى

(باب العلل في الاحاديث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل فانما نجد من الاحاديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحاديث في القرآن مثلها ناصا وأخرى في القرآن مثلها جلية وفي الأحاديث منها أكثر مما في القرآن وأخرى ليس منها في القرآن شيء وأخرى متفقة وأخرى مختلفة وأخرى ناسخة ومنسوخة وأخرى مختلفة ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ وأخرى فيها نهى لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيقولون ما نهى عنه حرام وأخرى ليس فيها الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى فيقولون نهى وأمره على الاختيار لاعلى التحريم ثم نجد كم تذهبون الى بعض المختلفة من الاحاديث دون بعض ونجد كم تقيسون على بعض حديثه ثم يختلف قياسكم عليها وتكون بعضا فلا تقيسون عليه فما حجتكم في القياس وتركه ثم تفترون بعد فنكم من ترك من حديثه الشيء يأخذ بمنثل الذي ترك أو أضف اسنادا منه (قال الشافعي) رضي الله عنه فقلت له كل ما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع كتاب الله تعالى من سنة فهي موافقة كتاب الله في النص بمنثله وفي الجملة بالتبيين عن الله عز وجل والتبيين يكون أكثر تفسيرا من الجملة وما سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مما ليس فيه نص كتاب بفرض الله طاعته عامة في أمره تبعناه وأما الناسخ والمنسوخ من حديثه فهو كما نسخ الله تعالى الحكم من كتابه بحكم غيره من كتابه عامة في أمره فكذلك سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تنسخ بسنته وذكرته بعض ما كتبت في كتابي هذا من ايضاح ما وصفت وأما المختلفة التي لا دلالة معها على أيها ناسخ ولا أيها منسوخ فكل أمره متفق صحيح لا اختلاف فيه ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عربي اللسان والدار وقد يقول القول عامار يديه العام وعامار يديه الخاص كما وصفت لك في كتاب الله تعالى وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبل هذا ويستل عن الشيء فيجب على قدر المسئلة ويؤدى الخبر عنه الخبر مقتضى والخبر مختصرا فيأتي ببعض معناه دون بعض ويحدث عنه الرجل الحديث قد أدرك جوابه ولم يدرك المسئلة فيدله على حقيقة الجواب بعرفته السبب الذي يخرج عليه الجواب ويسن في الشيء سنة وفيما يخالفه أخرى فلا يخلص بعض السامعين بين اختلاف الحالتين اللتين سن فيهما ويسن سنة في نص معنى فيحفظها حافظ ويسن في معنى يخالفه في معنى ويحجمه في معنى سنة غيرهما لاختلاف الحالتين فيحفظ غيره تلك السنة فاذا أدى كل ما حفظ رأي بعض السامعين اختلافًا وليس منه شيء مختلف ويسن بلفظ مخرجه عام جملة بتحريم شيء أو تحليله ويسن في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم يرد ما حرم ما أحل ولا بما أحل ما حرم ولكل هذا نظير فيما كتبه من جل أحكام كتاب الله تعالى ويسن السنة ثم ينسخها بسنة ولم يدع أن يبين صلى الله تعالى عليه وسلم كل ما نسخ من سنته بسنته ولكن ربما ذهب على الذي سمع من رسول الله

صلى الله تعالى عليه وسلم بعض علم الناسخ أو علم المنسوخ فيحفظ أحدهما دون الذي سمع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الآخر وليس يذهب ذلك على عامتهم حتى لا يكون فيهم موجودا إذا طلب وكل ما كان كما وصفت أمضى على ما سنده عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفرق بين ما فرق بينه منه وكانت طاعته صلى الله تعالى عليه وسلم في تشييعه على ما سنده واجبة ولم يقل ما فرق بين كذا وكذا لان قول ما فرق بين كذا وكذا فيما فرق بينه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعدو أن يكون جهلا ممن قاله أو ارتبا بأشرا من الجهل وليس فيه الاطاعة الله باتباعه وما لم يوجد فيه الا اختلاف فلا يعدو أن يكون لم يحفظ مقتضى كما وصفت قبل هذا فيعد مختلفا ويغيب عنان من سبب تبينه ما علمناه في غيره أو وهما من محدث ولم نجد عنه صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا مختلفا فكشفناه الا وجدنا له وجهات يحتمل به أن لا يكون مختلفا وأن يكون داخل في الوجوه التي وصفت لك أو نجد الدلالة على الثابت منه دون غيره بثبوت الحديث فلا يكون الحديثان اللذان نسبنا الى الاختلاف متكافئين فنصير الى الأثبت من الحديثين أو يكون على الأثبت منه ماد لالة من كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو الشواهد التي وصفنا قبل هذا فنصير الى الذي هو أقوى وأولى أن يثبت بالدلائل ولم نجد عنه حديثين مختلفين الا ولهما مخرج أو على أحدهما دلالة بأحد ما وصفنا اما موافقة كتاب الله تعالى أو غير من سنة أو بعض الدلائل وما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو على التحريم حتى تأتي دلالة على أنه أراد به غير التحريم (قال الشافعي) رضى الله عنه وأما القياس على سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأصله وجهان ثم يتفرع في أحدهما وجوه (قال) وما هما قلت ان الله تعالى بعد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم عا سبقت في قضائه أن يعبد هم به وكما شاء لا معقب لحكمه فباتعبد هم به مما دلهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على المعنى الذي تعبد هم به أو وجدوه في الخبر عنه لم يترك شيئا في مثل هذا المعنى الذي به تعبد خلقه ووجب على أهل العلم أن يسلكوه سبيل السنة اذا كان في معناها وهذا الذي يتفرع تفرعا كثيرا والوجه الثاني أن يكون أحل لهم شيئا جلة وحرم منه شيئا بعينه فيحلون الحلال بالجلة ويحرمون الشيء بعينه ولا يقيسون عليه على الأقل الحرام لان الاكثري منه حلال والقياس على الاكثر أولى أن يقاس عليه من الأقل وكذلك ان حرم جلة واحدة وأحل بعضها وكذلك ان فرض شيئا وخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم التخفيف في بعضه وأما القياس فانما أخذناه استدلالا بالكتاب والسنة والآثار (قال الشافعي) رجه الله تعالى وأما أن نخالف حديثا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نأتباعه فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا ان شاء الله تعالى وليس ذلك لأحد ولكن قد يجهل الرجل السنة فيكون له قول يخالفها لانه تعد خلافا لها وقد يغفل المرء ويخطئ في التأويل (قال الشافعي) رضى الله عنه فقال لي قائل فقل لي كل صنف مما وصفت مثلا تجمع لي فيه الاتيان على ما سألت عنه بأمر لا تكثر على قائله وأبدا بالناسخ والمنسوخ من سنن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واذ كرمنا شيئا مما كان معه القرآن وان كررت بعض ما ذكرت فقلت له كان أول ما فرض الله تعالى على رسوله في القبلة أن يستقبل بيت المقدس للصلاة وكان بيت المقدس القبلة التي لا يحل لأحد أن يصلي الا إليها في الوقت الذي استقبلها فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلما نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجهه رسول الله والناس الى الكعبة كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم أن يستقبل بالمكتوبة في غير حال من الخوف غيرها ولا يحل أن يستقبل بيت المقدس أبدا وكل كان حقا في وقته بيت المقدس من حين استقبله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى أن حوّل عنه الحق في القبلة ثم البيت الحرام الحق في القبلة الى يوم القيامة وهكذا كل منسوخ في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رضى الله عنه وهذا مع ابنته لك الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة دليل لك على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

وسلم اذا سن سنة حوله الله عنها الى غير هاسن أخرى يصير اليها الناس بعد التي حول عنها الا يذهب على
عامتهم الناس فيثبتون على المنسوخ ولئلا يشبهه على أحد بأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سن
فيكون في الكتاب شيء يرى بعض من جهل اللسان أو العلم عوق السنة مع الكتاب واثباتها معانيه أن الكتاب
ينسخ السنة فقال أفيمكن أن تخالف السنة في هذا الكتاب (قلت) لا وذلك لأنه عز وجل أقام الحجّة على
خلقه من وجهين أصلهما في الكتاب كتابه ثم سنة نبيه بفرضه في كتابه اتباعها فلا يجوز أن يسن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم سنة لازمة فتسسخ فلا يسن ما نسخها وانما يعرف الناس بالآخر من الأمرين
وأكثر الناس في كتاب الله عز وجل انما عرف بدلالة سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا كانت
السنة تدل على ناسخ القرآن وتفرق بينه وبين منسوخه لم يكن أن تسسخ السنة بقرآن إلا حدث رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع القرآن سنة تسسخ سنته الاولى لتذهب الشبهة عن أقام الله تعالى عليه
الحجة من خلقه (قال) أفأريت لو قال قائل حيث وجدت في القرآن ظاهرا عاما ووجدت سنة تحتل
أن تبين عن القرآن وتحتل أن تكون خلاف ظاهره علمت أن السنة منسوخة بالقرآن (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى فقلت له لا يقول هذا عالم قال ولم قلت اذا كان الله عز وجل فرض على نبيه اتباع ما أنزل
اليه وشهد له بالهدى وفرض على الناس طاعته وكان اللسان كما وصفت قبل هذا محتملا للعاني وأن
يكون كتاب الله ينزل عاما يراد به الخاص وخاصا يراد به العام وفرض جله بينه رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم فقامت السنة مع كتاب الله تعالى هذا المقام لم تكن السنة لتخالف كتاب الله ولا تكون السنة إلا
تبع الكتاب الله تعالى على مثل تنزيله أو مبدئية معنى ما أراد الله تعالى وهي بكل حال متبعة كتاب الله تعالى (قال)
أفتوجدني الحجة بما قلت في القرآن فذكرت له بعض ما وصفت في كتاب السنة مع القرآن من أن الله
تعالى فرض الصلاة والزكاة والحج فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كيف الصلاة وعددها
ومواقيتها وسننها وفي كم الزكاة من المال وما تسقط عنه من المال وثبت عليه ووقتها وكيف عمل
الحج وما يجتنب فيه ويباح (قال) وذكرت له قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
الآية والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ثم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
لماسن القطع على من بلغت سرقة ربع دينار فصاعدا والجلد على الحرين البكرين دون الثيبين الحرين
والمالوكين دلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الله عز وجل أراد بها الخاص من الزنا
والسراق وان كان مخرج الكلام عاما في الظاهر على السراق والزنا (قال) وهذا عندي كما وصفت
أفتجد حجة على من روى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما جاءكم عن فاعرضوه على كتاب الله
تعالى فوافقوه فأناقلته وما خالفه فلم أقله فقلت له ما روى هذا أحد ثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير
فيقال لنا كيف أثبتتم حديث من روى هذا في شيء وهذه أيضا رواية منقطعة عن رجل مجهول ونحن
لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء فقال فهل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رواية بما قلتم فقلت له نعم
أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرني سالم أبو النضر أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمرى مما أمرت به
أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدناه في كتاب الله تعالى اتبعناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد
ضيق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الناس أن يردوا أمره بفرض الله تعالى عليهم اتباع أمره
(قال الشافعي) رضي الله عنه فقال فأبى لي جلا أجمع لل أهل العلم وأكثريهم علما من سنة مع كتاب الله
عز وجل يحتمل أن تكون السنة مع الكتاب دليلا على أن الكتاب خاص وان كان ظاهرا عاما فقلت له
نعم بعض ما سمعته في حديثي هذا قال فأعدمه شيئا فقلت قال الله عز وجل حرمت عليكم
أمهاتكم الآية وقال والمحصنات من النساء الا ما ملكن أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء

ذلكم أن تبغوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذ كره الله من حرم ثم قال وأحل لكم ما وراء ذلكم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وخالتها ولا بين المرأة وعمتها فلم أعلم مخالفا في اتباعه فكانت فيه دلالتان دلالة على أن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تكون مخالفة لكتاب الله تعالى بحال ولكنها مبينة عامه وخاصه ودلالة على أنهم قبلوا فيه خبر الواحد ولا أعلم أحدا رواه من وجه يصح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلا باهرة (قال) فقال أفيمثل أن يكون هذا الحديث عندك خلافا لشيء من ظاهر الكتاب قلت لا ولا غيره (قال) فامعنى قول الله عز وجل حرمت عليكم أمهاتكم فقد ذكر التحريم ثم قال وأحل لكم ما وراء ذلكم (قلت) ذكر تحريم من هو حرام بكل حال مثل الأم والبنات والاخت والعمة والخالة وبنات الاخ وبنات الاخت وذكر من حرم بكل حال من النسب والرضاع وذكر من حرم الجمع بينه وكان أصل كل واحدة منهم مباحا على الانفراد وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم يعنى في الحالة التي أحلها به ألا ترى أن قوله عز وجل وأحل لكم ما وراء ذلكم يعنى ما أحل به لأن واحدة من النساء حلال بغير نكاح صحيح ولأنه يجوز نكاح خمسة على الأربع ولا يجمع بين أختين ولا غير ذلك مما نهى عنه (قال الشافعي) رضى الله عنه وذكرته فرض الله تعالى في الوضوء ومسح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الخفين وما صار إليه أكثر أهل العلم من قبول المسح (قال) يخالف المسح شيئا من القرآن (قلت) لا تخالفه سنة بحال (قال) فواجهه (قلت) له لما قال الله تبارك وتعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية دلت السنة على أن كل من كان على طهارة لم يحدث فقام إلى الصلاة لم يكن عليه هذا الفرض وكذلك دلت على أن فرض غسل القدمين إنما هو على المتوضئ لا خفي عليه لبسهما كامل الطهارة وذكرته تحريم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل ذي ناب من السباع وقد قال الله عز وجل قل لأجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه الآية فسمى ما حرم (قال) فامعنى هذا (قلت) معناه قل لأجد فيما أوحى إلى محرما مما كنتم تأكلون الآن تكون ميتة وما ذكر بعدها فأما ما ذكرتم أنكم لم تعدوه من الطيبات فلم يحرم عليكم مما كنتم تستحلون إلا ما سعى الله عز وجل ودلت السنة على أنه إنما حرم عليكم منه ما كنتم تحرمون لقول الله عز وجل ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكرته قول الله عز وجل وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآية ثم حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بيع عاتقها الدنانير بالدرهم إلى أجل وغيرها فحرمها المسلمون بتحريم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وليس هذا ولا غيره خلافا لكتاب الله تعالى (قال) فخذلى معنى هذا بأجمع منه وأخضر فقلت له لما كان في كتاب الله تعالى دلالة على أن الله عز وجل قد وضع رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم موضع الإبانة عنه وفرض على خلقه اتباع أمره فقال تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا فأنما يعنى أحل الله البيع إذا كان على غير ما نهى الله تعالى عنه في كتابه أو على لسان نبيه وكذلك قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم بما أحله به من النكاح وملك اليمين في كتابه لأنه أباحه بكل وجه وهذا كلام عربي (قال الشافعي) رضى الله عنه وقلت له لو جاز أن تترك سنة مما ذهب إليه من جهل مكان السنن من الكتاب لجاز ترك ما وصفنا من المسح على الخفين وأباحة كل ما لم يمه اسم البيع وإحلال أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وأباحة كل ذي ناب من السباع وغير ذلك ولجاز أن يقال سن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا يقطع من لم تبلغ سرقة ربع دينار فصاعدا قبل التزبل ثم نزل عليه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فنزل به اسم سرقة قطع ولجاز أن يقال إنما سن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الرجم على الثيب حتى نزلت عليه الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الآية فتجلد البكر والثيب ولا ترجه وأن يقال في البيوع التي حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما حرمها قبل التزبل فلما نزلت وأحل الله البيع وحرم

الربا كانت حلالة ❶ والربا أن يكون للرجل على الرجل الدين فيقول أتتقضي أم تربي فيؤخر عنه
 ويزيده في ماله وأشباه هذا كثيرة (قال الشافعي) رضى الله عنه فن قال هذا القول كان معطلا لعامة سنن
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا القول جهل من قاله (قال) أجل وسنة رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم كما وصفت فن خالف ما قلت فيها فقد جمع الجهل بالسنة والخطأ في الكلام فيما يحجب
 (قال) فاذ كرسة نسخت بسنة سوى هذا (فقلت له) السنن الناسخة والمنسوخة مفرقة في مواضعها
 وان وردت طالت (قال) فيكفيني منها بعضها فاذا كرهت فخصصنا بيننا فقلت له أخبرنا مالك بن أنس عن
 عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن واقد عن عبد الله بن عمر قال نهى رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر فذكرت ذلك لعروة بنت
 عبد الرحمن فقالت صدق سمعت عائشة تقول دف ناس من أهل البادية حضرة الأضحية في زمان النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذخروا لثلاث وتصدقوا بما بقي قالت
 فلما كان بعد ذلك قيل يا رسول الله لقد كان الناس ينتفعون بضحاياهم يحملون منها الولد ويتخذون منها
 الاسقية فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وما ذاك أو كما قال قالوا يا رسول الله نهيت عن امسالك
 لحوم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذخروا لثلاث وتصدقوا بما بقي قالت
 حضرة الأضحية فكلوا وتصدقوا واذخروا أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن أبي عبيد مولى ابن أزهر
 قال شهدت العيد مع علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه فسمعت يقول لا يأكلن أحدكم من نسكه بعد
 ثلاث وأخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن أبي عبيد عن علي أنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم لا يأكلن أحدكم من نسكه بعد ثلاث أخبرنا ابن عيينة عن ابراهيم بن ميسرة قال سمعت أنس بن مالك
 يقول انالذبح ماشاء الله من ضحايانا ثم تزود بقيتها الى البصرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذه
 الاحاديث تجمع معاني منها أن حديث علي رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في
 النهي عن امسالك لحوم الضحايا بعد ثلاث وحديث عبد الله بن واقد متفقان عن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم وفيهم ما دلالة على أن عليا رضى الله تعالى عنه سمع النهي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأن
 النهي بلغ عبد الله بن واقد ودلالة على أن الرخصة من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تبلغ عليا ولا
 عبد الله بن واقد ولو بلغت الرخصة ما حدثا بالنهي والنهي منسوخ وترك الرخصة والرخصة ناسخة
 والنهي منسوخ لا يستغنى سامعه عن علم مانسخته وقول أنس بن مالك كنا نهيض بلحوم الضحايا بالبصرة
 يحتمل أن يكون أنس سمع الرخصة ولم يسمع النهي قبلها فترد بالرخصة ولم يسمع نهيا أو سمع الرخصة
 والنهي فكان النهي منسوخا فلم يذكره فقال كل واحد من المختلفين بما علم وهكذا يجب على كل من سمع
 شيئا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو ثبت له عنه أن يقول منه بما سمع حتى يعلم غيره (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى فلما حدثت عائشة رضى الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالنهي عن امسالك
 لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم بالرخصة فيها بعد النهي وأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرناه انما
 نهى عن امسالك لحوم الضحايا بعد ثلاث للدافة كان الحديث التام المحفوظ أوله وآخره وسبب التحريم
 والاحلال فيه حديث عائشة رضى الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان علي من علمه أن
 يصير اليه (قال الشافعي) رضى الله عنه وحديث عائشة رضى الله تعالى عنها من أبي أيوب جد في الناسخ
 والمنسوخ من السنن وهذا يدل على ان بعض الحديث يختصر فيحفظ بعضه دون بعض فيحفظ منه شيء
 كان أولا ولا يحفظ آخر أو لا يحفظ أولا فيؤدى كل ما حفظ فالرخصة بعد هافي الامسالك
 والاكل والصدقة من لحوم الضحايا انما هي لواحد من معنيين لاختلاف الحالين فاذا دفت الدافة ثبت
 النهي عن امسالك لحوم الضحايا بعد ثلاث واذا الم تدف دافة فالرخصة ثابتة بالاكل والتزود والادخار

قوله وان وردت كذا
 في بعض النسخ وفي
 بعضها رددت كتبه مصححه

والصدقة (قال) ويحتمل أن يكون النهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث منسوخا بكل حال فيمسك الانسان من ضحيته ما شاء ويتصدق بما شاء

(وجه آخر من النسخ والمنسوخ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبي سعيد الخدري قال حسبنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب جهوى من الليل حتى كفينا فذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال الآية قال فدعا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالافأمره فأقام الظهر فصلاها وأحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا (قال) وذلك قبل أن ينزل الله تعالى في صلاة الخوف فرجالا أو ركبانا (قال الشافعي) رضى الله عنه فلما حكى أبو سعيد أن صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانت عام الخندق قبل أن ينزل في صلاة الخوف فرجالا أو ركبانا استدللنا على أنه لم يصل صلاة خوف الا بعدها اذ حضرها أبو سعيد وحكي تأخير الصلوات حتى خرج وقت عامتها وحكي أن ذلك قبل نزول صلاة الخوف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلا تؤثر صلاة الخوف أبدا بحال عن الوقت ان كانت في حضرا وعن وقت الجمع في السفر لخوف ولا غيره ولكن تصلى كما صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والذي أخذنا به في صلاة الخوف أن مالكا أخبرنا عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن محمد بن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن جبير عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه صلى صلاة الخوف مع طائفة وجاه العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا أفعالهم ثم انصرفوا فصفوا وجاه العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن زكريا عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن جبير عن أبيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه صلى صلاة الخوف على غير ما حكى مالك وإنما أخذنا به هذا لأنه كان أشبه بالقرآن وأقوى في مكايده العدو وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وتبيين الحجة في كتاب الصلاة وتركنا ذكر من خالفنا فيه وفي غيره من الأحاديث لأن ما خولفنا فيه منها مفرق في كتبه

(وجه آخر من النسخ والمنسوخ)

قال الله تعالى واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم الى قوله فأعرضوا عنهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان حد الزاني بهذه الآية الحبس والأذى حتى أنزل الله تعالى على رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم حد الزنا فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا أحصن فان أتيت بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فتسخ الحبس عن الزناة وأثبت عليهم الحدود ودل قول الله عز وجل في الاماء فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب على فرق الله بين حد المالميل والاحرار في الزنا وعلى أن النصف لا يكون الا من جلد لان الجلد بعدد ولا يكون من رجم لان الرجم اتيان على النفس بلا عدد لانه قد يؤتى على نفس المرحوم برجة واحدة وبألف أكثر ولا نصف لما لا يعلم بعدد ولا نصف للنفس فيؤتى بالرجم على نصف النفس ويحتمل قول الله عز وجل في سورة النور الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة أن يكون على جميع الزناة الاحرار وعلى بعضهم دون بعض فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم «بأبي هو وأمي» على من أريد بالمائة جلدة أخبرنا

عبد الوهاب الثقفي عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عباد بن النضر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا على أن هذا أول ما حذبه الزنا لأن الله تعالى يقول حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم رجم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما عزا ولم يجعله وامرأة الاسلمى ولم يجعله فدل سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن الجلد منسوخ عن الزانين الثيبين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يكن بين الاحرار فرق في الزنا الا بالاحصان بالنكاح وخلاف الاحصان به وإذا كان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ففي هذا دلالة على أنه أول ما نسخ الحبس عن الزانين وحذ بعد الحبس وان كل حد حده الزانين فلا يكون الا بعد هذا اذ كان هذا هو أول حد الزانين أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلا اختصما الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله تعالى وقال الآخر وهو أفقههما أجل يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله تعالى وأذن لي في أن أتكلم فقال تكلم فقال ان ابني كان عسيفيا على هذا فزني بامرأته فأخبرت أن علي ابني الرجم فافتدت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم اني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله تعالى أما غنمك وجاريتك فردا اليك وجلد ابنه مائة وغر به عاما وامرأته اسلمى أن يأتي امرأته الآخر فان اعترفت رجمها فاعترفت فرجمها أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رجم يهوديين نيبا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فثبت جلد مائة والنفي على البكرين الزانين والرجم على الثيبين الزانين وان كانا من أريد بالجلد فقد نسخ عنهما الجلد مع الرجم وان لم يكن كذلك فكونا أريد بالجلد وأريد به البكران فهما يخالفان الثيبين ورجم الثيبين بعد آية الجلد بما روى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى وهذا أشبه بمعانيه وأولاه به عندنا والله تعالى أعلم

(وجه آخر من النسخ والمنسوخ) أخبرنا مالك عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه فجعش شقه الايمن فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد وصلينا وراءه فعودا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلوا خلفه قياما واذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيته وهو شاك فجلسا وصلى خلفه قوم قياما فأشار اليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا وهذا مثل حديث أنس وان كان حديث أنس مفسرا أوضح من تفسير هذا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبابكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر رضي الله تعالى عنه فأشار اليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن كما أنت جالس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر وبه نأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكر ابراهيم النخعي عن الاسود عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر مثل معنى حديث عروة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى قاعدا وأبو بكر قائما يصلي بصلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهم وراءه قيام (قال الشافعي)

(١) سقط هذا الحديث
من بعض النسخ كنه
مجمعه

(١) أخبرنا يحيى بن حسان عن جادين سلة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها مثل حديث مالك وبين فيه أن قال صلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاعدا أو أبو بكر خلفه قائما والناس خلف أبي بكر قيام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كانت هذه صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما استدل للناس أن أمره للناس بالجلوس في سقطته عن الفرس قبل مرضه الذي مات فيه فكانت صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما نامخة لأن يجلس الناس بجلوس الإمام وكان في ذلك دليل لما جاءت به السنة وأجمع عليه الناس من أن الصلاة قائما إذا أطاها المصلى وقاعدا إذا لم يطق وأن ليس للطبق القيام منفردا أن يصلي قاعدا فكانت سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يصلي في مرضه قاعدا ومن خلفه قيام مع أنهم نامخة لسنة الأولى قبلها موافقة سنته في الصحيح والمريض واجماع الناس أن يصلي كل واحد منهم فرضه كما يصلي المريض خلف الإمام الصحيح قاعدا والإمام قائما وهكذا نقول يصلي الإمام جالسا ومن خلفه من الأصحاء قياما فيصلي كل واحد فرضه ولو وكل الإمام غيره كان حسنا وقد وهم بعض الناس فقال لا يؤمن أحد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جالسا واحتج بحديث رواه منقطع عن رجل مرغوب عن الرواية عنه لا تثبت بمثله حجة على أحد فيه لا يؤمن أحد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جالسا ولهذا أشباه في السنة من الناسخ والمنسوخ وفي هذا دلالة على ما كان في مثل معناها ان شاء الله تعالى وكذلك له أشباه في كتاب الله عز وجل قد وصفنا بعضها في كتابنا هذا وما بقي مفرق في كتاب أحكام القرآن والسنة في موضعه قال فاذا كرم من الأحاديث المختلفة التي لا دلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ والحجة فيما ذهبت إليه منها دون ما تركت فقلت له قد ذكرت قبل هذا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة الخوف يوم ذات الرقاع فصفت طائفة وطائفة في غير صلاة باراء العدو فصلى بالذين معه ركعة وأعوأ أنفسهم ثم انصرفوا فوقفوا باراء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه ثم ثبت جالسا وأعوأ أنفسهم ثم سلم بهم وروى ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه صلى صلاة الخوف خلاف هذه الصلاة في بعض أمرها فقال صلى ركعة بطائفة وطائفة بينه وبين العدو ثم انصرفت الطائفة التي ورائه وكانت بينه وبين العدو وجاءت الطائفة التي لم تصل معه فصلى بهم الركعة التي بقيت عليه من صلاته وسلم ثم انصرفوا فقصوا معا وروى أبو عياش الزرقى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى يوم عسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة فصف الناس معه ثم ركع وركعوا معا ثم سجد فسجدت معه طائفة وحرسه طائفة فلما قام من السجود سجد الذين حرسوه ثم قاموا في صلاتهم وقال جابر بن عبد الله هذا المعنى وقد روى ما لا يثبت مثله خلافها كلها قال لي قائل وكيف صرت إلى الأخذ بصلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم ذات الرقاع دون غيرها قلت أما حديث أبي عياش الزرقى وجابر في صلاة الخوف فكذلك أقول إذا كان مثل السبب الذي له صلى تلك الصلاة قال وما هو قلت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ألف وأربعمائة وكان خالد في مائتين وكان منه بعيد في صحراء واسعة لا يطعم فيه لقله من معه وكثرة من مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان الأغلب منه أنه ما مؤمن على أن يحمل عليه ولو حمل من بين يديه رآه وقد حرس منه في السجود إذا كان لا يغيب عن طرفه فإذا كانت هذه الحال بقله العدو وبعده وأن لا حائل دونه يستتره كما وصفت أمرت بصلاة الخوف هكذا (قال) فقال قد عرفت أن الرواية في صلاة يوم ذات الرقاع لا تخالف هذا لاختلاف الحالين فكيف خالف حديث ابن عمر (قلت) رواه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خوات بن جبير وقال سهل بن أبي حنيفة بقراب من معناه وحفظ عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى صلاة الخوف ليلة الهرير بكار وى صالح وكان خوات متقدم الصحبة والسنة قال فهل من حجة أكثر من تقدم محبته قلت نعم ما وصفت فيه من الشبه بمعنى كتاب الله تعالى قال

فأين يوافق كتاب الله عز وجل قلت قال الله تعالى وإذا كنتم فيهم إلى وخذوا حذرهم وقال فإذا
 أطمأنتم الآية يعني والله تعالى أعلم فأقيموا الصلاة كما كنتم تصلون في غير الخوف فلما فرق الله عز
 وجل بين الصلاة في الخوف وفي الأمن حياطة لاهل دينه أن ينال منهم عدوهم غرة فتعقبنا حديث خوات
 والحديث الذي يخالفه فوجدنا حديث خوات أولى بالحزم في الحذر منه وأحرى أن تتكافأ الطائفتان
 فيه وذلك أن الطائفة التي تصلي مع الامام أو لا محروسة بطائفة في غير صلاة والحارس إذا كان في غير
 صلاة كان متفرغا من فرض الصلاة قائما وقاعدا ومنعرفا عينا وشمالا وحاملا إن جل عليه ومتكلما إن
 خاف عجلة من عدوه ومقاتلا إن أمكنته فرصة غير محول بينه وبين هذا في الصلاة ويخفف الامام بمن
 معه الصلاة إذا خاف جملة العدو بكلام الحارس (قال) وكان الحق للطائفتين معا سواء فكانت الطائفتان
 في حديث خوات سواء تحرس كل طائفة من الطائفتين الأخرى والحراسة خارجة من الصلاة فتكون
 الطائفة الأولى قد أعطت الطائفة التي حرسها مثل الذي أخذت منها فحرسها خلية من الصلاة فكان
 هذا عدلا بين الطائفتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان الحديث الذي يخالف حديث خوات بن
 جبير على خلاف الحذر تحرس الطائفة الأولى في ركعة ثم تنصرف المحروسة قبل أن تكمل الصلاة فتحرس
 ثم تصلي الطائفة الثانية محروسة بطائفة في صلاة ثم يقضيان جميعا الحارس لهما لأنه لم يخرج من الصلاة
 إلا الامام وهو وحده لا يعني شيئا فكان هذا خلاف الحذر والقوة في المكيمة وقد أخبرنا الله عز وجل
 أنه فرق بين صلاة الخوف وغيرها نظرا لاهل دينه لئلا ينال منهم عدوهم غرة ولم تأخذ الطائفة الأولى من
 الأخرى مثل ما أخذت منها ووجدت الله تعالى ذكر صلاة الامام والطائفتين معا ولم يذكر على الامام ولا
 على واحد من الطائفتين قضاء فدل ذلك على أن حال الامام ومن خلفه في أنهم يخرجون من الصلاة لأقضاء
 عليهم سواء وهكذا حديث خوات وخلاف الحديث الذي يخالفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 فقال فهل للحديث الذي تركت وجهه غير ما وصفت قلت نعم يحتمل أن يكون لما جاز أن يصلي صلاة
 الخوف على خلاف الصلاة في غير الخوف جاز لهم أن يصلوها كيفما يسر لهم وبقدر حالانهم وحالات
 العدو وإذا أكلوا العدد فاختلفت صلاتهم وكلها محزنة عنهم

(وجه آخر من الاختلاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال لي قائل قد اختلف في التشهد فروى ابن مسعود عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم أنه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن فقال في مبتدئه ثلاث كلمات التحيات
 لله فبأى التشهد أخذت (قلت) أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن
 عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول على المنبر وهو يعلم الناس التشهد يقول
 قولوا التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى فكان هذا الذي علمنا من سبقنا بالعلم من فقهاء ناصغارا ثم سمعناه باسناد
 وسمعنا ما خالفه فلم نسمع اسنادا في التشهد يخالفه ولا يوافقه أثبت عندنا منه وإن كان غيره ثابتا فكان
 الذي نذهب إليه أن عمر لا يعلم الناس على المنبر بين ظهراني أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 إلا ما علمهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما انتهى اليانمان حديث أصحابنا حديث نبته عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم صرنا إليه وكان أولى بنا قال وما هو قلت أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن
 الليث بن سعد عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال كان
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول التحيات

المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فانا
 نرى الرواية اختلفت فيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فروى ابن مسعود خلاف هذا وأبو موسى
 خلاف هذا وجابر خلاف هذا وكلها قد يخالف بعضها بعضاً في شيء من لفظه ثم علم عمر خلاف هذا كله
 في بعض لفظه وكذلك تشهد عائشة رضي الله تعالى عنها وكذلك تشهد ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
 ليس منها شيء الا وفي لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه وقد يزيد به ضمهم الشيء على بعض (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى فقلت له الامر في هذا بين قال فأبشركي قلت كل كلام أريد به تعظيم الله تعالى فعلمهم ورسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلعله جعل يعلمه الرجل فينسى والاخر فيحفظه وما أخذ حفظاً كثيراً
 ما يحترس فيه منه احالة المعنى فلم يكن فيه زيادة ولا نقص ولا اختلاف في شيء من كلامه يحيل المعنى فلا يسع
 حالته فلعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أجاز لكل امرئ منهم كل ما حفظ اذا كان لا معنى فيه يحيل
 شيئاً عن حكمه ولعل من اختلفت روايته واختلف تشهده انما توسعوا فيه فقالوا على ما حفظوا وعلى
 ما حضرهم وأجيز لهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أفتجد شيئاً يدل على اجازة ما وصفت فقلت له
 نعم قال وما هو قلت أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال
 سمعت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير
 ما أقرؤها وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرأها فكذلك أن أعجل عليه ثم أمهله حتى انصرف ثم
 لبته برداً ثم فحيت به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان
 على غير ما أقرأتها فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أقرأها فقرأ القراء التي سمعته يقرأ فقال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هكذا أنزلت ثم قال لي أقرأها فقرأت فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن
 أنزل على سبعة أحرف فافروا ما تيسر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كان الله تبارك وتعالى
 لرأفته ورحمته بخلفه أنزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بان الحفظ قد يزل لتحل لهم قراءته وان اختلف
 لفظهم فيه ما لم يكن في اختلافهم احالة معني كان ما سوى كتاب الله تعالى أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ
 ما لم يحل معناه وكل ما لم يكن فيه حكم فاختلاف اللفظ فيه لا يحيل معناه وقد قال بعض التابعين لقيت
 أناساً من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاجتمعوا في المعنى واختلفوا على في اللفظ فقلت
 لبعضهم ذلك فقال لا بأس به ما لم يحل معني (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال ما في التشهد الا تعظيم
 الله تعالى واني لا رجوان يكون كل هذا فيه واسعا وإن لا يكون الاختلاف فيه الا من حيث ذكرت ومثل
 هذا كما قلت يمكن في صلاة الخوف فيكون اذا جاء بك ال صلاة على أي الوجوه روى عن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم أجزاءه اذا خالف الله سبحانه بينهما وبين ما سواها من الصلوات (قال) ولكن كيف صرت
 الى اختيار حديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في التشهد دون غيره (قلت) لما رأيت
 واسعا وسمعت عن ابن عباس صحبهما كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره فأخذت به غير معنف لمن أخذ
 بغيره مما ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

(باب اختلاف الرواية على وجه غير الوجه الذي قبله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تتبعوا الورق
 بالورق الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تتبعوا مناهياً عن ثيابناجر أخبرنا مالك بن أنس عن
 موسى بن أبي عمير عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه

وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لافضل بينهما أخبرنا مالك بن أنس عن جريد بن قيس عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنه قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لافضل بينهما هذا عهد نبيناينا وعهدنا اليكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى عثمان بن عفان وعبد بن الصامت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم التهي عن الزيادة في الذهب بالذهب يدا بيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذنا بهذه الأحاديث وقال مثل معناها إلا كبر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأكثرا المفتين في البلدان أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما يقول أخبرني أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال إنما الربا في النسيئة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذ بهذا ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما ونفر من أصحابه المكيين وغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل إن هذا الحديث مخالف للأحاديث قبله قلت قد يحتمل خلافها وموافقتها قال فبأي شيء يحتمل موافقتها قلت قد يكون أسامة سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسئل عن الصنفين المختلفين مثل الذهب بالورق والتمر بالحنطة أو ما اختلف جنسه متفاضلا يدا بيد فقال إنما الربا في النسيئة أو تكون المسئلة سبقت به هذا فأدرك الجواب فروى الجواب ولم يحفظ المسئلة أو شك فيها لأنه ليس في حديثه ما ينفي هذا عن حديث أسامة فاحتمل موافقتها لهذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فلم قلت يحتمل خلافها قلت لأن ابن عباس الذي رواه كان يذهب فيه غير هذا المذهب فيقول لاربا في بيع يدا بيد إنما الربا في النسيئة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فما الحجة إن كانت الأحاديث قبله مخالفة له في تركه إلى غيره فقلت له كل واحد ممن روى خلاف أسامة وإن لم يكن أشهر بالحفظ للعديث من أسامة رضي الله تعالى عنه فليس به تقصير عن حفظه وعثمان بن عفان وعبد بن الصامت رضي الله تعالى عنهم ما أشد تقدما بالسنن والصحابة من أسامة وأبو هريرة أسن وأحفظ من روى الحديث في دهره ولما كان حديث اثنين أولى في الظاهر باسم الحفظ وبأن ينفي عنه الغلط من حديث واحد كان حديث الأكبر الذي هو أشبه أن يكون أولى بالحفظ من حديث من هو أحدث منه وكان حديث نجدة أولى أن يصار إليه عندنا من حديث واحد

(باب وجه آخر مما يعد مختلفا وليس عندنا بمختلف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أسفر وابصلا الفجر فإن ذلك أعظم للأجر وأعظم لأجوركم أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كن نساء من المؤمنات يصلين مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الصبح ثم ينصرفن وهن متلفعات بمروطهن ما يعرفهن أحد من الغلس وذكر تغليس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالفجر سهل بن سعد وزيد بن ثابت وغيرهما من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيبا بمعنى حديث عائشة رضي الله تعالى عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل نحن نرى أن نسفر بالفجر اعتمادا على حديث رافع بن خديج ونزعم أن الفضل في ذلك وأنت ترى أن جازنا إذا اختلف الحديثان أن نأخذ بأحدهما ونحن نعد هذا مخالفا لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إن كان مخالفا لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها فكان الذي يلزمنا وإياك أن نصير إلى حديث عائشة رضي الله تعالى عنها دونها لأن أصل ما بنى نحن وأنت عليه أن الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منها دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تركناه (قال) وما ذلك السبب قلت أن يكون أحدا حديثين أشبه بكتاب الله تعالى فإذا كان أشبه بكتاب الله كانت فيه الحجة قال هكذا نقول قلنا

قلنا فان لم يكن فيه نص كتاب كان أولا هما بنا الأثبت منهما وذلك أن يكون من رواه أعرف اسنادا وأشهر بالعلم وأحفظ أو يكون روى الحديث الذي ذهبنا اليه من وجهين أو أكثر والذي تركنا من وجهه فيكون الاكثر أولى بالحفظ من الاقل أو يكون الذي ذهبنا اليه أشبه بمعنى كتاب الله عز وجل أو أشبه بما سواه من سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأولى بما يعرف أهل العلم أو أوضح في القياس والذي عليه الاكثر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) وهكذا نقول ويقول أهل العلم (قلت) حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أشبه بكتاب الله تعالى لان الله تعالى يقول حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فاذا دخل الوقت فأولى المصلين بالمحافظة المقدم للصلوة وهو أيضا أشهر رجلا بالفقه وأحفظ ومع حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ثلاثة كلهم يروون عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل معنى حديث عائشة زيد بن ثابت وسهل بن سعد وغيرهما والعديد الاكثر أولى بالحفظ والنقل وهذا أشبه بسنن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حديث رافع بن خديج (قال) وأى سنن (قلت) قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله وهو لا يؤثر على رضوان الله تعالى شيئا والعفو لا يحتمل الامعنين عفو عن تقصير أو توسعة والتوسعة تشبه أن يكون الفضل في غيرها اذ الم يؤمر بترك ذلك الغير الذي وسع في (١) خلافها (قال) وما تريد بهذا (قلت) اذ الم يؤمر بترك الوقت الأول وكان جائزا أن يصلى فيه وفي غيره قبله فالفضل في التقديم والتأخير تقصير موسع وقد أبان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مثل ما قلنا وسئل أى الاعمال أفضل فقال الصلاة في أول وقتها وهو لا يدع موضع الفضل ولا يأمر الناس الا به وهو الذي لا يجمله عالم أن تقديم الصلاة في أول الوقت أولى بالفضل لما يعرض للادميين من الاشغال والنسيان والعلل وهذا أشبه بمعنى كتاب الله عز وجل (قال) وأين هو من الكتاب (قلت) قال الله تبارك وتعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومن قدم الصلاة في أول الوقت كان أولى بالمحافظة عليها من آخرها عن أول الوقت وقد رأينا الناس فيما وجب عليهم وفيما تطوعوا به يؤمرون بتجمله اذا أمكن لما يعرض للادميين من الاشغال والنسيان والعلل التي لا تجملها العقول وأن تقديم صلاة الفجر في أول وقتها عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي موسى الاشجري وأنس بن مالك وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم مثبت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال ان أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم دخلوا في الصلاة مغلسين وخرجوا منها مسافرين باطالة القراءة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له قد أطالوا القراءة وأجزواها والوقت في الدخول لافي الخروج من الصلاة وكلهم دخل مغلسا وخرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منهم مغلسا فالت الذي هو أولى بذلك أن تصير اليه مما ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وخالفتم فقلت يدخل الداخل فيها مسفرا ويخرج منها مسفرا ويؤجز القراءة فخالفتم في الدخول وما احتجبت به من طول القراءة وفي الاحاديث عن بعضهم أنه خرج منها مغلسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أقعدت خبر رافع يخالف خبر عائشة رضي الله تعالى عنها فقلت له لا فقال فبأى وجه توافقه قلت ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما حض الناس على تقديم الصلاة وأخبر بالفضل فيها احتمل أن يكون من الراغبين من يقدمها قبل الفجر الاخر فقال أسفروا بالفجر يعنى حتى يتبين الفجر الاخر معترضا (قال) أفيحتمل معنى غير ذلك (قلت) نعم يحتمل ما قلت وبين ما قلنا وقلت معنى يقع عليه اسم الاسفار (قال) فاجعل معناكم أولى من معناها (قلت) بما وصفت لك من الدلائل وبأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال هما فجران فأما الذي كانه ذنب السرحان فلا يحل شيئا ولا يحرمه وأما الفجر المعترض فيجوز الصلاة ويحرم الطعام يعنى على من أراد الصيام

(وجه آخر مما يعد مختلفا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن

(١) قوله خلافها
هكذا في النسخ ولعله
من تحريف النسخ
ووجه الكلام والله أعلم
خلافه بالتذكير فأمل
كتبه مصححه

الزهرى عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها لغائط أو بول ولصكن شرقوا وغربوا قال أبو أيوب فقد منا الشأم فوجدنا من أحيض قد بنيت قبل القبلة فتخرف ونستغفر الله أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى ابن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ان اناسا كانوا يقولون اذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا يبت المقدس فقال عبد الله لقد ارتفعت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على لبنتين مستقبلا بيت المقدس لحاجته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أدب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من كان بين ظهرانيه وهم عرب لا مغسلات لهم أولا كثرة في منازلهم فاحتمل أدبه لهم معنيين أحدهما أنهم انما كانوا يذهبون لحوائجهم في الصحراء فأمرهم أن لا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها لسعة الصحراء وخفة المؤنة عليهم لسعة مذاهبهم عن أن تستقبل القبلة أو تستدبر الحاجة الانسان من غائط أو بول ولم يكن لها مرافق في استقبال القبلة ولا استدبارها أوسع عليهم من توفى ذلك وكثيرا ما يكون الذاهبون في تلك الحال في غير ستر عورة عن مصل يرى عورتهم مقبلين أو مدبرين اذا استقبلوا القبلة فأمر وبأن يكرموا قبلة الله عز وجل ويستروا العورات من مصل ان صلى حيث يراههم وهذا المعنى أشبه بمعانيه والله تعالى أعلم وقد يحتمل أن يكون نهاهم أن يستقبلوا ما جعل قبلة في الصحراء لغائط أو بول لئلا يتغوط ويبال في القبلة فتكون قدرة بذلك أو يكون من ورائها أذى للمصلين اليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمع أبو أيوب مقالة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جلة فقال به على المذهب في الصحراء والمنازل ولم يفرق في المذهب بين المنازل التي للناس مرافق في أن يضعوها في بعض الحالات مستقبلي القبلة أو مستدبريها والتي يكون فيها الذاهب لحاجته مستترا فقال بالحديث جلة كما سمعته جلة وكذلك ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به على عمومته وجلته حتى يحدد لالة يفرق بها فيه ولما حكى ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مستقبلا بيت المقدس لحاجته وهو إحدى القبليتين واذا استقبله استدبر الكعبة أنكر على من يقول لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها لحاجة ورأى أن لا ينبغي لاحد أن ينتهي عن أمر فعله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يسمع فيما يرى ما أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحراء فيفرق بين الصحراء والمنازل فيقول بالنتهي في الصحراء وبالارخصة في المنازل فيكون قد قال بما سمع ورأى وفرق بالدلالة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ما فرق بينه وعلى افتراق حال الصحراء والمنازل (قال الشافعي) وفي هذا بيان أن كل من سمع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا قبله عنه وقال به وان لم يعرف حيث يفرق لم يفرق بين ما لا يعرف الا بدلالة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الفرق بينه ولهذا أشباه كثيرة في الحديث اكتفينا بما ذكرنا منها مما لم نذكره

(وجه آخر من الاختلاف) أخبرنا سفيان عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال أخبرني الصعب بن جثامة أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منهم وزاد عمرو بن دينار عن الزهرى هم من آبائهم أخبرنا سفيان عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك عن عمه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما بعث الى ابن أبي الحقيق نهى عن قتل النساء والولدان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان سفيان يذهب الى أن قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منهم اباحة لقتلهم وان حديث ابن أبي الحقيق ناسخ له (قال) وقد كان الزهرى اذا حدث حديث الصعب بن جثامة أتبعه بحديث ابن كعب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث الصعب في عمرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان كان في عمرته الاولى فقد قيل أمر ابن أبي الحقيق قبلها وقيل في

ومن اغتسل بالغسل أفضل وأخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان الناس عمال أنفسهم وكانوا يروحون بهياتهم فقبل لهم ولو اغتسلتم

(التمس عن معنى دل عليه معنى في حديث غيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن محمد بن يحيى بن جابر عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو لم يأت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دلالة على أن نهيهم عن أن يخطب أحدكم على خطبة أخيه على معنى دون معنى كان الظاهر أن حراماً أن يخطب المرء على خطبة غيره من حين يتقدم الخطبة إلى أن يدعها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه يحتمل أن يكون جواباً لمنه أراد به معنى في الحديث ولم يسمع من حدثه السبب الذي له قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هذا فاذنوا بعضه دون بعض أو شكاً في بعضه وسكاً عما شكا فيه منه فيكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن رجل خطب امرأة فرضيته وأذنت في انكاحه فخطبها أربع عندها منه فرجعت عن الأول الذي أذنت في انكاحه فنهى عن خطبة المرأة إذا كانت بهذه الحال وقد يكون أن ترجع عن أذنت في انكاحه فلا ينكحها من رجعت إليه فيكون هذا إفساداً عليها وعلى خاطبها الذي أذنت له في انكاحه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل لم صرت إلى أن تقول إن نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخطب الرجل على خطبة أخيه على معنى دون معنى قلت فبالدلالة عنه فإن قال فأن هي قيل له إن شاء الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها فأمرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال لها إذا حلت فاذنني قالت فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطباني فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له انكحى أسامة بن زيد فكرهته فقال انكحى أسامة ففعل كما فعل الله فيه خيراً كثيراً واغتبط به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا قلنا ودلت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في خطبة فاطمة على أسامة بعد إعلامها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن معاوية وأباجهم خطبها على أمرين أحدهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعلم أنهما لا يخطبانهما إلا وخطبة أحدهما بعد خطبة الآخر فلما لم ينههما ولم يقل لهما ما كان لواحد منهما أن يخطبك حتى يترك الآخر خطبتك وخطبها على أسامة بن زيد بعد خطبتهما استدللنا على أنها لم ترض ولو رضيت واحد منهما أمرها أن تزوج من رضيت وأن أخبارها إياها عن خطبها إنما كان أخباراً عما لم تأذن فيه ولعلها استشارته ولا يكون لها أن تستشير وقد أذنت لأحدهما فلما خطبها على أسامة استدللنا على أن الحال التي خطبها فيها غير الحال التي نهى عن خطبها فيها ولم يكن حال يفرق بين خطبتهما حتى يحل بعضها ويحرم بعضها إلا إذا أذنت للولي أن يزوجهما فكان لزوجهما أن يزوجهما حتى أن يلزمها التزويج وكان عليه أن يلزمه وحلت له فأما قبل ذلك فإلها واحدة وليس لوليها أن يزوجهما حتى تأذن فركونها وغير ركونها سواء فإن قال قائل إنها ركنة مخالفة لحالها غير ركنة فكذلك هي لو خطبت فستمت الخاطب وترغبت عنه ثم عاد عليها بالخطبة فلم تستمه ولم تظهر ترغيباً عنه ولم تترك فكانت حالها التي تركت فيها شتمه مخالفة لحالها التي شتمته فيها وكانت في هذه الحال أقرب إلى الرضا ثم تنتقل حالها قبل الركون إلى منازل بعضها أقرب إلى الركون من بعض فلا يصلح فيه معنى بحال والله تعالى أعلم

الاما وصفت من أنه نهى عن الخطبة من بعد اذ نهى بالولي بالتزويج حتى يصير أمر الولي جائزا فأما ما لم يحز أمر الولي فأول حاله لو أخرها سواء والله تعالى أعلم

(باب النهى عن معنى أوضح من معنى قبله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا لا بيع الخيار أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا معنى بين أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وأن نهيه عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه إنما هو إذا تبايعا قبل أن يتفرقا من مقامهما الذي تبايعا فيه وذلك أنهما لا يكونان متبايعين حتى يعقد البيع معا فلو كان البيع إذا عقدها لزم كل واحد منهما ما مضى البائع أن يبيعه رجل سلعة كسلعته أو غيرها وقد تم بيعه لسلعته ولكنه لما كان لهما الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بعشرة دنانير فباعه آخر فأعطاه مثله بتسعة دنانير أشبه أن يفسخ البيع إذا كان له الخيار قبل أن يفارقه ولعله يفسخه ثم لا يتم البيع بينهما وبين بيعه الآخر فيكون الآخر قد أفسد على البائع وعلى المشتري أو على أحدهما فهذا وجه النهى عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه لا وجه له غير ذلك ألا ترى أنه لو باعه ثوبا بعشرة دنانير فلزمه البيع قبل أن يتفرقا من مقامهما ذلك ثم باعه آخر خير منه بدينار لم يضر البائع الأول لأنه قد لزمه له عشرة دنانير لا يستطيع فسخها وقد روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا يسوم أحدكم على سوم أخيه فإن كان فابتا ولست أحفظه فابتا فهو مثل لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ولا يسوم على سوم أخيه إذا رضى البيع وأذن بأن يباع قبل البيع حتى لو لم يبع لزمه فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل له فإن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم باع ممن يزيد ويبع من يزيد سوم رجل على سوم أخيه ولكن البائع لم يرض السوم الأول حتى طلب الزيادة

(باب النهى عن معنى يشبه الذي قبله في شيء ويفارقه في شيء غيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن جبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يتحرر أحدكم بصلاته عند طلوع الشمس ولا عند غروبها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال إن الشمس تطلع ومعهما قرن شيطان فإذا ارتفعت فارقهما ثم إذا استوت قارنهما فإذا زالت فارقهما ثم إذا أدنت للغروب قارنهما فإذا غربت فارقهما ونهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاحتمل النهى من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الصلاة في هذه الساعات معنيين أحدهما وهو أنهما أن تكون الصلوات كلها واجبا الذي نسي ونيم عنه وما لزم وجه من الوجوه منها محرما في هذه الساعات لا يكون لاحدا أن يصلي فيها ولو صلى لم يؤد ذلك عنه ما لزمه من الصلاة كما يكون من قدم الصلاة قبل دخول وقتها لم تجز عنه ويحتمل أن يكون أراد به بعض الصلوات دون بعض فوجدنا الصلاة تتفرق بوجهين أحدهما ما وجب منها فلم يكن لمسلم تركه في وقته ولو تركه كان عليه قضاءه والاخر ما تقرب إلى الله تعالى بالتفضل فيه وقد كان للتفضل تركه فلا قضاء له عليه ووجدنا الواجب منها يفارق التطوع في السفر إذا كان

المردوا كما فيصلى المكتوبة بالارض لا يجزيه غيرها والنافلة راكبا متوجها حيث توجه ويفترقان في
 الحضر والسفر فلا يكون لمن أطاق القيام أن يصلي واجبا من الصلاة قاعدا ويكون ذلك له في النافلة (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى فلما احتل المعنيين وجب على أهل العلم أن لا يجهلوا على خاص دون عام الا
 بدلالة من سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو إجماع علماء المسلمين الذين لا يمكن أن يجمعوا على
 خلاف سنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا غير هذا من حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم هو على الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه كما وصفت أو بإجماع المسلمين على أنه باطن دون ظاهر
 وخاص دون عام فيجعلونه بما جاءت عليه الدلالة عنه ويطيعونه في الأمرين معا أخبرنا مالك عن زيد بن
 أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم قال من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر
 ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالعلم يحيط أن المصلي من
 الصبح ركعة قبل طلوع الشمس والمصلي ركعة من العصر قبل غروب الشمس قد صليا معا في وقتين يجمعان
 تحريم وقتين وذلك أنهما صليا بعد الصبح والعصر ومع بزوغ الشمس وغروبها فهذه أربعة أوقات منهي
 عن الصلاة فيها فلما جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المصلي في هذه الاوقات مدرकिन للصلاة
 الصبح والعصر استدلنا على أن نهيه عن الصلاة في هذه الاوقات التي لا تلزم وذلك أنه لا يكون
 أن يجعل المرء مدرकिन للصلاة في وقت نهى فيه عن الصلاة أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
 أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فان الله عز وجل يقول وأقم
 الصلاة لذكري (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث أنس وعمران بن الحصين مثل معنى حديث
 سعيد بن المسيب وزاد أحدهما أو نائم عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم فليصلها إذا ذكرها فجعل ذلك وقتا لها وأخبر بذلك عن الله عز وجل ولم يستثن وقتا من الاوقات
 يدعها فيه بعد ذكرها أخبرنا سفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم أن النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنع أحد طاف بهذا
 البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن عطاء بن
 يسار عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمثله معناه وزاد فيه يا بني عبد المطلب يا بني عبد مناف ثم ساق
 الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخبر جبير عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه أمر باباحة
 الطواف بالبيت والصلاة في أي ساعة كانت ما شاء الطائف والمصلي وهذا بين أنه انما نهى عن
 المواقيت التي نهى عنها الصلاة التي لا تلزم بوجه من الوجوه فأما ما لم يفته عنه بل أباحه عليه الصلاة
 والسلام وصلى المسلمون على جنازتهم عامة بعد الصبح والعصر لانها لازمة وقد ذهب بعض الناس الى
 أن عمر بن الخطاب طاف بعد الصبح ثم نظر فلم ير الشمس طلعت فركب حتى أتى ذا طوى وطلعت الشمس
 فأناخ فصلى فنهى عن الصلاة للطواف بعد العصر وبعد الصبح كما نهى عما لا يلزم من الصلاة فإذا كان
 الأمر أن يؤخر الصلاة للطواف فاعلم أن ذلك له ولأنه لو أراد من لا بدى طوى لحاجة الانسان كان
 واسعه ان شاء الله تعالى ولكنه سمع النهى جملة عن الصلوات وضرب المنكدر عليها بالمدينة بعد العصر
 ولم يسمع ما يدل على أنه انما نهى عنه المعنى الذي وصفنا فكان يجب عليه ما فعل ويجب على من علم المعنى
 الذي نهى عنه والمعنى الذي أبحث فيه أن اباحتها بالمعنى الذي أباحها فيه خلاف المعنى الذي نهى فيه
 عنها كما وصفت مما روى على رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من النهى عن أمساك
 لحوم الضحايا بعد ثلاث اذ سمع النهى ولم يسمع سبب النهى فان قال قائل فهل من أحد صنع خلاف ما صنعنا قيل نعم
 صنع عمر قلنا والجواب عنه كالجواب في غيره فان قال قائل فهل من أحد صنع خلاف ما صنعنا قيل نعم

(١) في بعض النسخ
عن أبي سعيد بدل عن
أبي شعبة كتبه مصححه

ابن عمر وابن عباس وعائشة والحسن والحسين وغيرهم وقد سمع ابن عمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال رأيت أنا وعطاء بن أبي رباح ابن عمر طاف بعد الصبح وصلى ركعتين قبل أن تطلع الشمس أخبرنا سفيان عن عمار الدهني عن (١) أبي شعبة أن الحسن والحسين طافا بعد العصر وصليا وأخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة قال رأيت ابن عباس طاف بعد العصر وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما ذكرنا تفرقا لأصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا ليستدل من علمه على أن تفرقهم فيما لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سنة لا يكون الاعلى هذا المعنى أو على أن لا تبلغ السنة من قال خلافا منهم أو تأويل تحمله السنة أو ما أشبه ذلك مما قد يرى قائله فيه عذرا ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره بل الفرض الذي على الناس اتباعه ولم يجعل الله لاحد معه أمر يخالف أمره

(وجه آخر يشبه الباب قبله) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن المزانة والمزانية بيع الثمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا وأخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسئل عن شراء الثمر بالرطب فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أينقص الرطب إذا بيع فقالوا نعم فنهى عن ذلك وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمر صها وأخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رخص في بيع العرايا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكان بيع الرطب بالتمر منهي عنه لنهي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عنه وبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه انما نهى عنه لأنه ينقص إذا بيع وقد نهى عن بيع الثمر بالتمر الامثلا بمثل فلما نظرنا في المتعقب من نقصان الرطب إذا بيع كان لا يكون أبدا مثلا بمثل إذا كان النقصان مغيبا لا يعرف فكان يجمع معنيين أحدهما التفاضل في المكيلة والآخر المزانة وهي بيع ما يعرف كيله بما جهل كيله من جنسه فكان منهي عنه لمعنيين فلما رخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيع العرايا بالتمر كيلا لم تعد العرايا أن تكون رخصة من شيء قد نهى عنه إذ لم يكن النهي عنه عن المزانة والرطب بالتمر الا مقصودا بهما إلى غير العرايا فيكون هذا من الكلام العام الذي يراد به الخاص

(وجه يشبه المعنى قبله) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد القداح عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن موهب أنه أخبره عن عبد الله بن محمد بن صيفي عن حكيم بن حزام أنه قال قال لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ألم أنبأ أو لم يبلغني أو كما شاء الله تعالى من ذلك أنك تبيع الطعام قال حكيم بلى يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تبيعن طعاما حتى تشتريه وتستوفيه وأخبرنا سعيد عن ابن جريج قال أخبرني عطاء بذلك أيضا عن عبد الله بن عصمة عن حكيم بن حزام أنه سمعه منه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبرنا الثقة عن أيوب بن أبي تميمة عن يوسف بن ماهل عن حكيم بن حزام قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع ماليس عندي يعني بيع ماليس عندك وليس بمضمون عليك وأخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمر السنة والستين فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حفظي وأجل معلوم (وقال) غيري قد قال ما قلت وقال أو إلى أجل معلوم فكان نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يبيع المرء ماليس عنده يحتمل أن يبيع ماليس بحضرته

يراه المشتري كما يراه البائع عند تباعها فيه ويحتمل أن يبيعه ما ليس عنده مما ليس بملكه بعينه فلا
 يكون موصوفا ولا مضمونا على البائع يؤخذ به ولا في ملكه فيلزمه أن يسلمه إليه بعينه وغير هذين المعنيين
 فلما أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من سلف أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم
 أو إلى أجل معلوم دخل في هذا بيع ما ليس عند المرء حاضر أو لاملو كالحين باعه فلما كان هذا مضمونا على
 البائع بصفة يؤخذ بها عند محل الاجل دل على أنه انما نهي عن بيع عين الشيء الذي ليس في ملك البائع
 والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يحتمل أن يكون النهي عن بيع الاعيان الغائبة
 كانت في ملك الرجل أو في غير ملكه لانها قد تهلك وتنقص قبل أن يراها المشتري (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى فكل كلام كان عاما ظاهرا في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو على عمومه وظهوره
 حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « بأبي هو وأمي » يدل على أنه انما أريد
 بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض كما وصفت في هذا وما كان في مثل معناه ولزم أهل العلم
 أن يعضوا الخبرين على عمومهما ووجوههما ما وجدوا المضايف لهما ولا يعدونها مختلفين وهما يحتملان
 أن يعضيا وذلك اذا ما مكن فيهما أن يعضيا معا ووجدنا السبيل الى امضايفهما ولم يكن واحدا منهما با وجب من
 الآخر فلا تنسب الحديثين الى الاختلاف ما كان لهما وجه يعضيان فيه معا انما يختلف ما لم يعض
 احدهما الا بسقوط غيره مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحمله وهذا يحرمه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى فقال فصلى جماع نهى الله عز وجل ثم نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عاما لا تبقى
 منه شيئا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له يجمع نهيه معنيين أحدهما أن يكون الشيء الذي
 نهى عنه محرما لا يحل الا بوجه دل الله عليه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا نهى
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الشيء من هذا فالنهي محرم لا وجه له غير التحريم الا أن يكون على
 معنى كما وصفت (قال) فصلى هذا الوجه الذي بدأت بذكره من النهي بمثل يدل على ما كان في مثل معناه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له كل النساء محرمات الفروج الا واحدا من المعنيين النكاح
 أو الوطء على البين وهما المعنيان اللذان أذن الله عز وجل فيهما وسئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 كيف النكاح الذي يحل به الفرج المحرم قبله فسق فيه وليا وشهودا ورضا من المنكحة الثيب وسنته في
 رضاها دليل على أن ذلك يكون برضا المتزوج لا لفرق بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا جمع
 النكاح أربع بعارضات الزوجة الثيب والزواج وأن يزوج المرأة ولم يشهد وحل النكاح الا في حالات
 سأذكرها ان شاء الله تعالى فاذا نقص واحد من هذا كان النكاح فاسدا لانه لم يثبت به كائن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم به الوجه الذي يحل به النكاح ولو سمى صداقا كان أحب الي ولا يفسد النكاح
 بترك تسمية الصداق لان الله تعالى أثبت النكاح في كتابه بغير مهر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء في هذا المرأة الشريفة والديثة لان كل واحدة منهما فيما تحل به
 وتحرم ويحبها وعليها من الحلال والحرام والحدود سواء (قال) والحالات التي لو أتى بالنكاح فيها على
 ما وصفت أنه يجوز النكاح فيما لم ينه الله عنه من النكاح فاما اذا عقد بغير هذه الاشياء كان النكاح
 مفسوخا نهى الله عز وجل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم عن النكاح بحالات نهى
 عنها فذلك مفسوخ وذلك أن ينكح الرجل أخت امرأته وقد نهى الله عز وجل عن الجمع بينهما أو ينكح
 الخامسة وقد انتهى الله به الى أربع وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان انتهاء الله عز وجل به الى
 أربع حظر عليه أن يجمع بين أكثر منهن أو ينكح المرأة على عمتها وأختها وقد نهى النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم عن ذلك أو تنكح المرأة في عدتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل نكاح كان من هذا
 لم يصح وذلك لانه قد نهى عن عقده وهذا ما لا خلاف فيه بين أحد من أهل العلم (قال الشافعي) رحمه الله

تعالى ومثله والله تعالى أعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن الشغار وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى المحرم أن ينسكح أو ينسكح (قال الشافعي) رجه الله تعالى فنحن نفسخ هذا كله من النكاح في هذه الحالات التي نهى عنها بمثل ما فسخنا به ما نهى عنه مما ذكرنا قبله وقد يخالف في هذا المعنى غيرنا وهو مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) رجه الله تعالى ومثله أن ينسكح الرجل المرأة بغير إذنهما فتجيز بعد فلا يجوز لأن العقد وقع منهما عنه ومثل هذا ما نهى عنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بيع الغرر وبيع الرطب بالتمر إلا في العرايا وغير ذلك مما نهى عنه وذلك أن أصل مال كل امرئ محرم على غيره إلا بما أحل به وما أحل به من البيوع ما لم ينه عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يكون ما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيوع محظوماً كان أصله محرماً من مال الرجل لآخيه ولا تكون المعصية بالبيع المنهى عنه تحل محظوماً ولا يحل إلا بما لا يكون معصية وهذا يدخل في عامة العلم (قال الشافعي) رجه الله تعالى فإن قال قائل ما الوجه المباح الذي نهى المرء فيه عن شيء وهو يخالف المنهى الذي ذكر قبله فهو أن شاء الله تعالى مثل نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يشتمل الرجل السماء وأن يحتجب بثوب واحد مفضياً بفرجه إلى السماء وأنه أمر غلاماً أن يأكل مما بين يديه ونهاه أن يأكل من أعلى الصفحة ويرى عنه وليس كشوت ما قبله مما ذكرنا أنه نهى عن أن يقرن الرجل إذا أكل بين القترتين وأن يكشف القمرة عما في جوفها وأن يعرض على ظهر الطريق فلما كان الثوب مباحاً لا بأسه والطعام مباحاً لا كله حتى يأتي عليه كله إن شاء أو الأرض مباحة له إذا كانت لله لا لأدعي وكان الناس فيها (١) شرعاً فهو منهي فيها عن شيء أن يفعله وأمر فيها بأن يفعل شيئاً غير الذي نهى عنه والنهي يدل على أنه انما نهى عن اشتغال السماء والاحتباء مفضياً بفرجه غير مستتر أن في ذلك كشف عورته قيل له إن يسترها بثوبه فلم يكن نهيه عن كشف عورته نهيه عن لبس ثوبه فيحرم عليه لبسه بل أمره أن يلبسه كما يستتر عورته ولم يكن أمره أن يأكل من بين يديه ولا يأكل من رأس الثريد إذا كان مباحاً له أن يأكل مما بين يديه وجميع الطعام الأدباني إلا كل من بين يديه لأنه أجلب به عند مؤكله وأبعد له من فحج الطعمة والنهم وأمره أن لا يأكل من رأس الطعام لأن البركة تنزل فيه على النظر له في أن يبارك له بركة دائمة تدوم بدوام نزولها وهو يبيع له إذا كل ما حول رأس الطعام أن يأكل رأسه وإذا أباح له الممر على ظهر الطريق فله التعرض عليه إذا كان مباحاً له لا مالاً له يمنع الممر عليه فيحرم منه فإما نهاه لمعنى ينبت نظره فأنه قال فأنها ما أوى الهوام وطرق الحيات على وجهه النظر له لأعلى أن التعرض محرم وقد نهى عنه إذا كان الطريق متضيقاً مسلو كالأنه إذا عرس عليه في ذلك الوقت يمنع غير محقة في الممر فإن قال قائل فما الفرق بين هذا والأول قيل له من قامت عليه الحجة يعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عما وصفت ومن فعل ما نهى عنه وهو عالم بنهيه فهو عاص بفعله ما نهى عنه فليس يستغفر الله تعالى ولا يعده فإن قال قائل فهذا عاص والذي ذكر في الكتاب قبله في النكاح والبيوع عاص فكيف فرقت بين حالهما فقلت أما في المعصية فلم أفرق بينهما إلا في قد جعلتهما عاصيين وبعض المعاصي أعظم من بعض فإن قال فكيف لم تحرم على هذا البسه وأكله وممره على الأرض بمعصيته وحرمته على الآخر نكاحه وبيعه بمعصيته قيل هذا أمر بأمر في مباح حلال له فأحلت له ما حل له وحرمته عليه ما حرم عليه وما حرم عليه غير ما أحل له ومعصيته في الشيء المباح له لا تحرمه عليه بكل حال ولكن تحرم عليه أن يفعل فيه المعصية (قال الشافعي) رضى الله عنه فإن قيل فامثل هذا قيل له الرجل له الزوجة والجارية وقد نهى أن يطأهما حائضين وصائمتين ولو فعل لم يحل ذلك الوطء له في حاله تلك ولم تحرم واحدة منهما عليه في حال غير تلك الحال إذا كان أصلهما مباحاً حلالاً (قال الشافعي) رجه الله تعالى وأصل مال الرجل محرم على غيره إلا بما أباح له به مما يحل وفروج النساء محرمات إلا بما أباحت

(١) قوله شرعاً بفتح
السين والراء أى سواء
كفى كتب اللغة كتبه
مصحة

به من النكاح والمثلث فإذا عقد عقدة البيع أو النكاح من غير ما على محرم لا يحل إلا بما أحل به لم يحل المحرم بمحرم وكان على أصل تحريره حتى يأتي بالوجه الذي أحله الله تعالى في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم أو إجماع الناس أو ما هو في مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد مثلت قبل هذا النهي الذي أريد به غير التحريم باللائل فأكثفت من ترديده وأسأل الله تعالى العصمة والتوفيق

(باب العلم)

(قال الشافعي) رضي الله عنه قال لي قائل ما العلم وما يجب على الناس في العلم فقلت له العلم علمان علم عامة لا يسع بالغا غير مغلوب على عقله جهله قال ومثل ماذا قلت مثل أن الصلوات خمس وأن الله على الناس صوم شهر رمضان وحج البيت إن استطاعوا إليه سبيلا وزكاة في أموالهم وأنه حرم عليهم القتل والربا والزنا والسرقه والخمر وما كان في معنى هذا مما كلف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم وأن يكفوا عنه مما حرم الله عليهم منه وهذا الصنف كله من العلم موجود نصافي كتاب الله تعالى وموجود ما عند أهل الاسلام ينقله كله عوامهم عن مضى من عوامهم يحكونه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يتنازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر والتأويل ولا يجوز فيه التنازع قال في الوجه الثاني فقلت له ما ينوب العباد من فروع الفرائض وما يخص به من الأحكام وغيرها مما ليس فيه نص كتاب ولا في أكثره نص سنة وإن كانت في شيء منه سنة فأنما هي من أخبار الخاصة لا من أخبار العامة وما كان منه يحتمل التأويل ويستدرك قياسا (قال) فيعد وهذا أن يكون واجبا وجوب العلم الذي قبله أو موضوعا عن الناس علمه حتى يكون من علمه متفلا ومن ترك علمه غير آثم بتركه أو من وجه ثالث فتوجدناه خبرا أو قياسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له بل هو من وجه ثالث قال فصفه لي واذكر الحجة فيه وما يلزم منه ومن يلزم ومن يسقط فقلت له هذه درجة من العلم ليس يبلغها العامة ولم يكلفها كل الخاصة ومن احتمل بلوغها من الخاصة فلا يسعهم كلهم كافة أن يعطوها وإذا قام بها من خاصتهم من فيه الكفاية لم يخرج غيره ممن تركها إن شاء الله تعالى والفضل فيها لمن قام بها على من عطلها (قال) فأوجدني في هذا خبرا أو شيئا في معناه ليكون هذا قياسا عليه فقلت له فرض الله الجهاد في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أكد النفي من الجهاد فقال إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وقال الله عز وجل وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة وقال فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واغصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم وقال قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله الآية أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وقال الله عز وجل ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أنافلتم إلى الأرض أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة الآية وقال عز وجل انفروا خفا وخفوا ونظالا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأحتمل الآيات أن يكون الجهاد كله والنفي خاصة منه على كل مطبق له لا يسع أحد منهم الخلف عنه كما كانت الصلوات والحج والزكاة فلم يخرج أحد منهم وجب عليه فرض منها أن يؤدي غيره الفرض عن نفسه لأن عمل كل أحد في هذا لا يكتب لغيره واحتملت أن يكون معنى فرضها غير معنى فرض الصلوات وذلك أن يكون قصد بالفرض فيها قصد الكفاية فيكون من قام بالكفاية في جهاد من جوهد من المشركين مدركات أدية الفرض ونافله الفضل ومخرجا من تخلف من المأثم ولم يسو الله

بينهما قال الله عز وجل لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى (قال الشافعي) رضى الله عنه فقال أما الظاهر في الآيات فالفرض على العامة فأين الدلالة بأنه إذا قام بعض العامة بالكفاية أخرج المتخلفين من المأثم (قال الشافعي) رضى الله عنه فقلت له في هذه الآية قال وأين هو منها قلت قال الله تعالى وكلا وعد الله الحسنى فوعد الله المتخلفين عن الجهاد بالحسنى على الأيمان وأبان فضيلة المجاهدين على القاعدین ولو كانوا آثمين بالتخلف إذا غزا غيرهم كانت العقوبة بالآثم إن لم يعرف الله عنهم أولى بهم من الحسنى قال فهل تجد في هذا غير هذا قلت نعم قال الله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون وغزا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وغزا معه من أصحابه جماعة وخلف آخرين حتى خلف علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه في غزوة تبوك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخبر الله أن المسلمين لم يكونوا لينفروا كافة قال فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة فأخبر أن النفير على بعضهم دون بعض وإن التفقه إنما هو على بعضهم دون بعض وكذلك ما عدا الفرض في عظم الفرائض التي لا يسع جهلها والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل ما كان الفرض فيه مقصودا به قصد الكفاية فيما ينوب فإذا قام به من المسلمين من فيه الكفاية خرج من تخلف عنه من المأثم ولو ضيعوه معا خفت أن لا يخرج واحد منهم مطبق فيه من المأثم بل لأشك أن شاء الله تعالى لقوله لا تنفروا يعذبكم عذابا أليما (قال) فامعناها (قلت) الدلالة عليها أن تخلفهم عن النفير كافة لا يسعهم ونفير بعضهم إذا كان في نفيه كفاية يخرج من تخلف عنها من المأثم إن شاء الله تعالى لانه إذا نفر بعضهم وقع عليهم اسم النفير (قال) ومثل ما دأبوا به من الجهاد (قلت) الصلاة على الجنائز ودفعها إلى الجمل تركها (١) ولا يجب على كل من يحضرها كلهم حضورها ويخرج من تخلف من المأثم من قام بكفايتها وهكذا إذا أورد السلام قال الله عز وجل وإذا حجتهم بحجة فحيوا بأحسن منها أو ردوها وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسلم القائم على القاعد وإذا سلم من القوم واحدا جزأ عنهم وإنما يريد بهذا الرد فرد القليل جامع لاسم الرد والكفاية فيه مانع لأن يكون الرد معطلا ولم يزل المسلمون على ما وصفت منذ بعث الله عز وجل نبيه فيما بلغنا إلى اليوم يتفقه أهلهم ويشهد الجنائز بعضهم ويجهاد ويرد السلام بعضهم ويتخلف عن ذلك غيرهم فيعرفون الفضل لمن قام بالتفقه والجهاد وحضور الجنائز ورد السلام ولا يؤثمون من قصر عن ذلك إذا كان لهذا قوم قائلون بكفايته

(باب خبر الواحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل أحد دلني أقل ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى يثبت عليهم خبر الخاصة فقلت خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإلى من انتهى به إليه دونه ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه معروف بالصدق في حديثه عاقل لما يحدث به عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ أو أن يكون ممن يؤدي الحديث بحرفه كما سمعه لا يحدث به على المعنى لانه إذا حدث به على المعنى وهو غير عال بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام والحرام إلى الحلال وإذا أدام بحرفه فلم يبق وجه يخاف فيه حاله الحديث حافظا إن حدث به من حفظه حافظا الكتابه إن حدث به من كتابه إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم برياً من أن يكون مدلسا يحدث عن لقي مالم يسمع منه فيحدث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما يحدث الثقات خلافة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى

(١) ولا يجب الخ هكذا
في جميع النسخ بتكرار
لفظ كل والظاهر أنه
من النسخ كتبه
مصحة

ينتهي بالحديث موصولا الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو الى من انتهى به اليه دونه لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه ومثبت على من حدث عنه فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت (قال) فأوضح لي هذا بشي لعل أن أكون به أعرف مني بهذا الخبر في به وقلة خبرتي عما وصفت في الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أتريد أن أخبرك بشي يكون هذا قياسا عليه قال نعم فقلت هذا أصل في نفسه فلا يكون قياسا على غيره لأن القياس أضعف من الأصل (قال) فليست أريد أن تجعله قياسا وليكن مثله على شئ من الشهادات التي العلم بها عام (قلت) له قد يخالف الشهادات في أشياء ويخالفها في غيرها (قال) وأين يخالفها (قلت) أقبل في الحديث الرجل الواحد والمرأة ولا أقبل واحدا منهما وحده في الشهادة وأقبل في الحديث حدثني فلان عن فلان إذا لم يكن مدلسا ولا أقبل في الشهادة إلا سمعت أو رأيت أو أشهدني وتختلف الأحاديث فأخذ بعضهم الاستدلال بالكتاب أو سنة أو إجماع أو قياس وهذا لا يؤخذ به في الشهادات هكذا ولا يوجد فيها مجال ثم يكون بشر كثير كلهم يجوز شهادتهم ولا أقبل حديثهم من قبل ما يدخل في الحديث من كثرة الحالة وإزالة بعض ألفاظ المعاني ثم هو يجمع الشهادات في أشياء غير ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أما ما قلت من أن لا تقبل الحديث إلا عن ثقة حافظ عالم بما يحيل معنى الحديث فكما قلت فلم تقبل هكذا في الشهادات فقلت له إن حالة معنى الحديث أخفى من حالة معنى الشهادات وهذا احتطت في الحديث بأكثر مما احتطت به في الشهادة (قال) وهذا كما وصفت ولكن أنكرت إذا كان (١) من يحدث عنه ثقة فيحدث عن رجل لم تعرف أنت ثقته امتناعك من أن تقلد الثقة بحسن الظن به فلا تتركه يروي إلا عن ثقة وان لم تعرفه أنت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له رأيت أربع نفر عدول فقهاء شهدوا لك على شهادة شاهدين بحق لرجل على رجل أ كنت قاضيا به ولم تقل لك إلا أربعة أن الشاهدين عدلان قال لا ولا أقطع شهادتهما شيأ حتى أعرّف عدلهما إما بتعديل الأربعة لهما وإما بتعديل غيرهم أو معرفة مني بعدلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له ولم تقبل لهما على المعنى الذي أمرتني أن أقبل عليه الحديث فتقول لم يكونوا يشهدوا إلا على من هو عدل عندهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قد يشهدون على من هو عدل عندهم ومن عرفوه ولم يعرفوا عدله فلما كان هذا موجودا في شهادتهم لم يكن لي قبول شهادة من شهدوا عليه حتى يعدّله أو أعرّف عدله وعدل من شهد عندي على عدل غيره فلا أقبل تعديل شاهد على شاهد عدل الشاهد غيره ولم أعرّف عدله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فالجدة لك في هذا الحجة عليك في أن لا تقبل خبر الصادق عن جهلنا صدقه والناس من أن يشهدوا إلا على شهادة من عرفوا عدله أشد تحفظا منهم من أن يقبلوا إلا حديث من عرفوا صحة حديثه وذلك أن الرجل يلقى الرجل يرى عليه سيما الخير فيحسن به الظن فيقبل حديثه وينقله وهو لا يعرف حاله فيذكر أن رجلا يقال له فلان حدثني كذا إما على وجه رجوع أو يجد علم ذلك الحديث عند ثقة فيقبله عن الثقة وإما على أن يحدث به على إنكاره والتعجب منه وإما يغفله في الحديث عنه ولا أعلم أني لقيت أحدا يري أن يحدث عن ثقة حافظ وآخر يخالفه ففعلت في هذا ما يجب على ولم يكن طلبي الدلائل على معرفة صدق من حدثني بأوجب على من طلبي ذلك على معرفة صدق من فوقي لاني أحتاج في كلهم إلى ما أحتاج اليه فيمن لقيت منهم لأن كلهم مثبت خبرا عن فوقي ولمن دونه (فقال) فما بالك قلت ممن لا تعرفه بالتدليس أن يقول عن وقد يمكن فيه أن يكون لم يسمعه فقلت له المسلمون العدول عدول أعيان الأمر في أنفسهم وحالهم في أنفسهم غير حالهم في غيرهم ألا ترى أني إذا عرفتهم بالعدل في أنفسهم قبلت شهادتهم وإذا شهدوا على شهادة غيرهم لم أقبل شهادة غيرهم حتى أعرّف حاله ولم تكن معرفتي عدلهم معرفتي عدل من شهدوا على شهادته وقولهم عن خبر أنفسهم ونسبتهم على الصحة حتى يستدل من فعلهم بما يخالف ذلك فيجتزئ منهم في الموضوع الذي خالف فعلهم فيه ما يجب عليهم

(١) قوله من يحدث عنه هكذا في جميع النسخ بياء الغائب والمعنى عليه غير ظاهر فلعن المناسباء المخاطب كتبه مصححه

ولم نعرف بالتدليس بلدنا فبن مضى ولا من أدركنا من أصحابنا إلا حديثاً فان منهم من قبله عن لوتر كه عليه
 كان خبيره وكان قول الرجل سمعت فلانا يقول سمعت فلانا وقوله حدثني فلان عن فلان سواء عندهم
 لا يحدث أحدهم عن لقي إلا مسمع منه فن عرفناه منهم بهذه الطريق قبلنا منه حدثني فلان عن فلان
 إذا لم يكن مدلساً ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته وليست تلك العورة بكذب فترتيبها
 حديثه ولا النصيحة في الصدق فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق فقلنا لا نقبل من مدلس
 حديثاً حتى يقول فيه حدثني أو سمعت (فقال) قد أراكم تقبل شهادة من لا تقبل حديثه فقلت له لكبر
 أمر الحديث وموقعه من المسلمين ولعني بين (قال) وما هو قلت تكون اللفظة ترك من الحديث فتحمل
 معناه أو ينطق بها بغير لفظ الحديث والناطق بها غير عامد لإحالة الحديث فيحمل معناه فإذا كان الذي
 يحمل الحديث يحمل هذا المعنى وكان غير عاقل للحديث فلم نقبل حديثه إذا كان يحمل ما لا يعقل ان كان
 ممن لا يؤدى الحديث بحرفه وكان يلتمس تأديته على معانيه وهو لا يعقل المعنى بحال (قال) أف يكون
 عدلاً غير مقبول الحديث قلت نعم إذا كان كما وصفت كان هذا موضع طنة بينة يرد بها حديثه وقد يكون
 الرجل عدلاً على غيره ظنيماً في نفسه وبعض أقربيه ولعله أن يخرج من بعد أهون عليه من أن يشهد بباطل
 ولكن الظنة لما دخلت عليه تركت بها شهادته فالظنة فبن لا يؤدى الحديث بحرفه ولا يعقل معانيه أبين
 منها في الشاهد ان ترد شهادته له فيما هو ظنين فيه بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يعتبر على
 الشهود فيما يشهدون فيه (١) فان استدلالنا على ميل نستبينه أو حياطة بمجازة قصد الشهود للشهود له
 لم نقبل شهادتهم وان شهدوا في شيء مما يدق ويذهب فهمه عليهم في مثل ما شهدوا عليه لم نقبل شهادتهم
 لانهم لا يعقلون عندنا معنى ما شهدوا عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كثر غلظه من المحدثين
 ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم نقبل حديثه كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته (قال)
 وأهل الحديث متباينون ففهم المعروف بعلم الحديث يطلبه بالمدن وسماعه من الأب والعم وذو الرحم
 والصدوق وطول مجالسة أهل العلم والتنازع فيه ومن كان هكذا كان مقدماً في الحديث ان خالفه من
 يقصر عنه فيه كان أولى أن يقبل حديثه من خالفه من أهل التقصير عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 ويعتبر على أهل الحديث إذا اشتركا في الحديث عن الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم عوافقة أهل
 الحفظه وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له وإذا اختلفت الرواية استدلالنا على المحفوظ
 منها والغلط بهذا أو وجوه سواء تدل على الصدق والحفظ والغلط قد بيناها في غير هذا الموضع وأسأل الله
 العصمة والتوفيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فما الجحفة في قبول خبر الواحد وأنت لا تحيز شهادة
 واحد وحده وما جحجت في أن قسمته بالشهادة في أكثر أمره وفرقت بينه وبين الشهادة في بعض أمره
 فقلت له أنت تعيد على ما قد ظننتك فرغت منه ولم أقسه بالشهادة انما سألت أن أمثله لك بشئ تعرفه أنت
 به أخبر منك بالحديث فقلت لك بذلك الشئ لا أني احتجت إلى أن يكون قياساً عليه وتثبت خبر الواحد
 أقوى من أن احتاج إلى أن أمثله بغيره بل هو أصل في نفسه (قال) فكيف يكون الحديث كالشهادة
 في شيء ثم يفارق بعض معانيها في غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له هو مخالف للشهادة كما
 وصفت لك في بعض أمره ولو جعلته كالشهادة في بعض أمره دون بعض كانت الجحفة في فيه بينة ان شاء الله
 تعالى قال وكيف ذلك وسبيل الشهادات سبيل واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أتعني
 في بعض أمرها دون بعض أم في كل أمرها قال بل في كل أمرها قلت فكيف أقبل ما تقبل على الزنا قال
 أربعة قلت فإذا نكحوا واحدا جلدتهم قال نعم قلت فكيف تقبل على القتل والكفر وقطع الطريق الذي
 يقتل به كله قال شاهدين قلت له كم تقبل على المال قال شاهد أو امرأتين قلت فكيف تقبل في عيوب
 النساء قال امرأة قلت فلو لم يتموا شاهدين وشاهد أو امرأتين لم تجلدتهم كما جلدت شهود الزنا قال نعم

(١) في بعض النسخ
 قبل هذا زيادة نصها
 فان استدلالك عليه
 واجب فان استدلالنا
 الخ كتيبه مصححه

(١) قوله متفرقة هو
منصوب بمحذوف
مستفاد من المقام أي
وأراها متفرقة الخ
كتبه رحمه الله

(٢) قوله من أي وجه ما
هكذا في جميع النسخ
بالجمع بين أي وما لعل
مازائدة كتبه رحمه الله

فقلت له أفترأها مجتمعة قال نعم في أن أقبلها (١) متفرقة في عدد ها وفي أن لا يجلد الا شاهد الزنا فقلت فلو
قلت لك هذا في خبر الواحد ومجموع الشهادتين في أن أقبله ومفارقة لها في عدد هل كانت لك حجة الا كهي
عليك (قال) فأنما قلت بالخلاف بين عدد الشهادات خبرا واستدلالا (فقلت) وكذلك قلت في قبول الواحد
خبرا واستدلالا وقلت أرايت شهادة النساء في الولادة لم أجزمها ولا تحجزها في درهم قال اتبعا قلت فان
قبل لك لم يذكرك في القرآن أقل من شاهد وامرأتين قال ولم يحظر أن يجوز أقل من ذلك فأجزمنا ما أجاز
المسلمون ولم يكن هذا خلافا للقرآن قلنا فلهكذا قلنا في تثبيت خبر الواحد استدلالا بأشياء كلها أقوى
من اجازة شهادة النساء (قال) فهل من حجة تفرق بين الخبر والشهادة سوى الاتباع (قلت) نعم ما لا أعلم من
أهل العلم فيه بخالفا (قال) وما هو (قلت) العدل يكون جائزا للشهادة في أمور مردودها في أمور (قال)
فأين هو مردودها قلت اذا شهد في موضع يحتربه الى نفسه زيادة (٢) من أي وجه ما كان الجراؤ ويدفع بها
عن نفسه غرما أو الى ولده أو والده أو يدفع بها عنهم ومواقع الظن سواهما فيه وفي الشهادة أن الشاهد
انما يشهد بما على واحد ليلزمه غرما أو عقوبة ولا لرجل ليمؤخذ له غرم أو عقوبة وهو خلى مما يلزم غيره من
غرم غير داخل في غرمه ولا عقوبة ولا العار الذي لزمه ولعله يحذر ذلك الى من لعله أن يكون أشد تحاملا له
منه لولده أو والده فتقبل شهادته لانه لا طنة ظاهرة كطنته في نفسه وولده ووالده وغير ذلك مما يبين فيه
من مواضع الظن والمحدث بما يحل ويحرم لا يجزى الى نفسه ولا الى غيره ولا يدفع عنها ولا عن غير هاشيا مما
يقول الناس ولا مما فيه عقوبة عليهم ولا لهم وهو ومن حديثه بذلك الحديث من المسلمين سواء ان كان
بأمر يحل أو يحرم فهو شريك العامة فيه لا يختلف حاله فيه فيكون ظننا مرة مردود الخبر وغير ظن
أخرى مقبول الخبر كما يختلف حال الشاهد لعوام المسلمين وخواصهم وللناس حالات تكون أخبارهم
فيها أصح وأخرى أن تحضرها التقوى منها في أخرى ونيات ذوى النيات فيها أصح وفكرهم فيها أودوم
وغفلتهم فيها أقل وذلك عند خوف الموت بالمرض والسفر وعند ذكره وغير تلك الحالات من الحالات
المنبهة عن الغفلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له قد يكون غير ذى الصدق من المسلمين صادقا في
هذه الحالات وفي أن يؤمن على خبر فيرى أنه يعتمد على خبره فيه فيصدق فيه غاية الصدق ان لم يكن تقوى
فيما من أن ينصب لآمانته في خبر لا يدفع به عن نفسه ولا يحترها اليها ثم يكذب بعده أو يدع التحفظ في بعض
الصدق فيه فاذا كان موجودا في العامة وفي أهل الكذب الحالات التي يصمدون فيها الصدق الذي
تطيب به أنفس المحدثين كان أهل التقوى والصدق في كل حالهم أولى أن يحفظوا عند أولى الأمور
بهم أن يحفظوا عندها في أنهم وضعوا مواضع الأمانة ونصبوا أعلاما للدين وكفوا عابثين بما ألزمهم الله
تعالى من الصدق في كل أمر وان الحديث في الحلال والحرام أعلى الأمور وأبعدها من أن يكون فيه
موضع ظنة وقد قدم اليهم في الحديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بشي لم يتقدم اليهم في غيره
فوعده على الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا
عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن العجلان عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد البصري
عن واثله بن الأسقع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان أفرى الفري من قولني ما لم أقل ومن أرى
عينيه في المنام ما لم تريا ومن ادعى الى غير أبيه وأخبرنا عبد العزيز الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة
عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده
من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حدثنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن أبي بكر بن سالم عن
سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان الذي يكذب على يميني له بيت في النار أخبرنا
عمر بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه قالت قلت لأبي قتادة مالك لا تحدث
عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما يحدث عنه الناس قالت فقال أبو قتادة سمعت رسول الله صلى الله

تعالى عليه وسلم يقول من كذب على فليتمس لجنبه من جوعا من النار فجعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ذلك ويمسح الأرض بيده أخبرنا سفيان عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أشد حديث روى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا وعليه اعتمادا مع غيره في أن لا نقبل حديثا إلا من ثقة ويعرف صدق من حل الحديث من حين ابتداء إلى أن يبلغ به منتهاه فان قال قائل وما في هذا الحديث من الدلالة على ما وصفت قيل له قد أحاط العلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يأمر أحدًا بحال أن يكذب على بني إسرائيل ولا على غيرهم فاذا أباح الحديث عن بني إسرائيل فليس أن يقولوا الكذب على بني إسرائيل أباح وإنما أباح قبول ذلك عن حديثه من يجهل صدقه وكذبه ولم يجهل أيضا عن يعرف كذبه لأنه يروى عنه أنه قال من حدث بحديث وهو يراه كذبا فهو أحد الكاذبين ومن حدث عن كذاب لم يبرأ من الكذب لأنه يرى الكذاب في حديثه كاذبا ولأنه لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق الخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث بما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه وإذا فرق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الحديث عنه والحديث عن بني إسرائيل فقال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا علي فالعلم يحيط أن شاء الله تعالى أن الكذب الذي نهى عنهم عنه هو الكذب الخفي وذلك الحديث عن لا يعرف صدقه لأن الكذب إذا كان منهيا عنه على كل حال فلا كذب أعظم من الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

(الحجة في تثبيت خبر الواحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل اذكر الحجة في تثبيت خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع فقلت له حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمر عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال نصر الله عبد الله سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم إخلاص العمل لله تعالى والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعتهم فان دعوتهم تحيط من ورائهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما نذب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى استماع مقالته وحفظها وأداها أمر أي يؤديها والأمر وأحد دل على أنه لا يأمر أن يؤدي عنه إلا ما تقوم الحجة به على من أدى إليه لأنه إنما يؤدي عنه حلال يؤتى وحرام يحتمل وحديث يقام ومال يؤخذ ويعطى ونصيحة في دين ودنيا ودل على أنه قد يحمل الفقه غير فقيه يكون له حافظا ولا يكون فيه فقيها وأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بلزوم جماعة المسلمين مما يحتاج به في أن إجماع المسلمين أن شاء الله تعالى لازم أخبرنا سفيان قال أخبرني سالم أبو النضر مولى عمر بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن أبي رافع يخبر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا تدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه قال سفيان وأخبرني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمثله مرسل وفي هذا تثبيت الخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وإعلامهم أنه لازم لهم وإن لم يجدوا له نص حكيم في كتاب الله تعالى وهو موضوع في غير هذا الموضع وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلا قبل أمر أنه وهو صائم فوجد من ذلك وجدا شديدا فأرسل امرأته تسأل عن ذلك فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين فأخبرتها فقالت أم سلمة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل وهو

صائم فرجعت المرأة الى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لسنام مثل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فرجعت المرأة الى أم سلمة فوجدت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما بال هذه المرأة فأخبرته أم سلمة فقال ألا أخبرتها أي أفعل ذلك فقالت أم سلمة قد أخبرتها فذهبت الى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شرا وقال لسنام مثل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فغضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم قال والله إني لأتقاكم لله وأعلمكم بحدوده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد سمعت من يصل هذا الحديث ولا يحضرني ذكر من وصله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا بأس بما أخبرتها أي أفعل ذلك دلالة على أن خبر أم سلمة عنه مما يجوز قبوله لأنه لا بأس بما أخبر عنه الا وفي خبرها ما تكون به الحجة لمن أخبرته وهكذا خبر امرأته ان كانت من أهل الصدق عنده أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال بينما الناس بقباء في صلاة الصبح اذا أتاهم آت فقال إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأهل قباء أهل سابقة من الانصار وفقه وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله تعالى في القبلة الا بما تقوم عليهم به حجة ولم يلقوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يسمعوها ما أنزل الله عليه في تحويل القبلة فيكونوا مستقبلين بكتاب الله أو سنة نبيه سماعا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يخبر عامة وانقلوا بخبر واحد اذا كان عندهم من أهل الصدق عن فرض كان عليهم فتركوه الى ما أخبرهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يكونوا يقبلوه ان شاء الله تعالى بخبر واحد الا عن علم بأن الحجة تثبت بثبته اذا كان من أهل الصدق ولا يحدوثوا يضامثل هذا الحديث العظيم في دينهم الا عن علم بان لهم احدا أنه ولا يدعوا أن يخبروا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما صنعوا منه ولو كان ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في تحويل القبلة وهو فرض مما لا يجوز لهم لقال لهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان شاء الله تعالى قد كنتم على قبلة ولم يكن لكم تركها الا بعد علم يقوم به عليكم حجة من سماعكم مني أو خبر عامة أو أكثر من خبر واحد عنى (قال) أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال كنت أسقي أبا عبيد بن الجراح وأبا طلحة وأبي بن كعب شرا بامن فضيخ وعثر فجاءهم آت فقال ان الجر قد حرمت فقال أبو طلحة قم يا أنس الى هذه الجرار فأكسرها فقامت الى مهراس لنا فصرتها باسفله حتى تكسرت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهو لاء في العلم والمكان من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتقدم بحجة بالموضع الذي لا ينكره عالم وقد كان الشراب عندهم حلالا لا يشربونه فجاءهم آت واحد فأخبرهم بتحريم الجر فأمر أبو طلحة وهو مالك الجرار بكسر الجرار ولم يقل هو ولا هم ولا واحد منهم نحن على تحليلها حتى نلقى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع قومه منا أو يأتينا خبر عامة وذلك أنهم لا يهر يقون حلالا اهرافه سرف وليسوا من أهله والحال في أنهم لا يدعون لإخبار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما فعلوا ولا يدعوا لو كان ما قبلوا من خبر الواحد ليس لهم أن ينسأ أن يغدو على امرأه رجل ذكر أمهات فان اعترفت فأرجها فاعترفت فرجها أخبرنا بذلك مالك وسفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني وسأفاه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وزاد سفيان مع أبي هريرة وزيد بن خالد شيلا أخبرنا عبد العزيز الدراوردي عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزرقي عن أمه قال قالت بينما نحن عني اذا علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه على جبل يقول ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

وسلم يقول ان هذه أيام طعام وشراب فلا يصوم من أحد فاتبع الناس وهو على جملة يصبر خ فيهم بذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يبعث بنبيه واحد اصادقا الا لزم خبره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بصدقه عند المؤمنين عما أخبرهم ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنه ومع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الحاج وقد كان قادرا أن يسير اليهم فيشافهم أو يبعث اليهم عدد اذ يبعث واحد يعرفونه بالصدق وهو لا يبعث بأمره الا والحجة للمبعوث اليهم وعليهم فائضة بقبول خبره عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا كان هكذا مع ما وصفت من مقدرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على بعث جماعة اليهم كان ذلك ان شاء الله تعالى فبين بعده ممن لا يمكنه ما أمكنهم وأمكن فيهم أولى أن يثبت به خبر الواحد الصادق أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن خاله ان شاء الله تعالى يقال له يزيد بن شيان قال كنا في موقف لنا بعرفة بعده عمرو بن موقف الامام جدا فأتانا ابن مربي الانصاري فقال لنا في رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليكم بأمركم أن تقفوا على مشاعركم هذه فانكم على إرث من إرث أبيكم ابراهيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبابكر رضي الله تعالى عنه واليساعلى الحج في سنة تسع وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة وشعوب متفرقة فافام لهم مناسكهم وأخبرهم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما لهم وما عليهم وبعث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في تلك السنة فقرأ عليهم في جمعهم يوم النحر آيات من سورة براءة وبذل الى قوم على سواء وجعل لقوم مدد او نهاهم عن أمور وكان أبو بكر وعلى معروفين عند أهل مكة بالفضل والدين والصدق وكان من جهلهم ما أو أحدهما من الحاج وخدم من يخبره عن صدقهما وفضلهما ولم يكن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليعت واحد الا والحجة فائضة بخبره على من بعثه اليه ان شاء الله تعالى وقد فرق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عما لا على نواح عرفنا أسماءهم والمواضع التي فرقهم عليها فبعث قيس بن عاصم والبرقان بن بدر وابن نويرة الى عشارهم لعلمهم بصدقهم عندهم وقدم عليه وفد البحر ين فعر فوامن معه فبعث معهم ابن سعيد بن العاص وبعث معاذ بن جبل الى اليمن وأمره أن يقاتل عن أطاعه من عصاهو يعلمهم ما فرض الله عليهم ويأخذ منهم ما وجب عليهم لمعرفتهم بما عاذا ومكانه منهم وصدقه فيهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل من ولاد فقد أمره أن يأخذ ما وجب الله تعالى على من ولاد عليه ولم يكن لاحد عندنا في أحد من قدم عليه من أهل الصدق أن يقول أنت واحد فليس لك أن تأخذ منا ما لم نسمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول انه علينا ولا أحسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم اليها بالصدق الا لما وصفت من أن تقوم عندهم الحجة على من بعثه اليهم وفي شبه هذا المعنى أمر اسير ايا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقد بعث بعث مؤتة فولاة زيد بن حارثة وقال فان أصيب فجعفر فان أصيب فابن رواحة وبعث ابن أنيس سرية وحده وبعث أسير اياه وكلهم حاكم فيما بعثه فيه لان عليهم أن يدعوا من لم تبلغه الدعوة ويقا تلوا من حل قتاله وكذلك كل وال بعثه أو صاحب سرية ولم يزل يمكنه أن يبعث واليين وثلاثة وأربعة وأكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبعث في دهر واحد اثني عشر رسولا الى اثني عشر ملكا يدعوهم الى الاسلام ولم يبعثهم الا الى من قد بلغته الدعوة وقامت عليه الحجة ولا يكتب منه فيها دلالات لمن بعثهم اليه على أنها كتبه وقد تحترى فيهم ما تحترى في أمرائهم من أن يكونوا معروفين فبعث دحية الكلبي الى الناحية التي هو فيها معروف ولو أن المبعوث اليه جهل الرسول كان عليه طلب علم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعثه ليستبرئ شكه في خبر الرسول وكان على الرسول الوقوف حتى يستبرئ المبعوث اليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم تزل كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تنفذ الى ولاته بالامر والنهي ولم يكن لاحد من ولاته ترك إنفاذا أمره ولم يكن ليعت رسولا الا صادقا عند من بعثه اليه أو اذا طلب المبعوث اليه علم صدقه وجدده حيث هو ولو شك

في كذبه بتغيير في الكتاب أو حال يدل على تهمة من غفلة رسول جمل الكتاب كان عليه أن يطلب علم ما شئت فيه حتى ينفذ ما ثبت عنده من أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كانت كتب خلفائه بعده وعمالهم وما أجمع المسلمون عليه من أن يكون الخليفة واحدا والقاضي واحدا والامام واحدا والامير واحدا فاستختلفوا أبا بكر ثم استخلف أبو بكر عمر ثم استخلف عمر أهل الشورى ليختاروا واحدا فاختروا عبد الرحمن بن عوف واختار عبد الرحمن عثمان بن عفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والولادة من القضاة وغيرهم يقتضون وتنفذ أحكامهم ويقبضون الحدود وينفذ من بعدهم أحكامهم وأحكامهم أخبار عنهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ففيما وصفت من سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أجمع المسلمون عليه منه دلالة على فرق بين الشهادة والخبر والحكم ألا ترى أن قضاء القاضي على الرجل للرجل انما هو خبر يخبر به عن بينة ثبتت عنده أو اقرار من خصم أقر به عنده فأنفذ الحكم فيه فلما كان يلزمه بخبره أن ينفذه بعلمه كان في معنى الخبر بحلال أو حرام قدره أن يحله أو يحرمه بما شهد منه ولو كان القاضي المخبر عن شهود شهدوا عنده على رجل لم يحاكم اليه أو اقرار من خصم لا يلزمه أن يحكم به لمعنى أنه لم يخاصم اليه أو أنه ممن يخاصم الى غيره فحكم بينه وبين خصمه بما يلزم شاهد اشهد على رجل أن يأخذ منه ما شهد به عليه لمن شهد به به كان في معنى شاهد عنده غيره فلم يقبل قاضيا كان أو غيره الا بشاهد معه كما لو شهد عنده غيره لم يقبله الا بشاهد وطلب معه غيره ولم يكن لغيره اذا كان شاهدا أن ينفذ شهادته وحده أخبرنا الثقي وسفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قضى في الابهام بخمس عشرة من الابل وفي التي تلبها بعشر وفي الوسطى بعشر وفي التي تلي الخنصر تسع وفي الخنصر بست (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما كان معروفا والله تعالى أعلم عند عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في اليد بخمسين وكانت اليد خمسة أطراف مختلفة الجمال والمنافع نزلها منازلها فحكم لكل واحد من الأطراف بقدره من دية الكف فلهذا قياس على الخبر فلما وجد كتاب آل عمرو بن خزم فيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وفي كل اصبع مما هنالك عشر من الابل صاروا اليه ولم يقبلوا كتاب آل عمرو والله تعالى أعلم حتى ثبت لهم أنه كتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي هذا الحديث دلالتان احدهما قبول الخبر والاخرى أن يقبل الخبر في الوقت الذي يثبت فيه وان لم يثبت فيه من أحد من الأئمة بمثل الخبر الذي قبلوا ودلالة على أنه لو مضى أيضا عمل من أحد من الأئمة ثم وجد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خبر يخالف عمله لترك عمله لخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ودلالة على أن حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده ولم يقل المسلمون قد نعمل فيما عر بخلاف هذا بين المهاجرين والانصار ولم تذكروا أنهم أن عندكم خلافه ولا غيركم بل صاروا الى ما وجب عليهم من قبول الخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وترك كل عمل خالفه ولو بلغ عمر هذا صار اليه ان شاء الله كما صار الى غيره مما بلغه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بتقواه الله وتأييده الواجب عليه في اتباع أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلمه بان ليس لاحد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر وأن طاعة الله تعالى في اتباع أمر رسوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال قائل فادللي على أن عمر عمل شيئا ثم صار الى غيره بخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قلت) فان أوجدتكم (قال) ففي الجدل اياي ذلك دليل على أمرين أحدهما أنه قد يعمل من جهة الرأي اذا لم يجد سنة والاخر أن السنة اذا وجدت وجب عليه ترك عمل نفسه ووجب على الناس ترك كل عمل وجدت السنة بخلافه وإبطال أن السنة لا تثبت الا بخبر تقدمها وعلم أنه لا يوهنها شي خالفها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول الدية

للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها. أحق أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأه أشيم الضبابي من دية فرجع إليه عمر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد فسرت هذا الحديث قبل هذا الموضع وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن طاوس عن طاوس أن عمر قال أذن كراهه امرأه مع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الجنين شيئاً فقتل رجل من مالك بن النابغة فقال كنت بين جاريتين لي يعني ضربت أحدهما الأخرى بسوط فالت جنينا ميتا فقتلني فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بغرة فقال عمر لولم نسمع هذا القضية فبغير هذا وقال غيره أن كدنا أن نقضي في هذا برأينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد رجع عمر عما كان يقضي به لحديث الضحاك إلى أن خالف فيه حكم نفسه وأخبر في الجنين أنه لو لم يسمع هذا القضية فيه بغيره وقال إن كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخبر والله تعالى أعلم أن السنة إذا كانت موجودة بأن في النفس مائة من الأبل فلا يعدو الجنين أن يكون حياً فيكون فيه مائة من الأبل أو ميتاً فلا شيء فيه فلما أخبر بقضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سلم له ولم يجعل لنفسه إلا اتباعه فيما مضى حكمه بخلافه وفيما كان رأياً لم يبلغه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيء فلما بلغه خلاف فعله صار إلى حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وترك حكم نفسه وكذلك كان في كل أمره وكذلك يلزم الناس أن يكونوا أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب أمار جمع بالناس عن خبر عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني حين خرج إلى الشام فبلغه وقوع الطاعون بها وأخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر ذكر الجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أنه شهد سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول سنوأيهم سنة أهل الكتاب وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أنه سمع بحالة يقول لم يكن عمر أخذ الجزية من الجوس حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخذها من مجوس هجر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل حديث كتبه منقطعاً فقد سمعته متصلاً أو مشهوراً عن روى عنه بنقل عامة من أهل العلم يعرفونه عن عامة ولكني كرهت وضع حديث لا أتقنه حفظاً خوفاً طول الكتاب وغاب عني بعض كتبي وتحقق بما يعرفه أهل العلم مما حفظت فاخترته خوفاً طول الكتاب فأثبت بعض ما فيه الكفاية دون نقصي العلم في كل أمره (قال) فقبل عمر خبر عبد الرحمن بن عوف في المجوس فأخذ منهم وهو يتلو القرآن «من الذين آوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يديهم صاغرون» ويقرأ القرآن بقتال الكفار حتى يسلموا وهو لا يعرف فيهم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيئاً وهم عنده من الكافرين غير أهل الكتاب فقبل خبر عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاتبعه وحديث بحالة موصول قد أدرك عمر رجلاً وكان كاتباً لبعض ولاته فان قال قائل قد طلب عمر مع رجل أخبره خبراً آخر قيل له لا يطلب عمر مع رجل أخبره خبراً آخر إلا على ثلاث معان إما أن يحتاط فيكون وإن كانت الحجة تثبت خبر الواحد فبرأين أكثر وهو لا يزيد بها الاثبات وقد رأيت من أثبت خبر الواحد من يطلب معه خبراً ثانياً ويكون في يده السنة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من خسة وجوه فيحدث بسادس فيكتبه لأن الأخبار كلما تواترت وتظاهرت كانت أثبت للحجة وأطيب لنفس السامع وقد رأيت من الحكماء من ثبت عنده الشاهدان العدلان والثلاثة فيقول للشهود له زدي شهوداً وانما يريد بذلك أن يكون أطيّب لنفسه ولو لم يزد الشهود له على شاهدين لحكم بهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحتمل أن يكون لم يعرف الخبر فيقف عن خبره حتى يأتي بخبر يعرفه وهكذا من أخبر بمن لا يعرف لم يقبل خبره ولا يقبل الخبر إلا عن معروف بالاستئصال لأن يقبل خبره ويحتمل أن يكون الخبر له غير مقبول القول عنده فبر خبره حتى يجد غيره ممن يقبل قوله فان قال قائل فإلى أي المعاني ذهب عمر عندكم قلنا

أما في خبر أبي موسى فإلى الاحتياط لأن أبا موسى ثقة أمين عنده ان شاء الله تعالى فان قال قائل ما دل على ذلك قلنا قدر وى مالك عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم حديث أبي موسى وأن عمر قال لا يبي موسى أما إن لم أتهمك ولكني خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فان قال قائل هذا منقطع فالجدة فيه ثابتة لأنه لا يجوز على امام في الدين عمر ولا غيره أن يقبل خبر الواحد مرة وقبوله له لا يكون إلا بما تقوم به الحجة عنده ثم رده مثله أخرى ولا يجوز هذا على عالم عاقل أبدا ولا يجوز على حاكم أن يقضي بشايعين مرة ويمنع بهما أخرى إلا من جهة جرحهما أو الجهالة بعد التهما وعمر غاية في العلم والعقل والامانة والفضل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي كتاب الله تعالى دليل على ما وصفت قال الله جل ثناؤه أنا أرسلنا نوحا إلى قومه وقال عز وجل ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه وقال وأوحينا إلى ابراهيم واسماعيل وقال وإلى عاد آحاهم هودا وقال وإلى ثمود آحاهم صالحا وقال وإلى مدين آحاهم شعيبا وقال تعالى كذبت قوم لوط المرسلين إلى قوله وأطيعون وقال لنبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده وقال تعالى وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأقام حجة على خلقه في أنبيائه بالاعلام التي باينوا بها خلقه سواهم فكانت الحجة ثابتة على من شاهد أمور الانبياء ودلائلهم التي باينوا بها غيرهم ومن بعدهم وكان الواحد في ذلك وأكثر منه سواء تقوم الحجة بالواحد منهم ثم قيامها بالآخر قال الله تعالى واضرب لهم مثلا أصحاب القرية اذ جاءها المرسلون (قال) فظاهر الحجج عليهم باثنين ثم بالثالث وبذا أقام الحجة على الامم بواحد وليست الزيادة في التأكيدها ما نعمة أن تقوم الحجة بالواحد اذا أعطاها الله تعالى ما يبين به الخلق غير النبيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن سعد بن اسحق بن كعب بن عجرة عن عتبة بن كعب بن كعب ان الفريرة بنت مالك بن سنان أخبرتها أنها جاءت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسأله ان ترجع إلى أهلها في بني خديرة فان زوجها خاخر في طلب أعبد له حتى اذا كان بطرف القدم لحقهم ففقهوه ففسأت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه قالت فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نعم فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة وفي المسجد دعاني أو أمرني فدعيت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا فلما كان عثمان أرسل إلى فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضى به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعثمان في امامته وعلمه وفضله يقتضي بخبر امرأة بين المهاجرين والانصار أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس اذ قال له زيد بن ثابت أتفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت فقال له ابن عباس إما لا فإنة الأنصارية هل أمرها بذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يرجع زيد ابن ثابت يضحك ويقول ما أراك الا قد صدقت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمع زيد النهي أن لا يصدر أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت وكانت الحائض عنده من الحاج الداخلين في ذلك النهي فلما أفتاها ابن عباس بالصدر اذ كانت قد زارت البيت بعد النحر أنكره عليه زيد فلما أخبره ابن عباس عن المرأة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمرها بذلك فسألها فأخبرته فصدق المرأة ورأى أن حقا عليه أن يرجع عن خلاف ابن عباس وما لابن عباس حجة غير خبر المرأة أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس ان فوفا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس موسى بنى اسرائيل فقال ابن عباس كذب عدو الله أخبرني أبي بن كعب قال خطبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم ذكر حديث موسى والخضر بشئ يدل على أن موسى بنى اسرائيل هو موسى صاحب الخضر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فابن عباس مع فقهه وورعه ثبت خبر أبي بن كعب وحده عن

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى يكذب به امرأ من المسلمين اذ حدثه أبي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما فيه دلالة على أن موسى بن اسرائيل صاحب الخضر أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد عن ابن جريج عن عامر بن مصعب أن طاوساً أخبره أنه سأل ابن عباس عن الركعتين بعد العصر فنهاهما عنهما قال طاوس فقلت ما أدعهما فقال ابن عباس وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرأى ابن عباس الحجة قائمة على طاوس بخبره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودله بتلاوة كتاب الله عز وجل على أن فرضاً عليه أن لا يكون له الخيرة اذا قضى الله ورسوله أمراً وطاوس حينئذ انما يعلم قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بخبر ابن عباس وحده ولم يدفعه طاوس بأن يقول هذا خبرك وحده فلا أثبتته عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه قد يمكن فيه أن ننسى فان قال قائل كره أن يقول هذا لابن عباس فان عباس أفضل من أن يتوقى أحد أن يقول له حقاراً وقد نهاهما عن الركعتين بعد العصر فأخبره أنه لا يدعهما قبل أن يعلمه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنهما أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال كذا الخبر ولا يرى بذلك بأساً حتى زعم رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنهما فتركتاها من أجل قول رافع ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان عمر كان ينتفع بالخبرة ويراها حلالاً ولم يتوسع اذا خبره واحد لا يهتم به عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه نهى عنهما أن يخبر بعد خبره ولا يستعمل رأيه مع ما جاء عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يقول ما عاب علينا هذا أحد ونحن نعمل به الى اليوم وفي هذا ما بين أن العمل بالشئ بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا لم يكن بخبر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يوهن الخبر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن غطاء ابن يسار أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى بهذا بأساً فقال أبو الدرداء من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويخبرني عن رأيه لا بأساً كذلك بارض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم على معاوية بخبره فلما لم يرد ذلك معاوية فارق أبو الدرداء الأرض التي هو بها اعظاماً لاندرك خبر ثقة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبرنا أن أبا سعيد الخدري لقي رجلاً فأخبره عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئاً فذكر الرجل خبراً يخالفه فقال أبو سعيد الخدري والله لا آوئى وإياك سقف بيت أبداً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يرى أن ضيقاً على الخبر أن لا يقبل خبره وقد ذكر خبراً يخالف خبر أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن في خبره وجهان أحدهما يحتمل به خلاف خبر أبي سعيد الخدري والآخر لا يحتمله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني من لا أتهم عن ابن أبي ذئب قال أخبرني محمد بن خفاف قال ابنت غلاماً فاستغلاته ثم ظهرت منه على عيب فخاضت فيه إلى عمر بن عبد العزيز فقضى لي برده وقضى علي برد غلته فأتيت عروة بن الزبير فأخبرته فقال أروح اليه العشي فأخبره أن عائشة رضى الله عنها أخبرتني أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في مثل هذا أن الخراج بالضممان فجعلت إلى عمر فأخبرته بما أخبرني عروة عن عائشة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال عمر فإيسر على من قضاء قضيته والله يعلم أني لم أرد فيه الا الحق فبلغتني فيه سنة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأردت قضاء عمر وأنفذت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فراح اليه عروة فقضى لي أن آخذ الخراج من الذي قضى به علي له وأخبرني من لا أتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال قضى سعد بن ابراهيم على رجل بقضية برأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن فأخبرته عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد لبيعة هذا ابن أبي ذئب وهو عندي ثقة يخبرني عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف ما قضيت به فقال له ربيعة قد اجتهدت ومضى

حكمت فقال سعد وأجيباً أنفذ قضاء سعد بن أم سعد وأرذ قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بل أرد
قضاء سعد بن أم سعد وأنفذ قضاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فدعا سعد بكتاب القضية فشقه وقضى
للقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني أبو حنيفة حماد بن الفضل (١) الشهابي قال حدثني
ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال عام الفتح من
قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين أن أحب أخذ العقل وإن أحب فله القود قال أبو حنيفة فقلت لابن أبي
ذئب أتأخذ به هذا يا أبا الحرث فضرب صدره وصاح علي صياحاً كثيراً وقال مني وقال أحدنا عن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتقول أتأخذ به نعم آخذ به وذلك الغرض علي وعلي من سمعه أن الله
تعالى اختار محمد صلى الله تعالى عليه وسلم من الناس فهذا همهم وعلي يديه واختار لهم ما اختار له وعلي
لسانه فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو داحرين لا يخرج مسلم من ذلك قال وما سكت حتى ثبت أن يسكت
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث يكتفي بعض هذا منها ولم يزل سبيل سلفنا
والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذه السبل وكذلك حكى لنا عن حكى لنا عن أهل العلم بالبلدان (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى ووجدنا بالمدينة سعيداً يقول أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم في الصرف فيثبت حديثه سنة ويقول حدثني أبو هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيثبت
حديثه سنة ويروي عن الواحد غيرهما فيثبت حديثه سنة ووجدنا عروة يقول حدثني عائشة رضي الله
تعالى عنها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمان فيثبت سنة ويروي عنها عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيئاً كثيراً فيثبت سنة سنناً يحل بها ويحرم وكذلك وجدنا يقول حدثني أسامة
ابن زيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويقول حدثني عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم وغيرهما فيثبت خبر كل واحد منهم على الانفراد سنة ثم وجدنا أيضاً يصير إلى أن يقول حدثني
عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر ويقول حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر
ويثبت كل واحد من هذا خبراً عن عمر ووجدنا القاسم بن محمد يقول حدثني عائشة رضي الله تعالى عنها
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويقول في حديث غيره وحدثني ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم ويثبت خبر كل واحد منهم على الانفراد سنة ويقول حدثني عبد الرحمن بن مجمع ابن يزيد بن جارية
عن خنساء بنت خدام عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيثبت خبرها سنة وهو خبر امرأته واحدة ووجدنا
علي بن الحسين يقول أخبرني عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فيثبت سنة ويثبتها الناس بخبره سنة ووجدنا كذلك محمد بن علي بن الحسين
يخبر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيثبت كل ذلك سنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووجدنا محمد بن جبير
ابن مطعم ونافع بن جبير بن مطعم وي زيد بن طلحة بن ركانة ومحمد بن طلحة بن ركانة ونافع بن جبير بن عبد زيد
وأباسلمة بن عبد الرحمن بن عوف وجديد بن عبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبد الله بن عوف ومصعب بن
سعد بن أبي وقاص وأبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وخارجة بن زيد بن ثابت وعبد الرحمن بن كعب
ابن مالك وعبيد الله بن أبي قتادة وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار وغيرهم من محدثي أهل المدينة كلهم
يقول حدثني فلان لرجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن النبي عليه الصلاة والسلام أو من
التابعين عن رجل من أصحاب النبي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويثبت ذلك سنة (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ووجدنا عطاء وطاوساً ومجاهداً وابن أبي مليكة وعكرمة بن خالد وعبيد الله بن أبي زيد
وعبيد الله بن باباه وابن أبي عمار ومحمد بن المنكدر ومحمد بن المكيين ووجدنا وهب بن منبه باليمن هكذا
ومكحول بالشام وعبد الرحمن بن غنم والحسن ومحمد بن سيرين بالبصرة والاسود وعلقمة والشعبي بالكوفة

(١) الشهابي في جميع
النسخ التي بيدنا رأينا
في الخلاصة أنه الشهابي
ولعله الصواب وما هنا
تخريف عنه كتبه

محمده

ومحمد بن النّاس وأعلامهم بالامصار كلهم يحفظ عنه تثبيت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والانتفاء اليه والافتاء به ويقبله كل واحد منهم عن فوقه ويقبله عنه من تحته ولو جاز لا حد من الناس أن يقول في علم الخاصة أجمع المسلمون قديما وحديثا على تثبيت خبر الواحد والانتفاء اليه بأنه لم يعلم أحد من فقهاء المسلمين الا وقد ثبت جازي ولكن أقول لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد لما وصفت من أن ذلك موجود على كلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان شبه على رجل بأن يقول قدر روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حديث كذا وكذا وكان فلان يقول قولنا يخالف ذلك الحديث فلا يجوز عندي على عالم أن يثبت خبر واحد في كثير فيحبل به ويحترمه ويرد مثله الامن جهة أن يكون عنده حديث يخالفه فيكون ماسع ومن سمع منه أو وثق عنده ممن حدثه بخلافه أو يكون من حديثه ليس يحافظ أو يكون منهم ما عنده أو يتهم من فوقه ممن حدثه أو يكون الحديث محتملا معنيين فيتأول فيذهب الى أحد هما دون الآخر فأما أن يتوهم متوهم أن فقيها عاقلا ثبت سنة بخبر واحد مرة ومرارا ثم يدعيها بخبر مثله أو وثق بلا واحد من هذه الوجوه التي يشبه بالتأويل فيها كما يشبه على المتأولين في القرآن أو تهمة المخبر أو علم بخبر بخلافه فلا يجوز أن شاء الله تعالى فان قال قائل قل فقيه في بلد الا وقد روى كثيرا يأخذ به وقيل لا يتركه فلا يجوز عليه الامن الوجوه التي وصفت أو من أن يروى عن رجل من التابعين أو من دونهم قول لا يلزمه الاخذ به فيكون انما روى ما لمعرفة قوله لا لأنه حجة عليه ووافقه أو خالفه فان لم يسلك واحدا من هذه السبل فيعذر بعضها فقد أخطأ خطأ عظيما لا عذر له فيه عندنا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل هل يفترق معنى قولك حجة قيل له ان شاء الله تعالى نعم فان قال فابن ذلك قلنا أما ما كان فيه نص كتاب بين أو سنة مجتمع عليها فالعذر فيه مقطوع ولا يسع الشك في واحد منهما ومن امتنع من قبوله استتيب فأما ما كان من سنة من خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه فيكون الخبر محتملا للتأويل وجاء الخبر فيه من طريق الانفراد فالجدة فيه عندي أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم رد ما كان منصوصا منه كما يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول لأن ذلك احاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولو شك في هذا شك لم نقل له تب وقلنا ليس لك ان كنت عالما أن تشك كما ليس لك الآن تقضي بشهادة الشهود العدول وان أمكن فيهم الغلط ولكن تقضي بذلك على الظاهر من صدقهم والله ولي ما غاب عنك منهم (قال) فقال فهل يقوم بالحديث المنقطع حجة على من علمه وهل يختلف المنقطع أو هو وغيره سواء (قال) فقلت له المنقطع يختلف فن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من التابعين حديث حديثا منقطعاً عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اعتبر عليه بامور منها أن ينظر الى ما أرسل من الحديث فان شركه فيه الحفاظ المأمونون فاستندوا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه وان انفرد بارسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرده من ذلك ويعتبر عليه بان ينظر هل يوافقه مرسل غيره من قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة تقوى له مرسله وهي أضعف من الاولى فان لم يوجد ذلك نظر الى ما روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولاً له فان وجد يوافق ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله الا عن أصل يصح والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك ان وجد دعواً من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم يعتبر عليه بان يكون اذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكون اذا شرك أحد من الحفاظ في حديث لم يخالفه فان خالفه ووجد حديثه أنقص كانت في هذه دلالة على صحة مخرج حديثه ومتى خالف ما وصفت أضرب بحديثه حتى لا يسع أحد منهم

قبول مرسله واذا وجدت الدلائل بصفحة حديثه بما وصفت أحيانا أن نقبل مرسله ولا نستطيع أن نزع
 أن الحجة تثبت بثبوتها بالمصل وذلك أن معنى المنقطع مغيب يحتمل أن يكون حمل عن يرغب عن الرواية
 عنه اذا سمى وان بعض المنقطعات وان وافقه مرسل مثله فقد يحتمل أن يكون مخرجهما واحدا من
 حيث لو سمى لم يقبل وان قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قال رأيته لو وافقه لم يدل
 على صحة مخرجه الحديث دلالة قوية اذا نظر فيها ويمكن أن يكون انما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوافقه ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم فلا أعلم منهم واحدا يقبل مرسله لأمور أحدها أنهم أشد تحوزا فيمن يروون عنه والآخر
 أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسوا بضعف مخرجه والآخر كثرة الاحالة في الاخبار واذا كثرت الاحالة
 في الاخبار كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خبرت بعض من
 خبرت من أهل العلم فرأيتهم أتوا من خصلة وضدّها رأيت الرجل يقنع بيسير العلم أو يريد أن لا يكون
 مستفيد الا من جهة قديتر كه من مثلها أو أريج فيكون من أهل التقصير في العلم ورأيت ممن عاب هذا
 السبيل ورغب في التوسع في العلم من دعاه ذلك الى القبول عن لو أمسك عن القبول عنه كان خيرا له ورأيت
 الغفلة قد تدخل على أكثرهم فيقبل عن يرد مثله وخير امته وتدخل عليه فيقبل عن يعرف ضعفه اذا وافق
 قول لا يقوله ويرد حديث الثقة اذا خالف قول لا يتوله وتدخل على بعضهم من جهات ومن نظري في العلم بخبرة
 وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها (قال) فلم فرقت بين كبار
 التابعين المتقدمين الذين شاهدوا أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبين من شاهد بعضهم دون
 بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لبعدها حالة من لم يشاهد أكثرهم (قال) فلم لا تقبل المرسل
 منهم ومن كل فقيه دونهم (فقلت) لما وصفت (قال) فهل تجد حديثا تبلغ به رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم مرسل عن ثقة لم يقل أحد من أهل الفقه به (قلت) نعم أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر أن
 رجلا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي مالا وعيالا وان لا بي مالا وعيالا وانه يريد
 أن يأخذ مالي فيطعمه عياله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنت ومالك لابيك (فقال) أما نحن
 فلا نأخذ بهذا ولكن من أصحابك من يأخذ به (قلت) لا لأن من أخذ بهذا جعل الأب الموسر أن يأخذ
 مال ابنه (قال) أجل وما يقول بهذا أحد فلم خالفه الناس (قلت) لانه لا يثبت عن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم وأن الله تعالى لما فرض للأب ميراثه من ابنه فجعله كوارث غيره وقد يكون أقل حظا من كثير من
 الورثة دل ذلك على أن ابنه مالك للمال دونه (قال) فمحمد بن المنكدر عندكم غاية في الثقة (قلت) أجل
 والفضل في الدين والورع ولكنك الاندري عن قبل هذا الحديث وقد وصفت لك الشاهدين العدلين يشهدان
 على الرجلين فلا تقبل شهادتهما حتى يعدلاهما أو يعدل لهما غيرهما (قال) فتدكر من حديثكم مثل هذا
 (قلت) نعم أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر رجلا
 ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة فلم يقبل هذا لانه مرسل ثم أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن شهاب
 عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا الحديث وابن شهاب عندنا امام في
 الحديث والتحبير وثقة الرجال وانما يسمى بعض أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام ثم كبار التابعين ولا
 نعلم محدثا يسمى أفضل ولا أشهر ممن يحدث عنه ابن شهاب (قال) فابانراهم في قبوله عن سليمان بن أرقم
 (قلت) رأي رجلا من أهل المروعة والعلم والعقل فقبل عنه وأحسن الظن به فسكت عن اسمه لما لانه أصغر
 منه ولما لم يغير ذلك وسأله معمر عن حديثه عنه فأسنده فلما أمكن في ابن شهاب أن يكون يروى عن
 سليمان بن أرقم مع ما وصفت به ابن شهاب لم يؤمن مثل هذا على غيره (قال) فهل تجد لرسول الله صلى الله

تعالى عليه وسلم سنة ثابتة من جهة الاتصال خالفها الناس كلهم (قلت) لا ولكن قد أجد الناس مختلفين فيها منهم من يقول بها ومنهم من يقول بخلافها فأما سنة ثابتة يكونون مجتمعين على القول بخلافها فلم أجد هفاط كما وجدت المرسل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أنت تسأل عن الحجة في رد المرسل ورده ثم تجاوزت رد المسند الذي يلزمك عندنا الاخذ به

(باب الإجماع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل قد فهمت مذهبك في أحكام الله عز وجل ثم أحكام رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأن من قبل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعن الله قبل بأن الله افترض طاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وقامت الحجة بما قلت بأن لا يحل لمسلم علم كتابا ولا سنة أن يقول بخلاف واحد منهما وقد علمت أن هذا فرض الله عز وجل فاجتنب في أن تتبع ما اجتمع الناس عليه مما ليس فيه نص حكم الله عز وجل ولم يحكوه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنزعهم ما يقول غيرك أن إجماعهم لا يكون أبدا الا على سنة ثابتة وان لم يحكوها (فقلت) له أما ما أجمعوا عليه فذكروا أنه حكاية عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف قالوا ان شاء الله تعالى وأما ما لم يحكوه فاحتمل أن يكونوا قالوه حكاية عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واحتمل غيره فلا يجوز أن نعد له حكاية لأنه لا يجوز أن يحكي الاسموعا (١) ان حكى أحدا شيئا بوجهه يمكن فيه غير ما قال فكنا نقول بما قالوا به اتباعا لهم ونعلم أنهم (٢) اذا كانت سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تعزب عن عامتهم وقد تعزب عن بعضهم ونعلم أن عامتهم لا تجمع على خلاف لسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا على خطأ ان شاء الله تعالى (قال) فهل من شيء يدل على ذلك ويشده (فقلت) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال نضر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها فرب حامل فقه غير فقيهه ورب حامل فقه الى من هو أفقه منه ثلاث لا يغلّ عليهن قلب مسلم خلاص العمل لله تعالى ونصيحة المسلمين ولزوم جماعة المسلمين فان دعوتهم تحيط من ورائهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن أبي ليلى عن سليمان بن يسار عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قام بالجارية خطيبا فقال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قام فينا كقباي فيكم فقال أكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يظهر الكذب حتى إن الرجل ليحلف ولا يستحلف ويشهد ولا يستشهد إلا في سره أن يسكن بمجوحة الجنة فليلزم الجماعة فان الشيطان مع القد وهو من الاثنين أبعد ولا يخلون رجل باهراة فان الشيطان ثالثهما ومن سرتة حسنته وساءتة سيئته فهو مؤمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى (قال) فسامعني أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يلزم جماعةهم (قلت) لا معنى له الا الواحد (قال) وكيف لا يحتمل الا واحدا (قلت) اذا كانت جماعةهم متفرقة في البلدان فلا يقدر أحد أن يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين وقد وجدت الأبدان تكون مجتمعة من المسلمين والكافرين والأتقياء والفجار فلم يكن في لزوم الأبدان معنى لأنه لا يمكن ولان اجتماع الأبدان لا يصنع شيئا فلم يكن للزوم جماعةهم معنى الا ما عليه جماعةهم من الخيل والتحريم والطاعة فيهما ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزوم جماعةهم ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعةهم التي أمر بلزومها وانما تكون الغفلة في الفرقة فأما الجماعة فلا يكون فيها كافة غفلة عن معنى كتاب الله تعالى ولا سنة ولا قياس ان شاء الله تعالى

(باب اثبات القياس والاجتهاد وحيث يجب القياس ولا يجب ومن له أن يقيس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى (فقال) فن أين قلت يقال بالقياس فيما لا كتاب فيه ولا سنة ولا إجماع

قوله ان حكى أحد الخ
هكذا في بعض النسخ
وفي أخرى ولا يجوز أن
يحكي أحد الخ اه
(٢) قوله اذا كانت الخ
كذا في جميع النسخ
وانظر ابن جواب اذا
كتبه صححه

وانما القياس نص خبر لازم (قلت) لو كان القياس نص كتاب أو سنة قيل في كل ما كان فيه نص كتاب
 هذا حكم الله في كتابه وفي كل ما كان فيه نص سنة قيل هذا حكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم
 يقل له قياس (قال) فما القياس أهو الاجتهاد أم هما مقتزمان (قلت) هما اسمان لمعنى واحد (قال)
 وما جماعهما (قلت) كل ما نزل بعلم فقيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة وعليه اذا كان
 فيه بعينه حكم اتباعه واذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد والاجتهاد القياس
 (قال) أفرأيت العالمين اذا قاسوا على احاطة منهم من أنهم أصابوا الحق عند الله تعالى (قلت) وهل
 يسعهم أن يختلفوا في القياس وهل كفوا كل أمر من سبيل واحد أو من سبيل متفرقة وما الحجة في أن لهم
 أن يقيسوا على الظاهر دون الباطن وأندب سعيهم أن يتفرقوا وهل يختلف ما كفوا في أنفسهم وما كفوا
 في غيرهم ومن الذى له أن يجتهد في قياس في نفسه دون غيره والذى له أن يقيس في نفسه وغيره (قال)
 الشافعي رحمه الله تعالى فقلت له العلم من وجوده احاطة في الظاهر والباطن ومنه حق في الظاهر
 فالاحاطة منه ما كان نص حكم لله تعالى أو سنة لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم نقلتها العامة عن العامة
 فهذان السبيلان اللذان يشهد بهما فيما أحل أنه حلال وفيما حرم أنه حرام وهذا الذى لا يسع أحدنا عندنا
 جهله ولا الشك فيه وعلم الخاصة سنة من خبر الخاصة تعرفها العلماء ولا تكلفها غيرهم وهي موجودة فيهم
 أو في بعضهم بصدق الخاص المخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بها وهذا لازم لأهل العلم أن
 يصيروا اليه وهو الحق في الظاهر كما يقبل بشاهدين وذلك حق في الظاهر وقد يمكن في الشاهدين الغلط
 وعلم اجماع وعلم اجتهاد بقياس على طلب اصابة الحق فذلك حق في الظاهر عند قائسه لا عند العامة من
 العلماء ولا يعلم الغيب فيه الا الله تعالى واذا طلب العلم فيه بالقياس فقيس بهما اتفق القائلون في أكثره
 وقد نجدهم يختلفون والقياس من وجهين (أحدهما) أن يكون الشيء في معنى الاصل فلا يختلف
 القياس فيه وأن يكون الشيء في الاصول أشباه ذلك يلحق بأولاهيه وأكثرها شبيه فيه وقد يختلف
 القائلون في هذا (قال) فأوجدني ما أعرف به العلم من وجهين أحدهما احاطة بالحق في الظاهر
 والباطن والاخر احاطة بحق في الظاهر دون الباطن مما أعرف (قلت) له أرايت اذا كنا في المسجد
 الحرام نرى الكعبة أكلفنا أن نستقبلها باحاطة قال نعم قلت وحين فرضت علينا الصلوات والزكاة والحج
 وغير ذلك أكلفنا الاحاطة في أن نأتى بها علينا باحاطة قال نعم قلت وحين فرض علينا أن نجد الزانى مائة
 ونجلد الفاذف ثمانين ونقتل من كفر بعد اسلامه ونقطع من سرق أكلفنا أن نفعل هذا عن ثبت عليه
 باحاطة حتى نعلم اننا قد أخذنا منه قال نعم قلت واستوى ما كلفنا في أنفسنا وغيرنا اذا كنا نركه من أنفسنا
 بأننا نعلم منها ما لا يعلم غيرنا ومن غيرنا ما لا يدركه علمنا عيانا كادرا كمال العلم في أنفسنا قال نعم قلت وكلفنا في
 أنفسنا أينما كنا أن نتوجه الى البيت بالقبلة قال نعم قلت أفوجدنا على احاطة من أنافد أصبنا البيت
 بتوجهنا قال أما كما وجدتك حين كنتم ترون البيت فلا وأما أنتم فقد أدبتم ما كلفتم قلت والذى
 كلفنا في طلب العين المغيب غير الذى كلفنا في طلب العين المشاهد قال نعم قلت وكذلك كلفنا أن نقبل
 عدل الرجل على ما يظهر لنا منه ونناكحه ونوارثه على ما يظهر من اسلامه قال نعم قلت وقد يكون غير عدل
 في الباطن قال قد يمكن هذا فيه ولكن لم يكفوا فيه الا الظاهر قلت وحلال لنا أن نساكحه ونوارثه ونخير
 شهادته ومحرم علينا بالظاهر وحرام على غيرنا ان علم منه أنه كافر الا قتله ومنعه المساكحة والموارثة وما
 أعطيناه قال نعم قلت ونجد الفرض علينا في الرجل الواحد مختلفا على مبلغ علمنا وعلم غيرنا قال نعم وكذلككم
 يؤذى ما عليه على قدر علمه قلت فهكذا قلنا لك فيما ليس فيه نص حكم لازم وانما نطلب بالاجتهاد بقياس وانما
 كلفنا فيه الحق عندنا قال أفوجدك تحكم بأمر واحد من وجوه مختلفة قلت نعم اذا اختلفت أسبابه
 (قال) فاذا كرمه شيئا (قلت) فديقر الرجل عندى على نفسه بالحق لله أو لبعض الأكرمين فأخذه ما قراره

ولا يقر فأخذه بيينة تقوم عليه ولا تقوم عليه فيدعي عليه فأمره بأن يحلف ويبرأ فبئس ما أمر خصمه
بأن يحلف وأخذه بما حلف عليه خصمه إذا أبي اليمين التي تبرئه ونحن نعلم أن إقراره على نفسه أشحه على
ماله وأنه يخاف ظلمه بالشح عليه أصدق عليه من شهادة غيره لأن غيره قد يغلط ويكذب عليه وشهادة العدول
عليه أقرب من الصدق من امتناعه عن اليمين ويمين خصمه وهو غير عدل فأعطى منه بأسباب بعضها أقوى
من بعض (قال) هذا كله هكذا غير أنا إذا نكل عن اليمين أعطينا منه بالنكول (قلت) فقد أعطيت
منه بأضعف مما أعطينا منه (قال) أجل ولكني أخالفك في الأصل (قلت) وأقوى ما أعطيت به منه
إقراره قال وقد يمكن أن يقرب بحق لسلم ناسياً أو غالطاً فأخذه به (قال) أجل ولكنك لم تكلف إلا هذا
قلت أفلس ترائي كلفت الحق من وجهين أحدهما حق بالظاهر والباطن والاخر حق
بالظاهر دون الباطن (قال) بلى ولكن هل تجد في هذا قوة بكباب أو سنة (قلت) نعم ما وصفت لك مما
كلفت في القبلة وفي نفسي وفي غيري قال الله تعالى ولا تحيطون بشئ من علمه إلا بما شاء فأناهم من علمه
ما شاء وكما شاء لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب وقال عز وجل لنبيه عليه الصلاة والسلام يسألونك
عن الساعة أيان مرساها فيم أنت من ذكراها إلى ربك منتهاها أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة
قال لم يزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسأل عن الساعة حتى أنزل الله عز وجل فيم أنت من ذكراها
فانتهى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال الله عز وجل قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب
إلا الله وقال تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث إلى آخر السورة (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى فالناس متعبدون بأن يقولوا ويفعلوا ما أمروا به ويتنوها إليه لا يجاوزونه لأنهم لم يعطوا أنفسهم
شيأ إلا ما هو عطاء الله تعالى فنسأل الله تعالى عطاء مؤدياً لحقه موجبا لمزيد

(باب الاجتهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى (قال) أفجد تجوز ما قلت من الاجتهاد مع ما وصفت فتذكره (قلت)
نعم استدل لا بقول الله عز وجل ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا
وجوهكم شطره (قال) فما شرطه (قلت) تلقاه قال الشاعر

ان العسير بهاء مخا مرها * فشطرها بصير العينين محسور

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالعلم يحيط أن من توجه تلقاء المسجد الحرام من نأت داره عنه على صواب
بالاجتهاد للتوجه إلى البيت بالدلائل عليه لأن الذي كلف العباد التوجه إليه وهو لا يدري أصاب بتوجهه
قصد المسجد الحرام أو أخطأ وقد يري دلائل يعرفها فيتوجه بقدر ما يعرف ويعرف غيره دلائل غيرها
فيتوجه بقدر ما يعرف وإن اختلف توجههما (قال) فإن أجزت لك هذا أجزت لك في بعض الحالات
الاختلاف (قلت) فقل فيه ما شئت (قال) أقول فيه لا يجوز (قلت) فهو أنا وأنت ونحن بالطريق
عالمان قلت هذه القبلة وزعت خلافاً على أيها يتبع صاحبه (قال) ما على واحد منا أن يتبع صاحبه
(قلت) فما يجب عليهم ما (قال) ان قلت لا يجب عليهم أن يصلوا حتى يعلما بأحاطة فهم لا يعلمان أبداً
المغيب بأحاطة وهما إذا بدعان الصلاة أو رفع عنهما فرض القبلة فيصليان حيث شآء ولا أقول واحداً من
هذين وما أجذباً من أن أقول يصلي كل واحد منهما كما يري ولم يكلفا غير هذا أو أقول كلفا الصواب في
الظاهر والباطن ووضع عنهما الخطأ في الباطن دون الظاهر (قلت) فأبهم ما قلت فهو حجة عليك لأنك
فرقت بين حكم الظاهر والباطن وذلك الذي أنكرت علينا وأنت تقول إذا اختلفتم قلت ولا بد أن يكون
أحدهما مخطئاً (قال) أجل (قلت) فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم أن أحدهما مخطئ (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وقد يمكن أن يكونا معاً مخطئين وقلت له وهذا يلزمك في الشهادات وفي القياس (قال) وما

قوله ان العسير الخ أو رده
الجوهري في الصحاح
وصاحب اللسان بلفظ
العسير بالراء ومحسور
بالحاء المهملة قبل السين
وفسر في اللسان العسير
بالناقصة التي ركبت قبل
أن تراض والمحسور
الكليل كالحسير وبهذا
تعلم أن ما وقع في نسخ
الرسالة من العسير
بالموحدة ومسحور أو
مسحور كل هذا من
تخريف النسخ كتبه

أجدمن هذا ابد اولكني أقول هو خطأ موضوع (قلت) له وقال الله عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم
الى قوله هديا بالغ الكعبة فأمرهم بالمثل وجعل المثل الى عدلين يحكمون فيه فلما حرم ما كول الصيد عاما
كانت لذوات الصيد أمثال على الأبدان فحكم من حكم من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على
ذلك ففقد في الضبع بكش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة والعلم يحيط انهم
أرادوا في مثل هذا المثل بالبدن لا بالقيم ولو حكموا على القيم اختلفت أحكامهم لاختلاف أثمان الصيد في
البلدان وفي الأزمان وأحكامهم فيها واحدة والعلم يحيط أن اليربوع ليس بمثل الجفرة في البدن ولم يكن
كانت أقرب الاشياء منه شها جعلت مثله وهذا من القياس يتقارب بتقارب العنزم من الطي ويبعد قليلا
بعد الجفرة من اليربوع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما كان المثل في الأبدان في الدواب من الصيد
دون الطائر لم يحز فيه الا ما قاله الله تعالى أعلم من أن ينظر الى المقتول من الصيد فيحزى بأقرب الاشياء
شها منه في البدن فاذا فات منها شيء رفع الى أقرب الاشياء شها كما فانت الضبع العنز رفعت الى الكبش
وصغر اليربوع عن العناق لخفض الى الجفرة وكان طائر الصيد لا مثل له في النعم لاختلاف خلقته فحزى
القيمة جبرا وقياسا على ما كان ممنوعا لانسان فاتفقه انسان فعليه قيمة لما حكمه والحكم بالقيمة مجتمع في أنه
يقوم بقيمة يومه وبلده ويختلف في الأزمان والبلدان حتى يكون الطائر يبلد ثمن درهم وفي البلد الآخر ثمن
بعض درهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمرنا بإجازة شهادة العدل واذا شرط علينا أن نقبل العدل
ففيه دلالة على أن نرد ما خالفه وليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غير العدل في بدنه ولا لفظه وانما علامة
صدقه بما يختبر من حاله في نفسه فاذا كان الاغلب من أمره ظاهرا خير قبل وان كان فيه تقصير عن بعض
أمره لانه لا يعزى أحدا رأينا من الذنوب فاذا اخلط الذنوب والعمل الصالح فليس فيه الا الاجتهاد على الاغلب
من أمره بالتمييز بين حسنه وقيسه واذا كان هكذا فلا بد من أن يختلف المجتهدون فيه واذا ظهر حسنه
فقبلنا شهادته بخلاف ما غيرنا فعلم منه ظهور رسيته كان عليه رده وقد حكم الحاكم في أمر واحد بر وقبول
وهذا اختلاف وليس هذا اختلافا ولكن كل قد فعل ما عليه (قال) أفتدكر حديثا في تجويز الاجتهاد
(قلت) نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن بسر بن
سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال وأخبرنا عبد العزيز
عن يزيد بن الهاد قال حدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي هريرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال هذمه رواية منفردة بردها على وعليك
غيري وغيرك ولغيري عليك فيها موضع مطالبة (قلت) نعم ونحن وأنت ممن يثبتها قال نعم (قلت) فالذين
يردونها يتكلمون بما وصفنا من تثبيتهم أو غيره وقلت فأين موضع المطالبة فيها فقال فقد سمي رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم فيما روي عنه من الاجتهاد خطأ وصوابا فقلت فذلك الحجة عليك قال وكيف
فقلت اذا ذكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه يثاب على أحدهما أكثر مما يثاب على الآخر ولا يكون
الثواب فيما لا يسع ولا الثواب في الخطا الموضوع لانه لو كان اذا قيل له اجتهد على الظاهر فاجتهد كما أمر
على الظاهر كان خطأ مرفوعا كما قلت كانت العقوبة في الخطا فيما نرى والله تعالى أعلم بأولي به وكان
أكثر أمره أن يعفركه ولم يشبه أن يكون له ثواب على خطأ لا يسعه وفي هذا دليل على ما قلنا انه انما كلف
في الحكم الاجتهاد على الظاهر دون المغيب والله تعالى أعلم (قال) ان هذا يحتمل أن يكون كما قلت
ولكن ما معنى صواب وخطا (قلت) له مثل معنى استقبال الكعبة يصيبها من رآها باحاطة ويقعزها من
غابت عنه بعد أو قرب منها فيصيبها بعض ويخطئها بعض فنفس التوجه يحتمل صوابا وخطأ اذا قصدت
بالاخبار عن الصواب والخطا قصد أن يقول فلان أصاب قصد ما طلب ولم يخطئه وفلان أخطأ قصد ما طلب

وقد جهد في طلبه (فقال) هذا هكذا أفرأيت الاجتهاد يقال له صواب على غير هذا المعنى (قلت) نعم على
 انما كاف فيما غاب عنه الاجتهاد فاذا فعل فقد أصاب بالاتباع عما كاف وهو صواب عندده على الظاهر
 ولا يعلم الباطن الا الله تعالى ونحن نعلم أن المختلفين في القبلة وأن أصابا بالاجتهاد اذا اختلفا يريدان عينا
 لم يكونا محيين للعين أبدا ومصيبان في الاجتهاد وهكذا ما وصفتنا في الشهود وغيرهم (قال) أفيجوز أن
 يقال صواب على معنى خطأ على الآخر (قلت) نعم في كل ما كان مغيبا (قال) أفتوجدني مثل هذا
 (قلت) ما أحسب أن هذا يوضح بأقوى من هذا (قال) فاذا كرغبه (قلت) أحل الله لنا أن ننسكح من
 النساء مثنى وثلاث ورباع وما ملكت أعيانا وحرمت الأمهات والبنات والاخوات (قال) نعم (قلت) فلو
 أن رجلا اشتري جارية فاستبرأها أيحل له اصابتها قال نعم قلت فأصابها وولدت له دهرًا ثم علم أنها أخته
 كيف القول فيه (قال) قد كان ذلك حلالا له حتى علم بها فلا يحل له أن يعود اليها (قلت) فيقال لك هي
 امرأته واحدة حلال له حرام عليه بغير شيء أحدثه هو ولا أحدثته هي قال أما في المغيب فلم تزل أخته أولا
 وأخرا وأما في الظاهر فكانت له حلالا ما لم يعلم وحراما عليه حين علم وقال ان غيرنا يقول لم يزل آثما باصابتها
 ولكنه ما ثم مرفوع عنه (فقلت) الله أعلم وأيهما كان فقد فرقوا فيه بين حكم الظاهر والباطن وألغوا
 المأثم عن المجتهد على الظاهر وان أخطأ عندهم ولم يلغوه عن العابد قال أجل فقلت له مثل هذا الرجل
 ينسكح ذات محرم منه وهو لا يعلم وخامسة وقد بلغه وفاة رابعة كانت زوجة له وأشباه لهذا فقال نعم أشباه
 هذا كثير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال انه ليمين عندهم بثبت الرواية منهم أنه لا يكون الاجتهاد
 أبدا الا على طلب عين قائمة معينة بدلالة وأنه قد يسع الاختلاف من له الاجتهاد (قال) فكيف الاجتهاد
 (قلت) ان الله تعالى من على العباد بعبادته فدلهم بها على الفرق بين المختلف وهذا هم السبيل الى الحق نصا
 ودلالة (قال) فمثل من ذلك شيئا (قلت) نصب الله لهم البيت الحرام وأمرهم بالتوجه اليه اذ أرادوه وتأخيه
 اذ اغابوا عنه وخلق لهم سماء وأرضا وشمسًا وقرا ونجوما وبحارا ورياحا وجبالا فقال تعالى وهو الذي
 جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون فأخبر أنهم
 يهتدون بالنجوم والعلامات فكأنوا يعرفون عنه جهة البيت بمعونته لهم وتوقيفه اياهم بان قدر آه من رآه منهم
 في مكانه وأخبر من رآه منهم من لم يره منهم وأبصر ما يهتدون به اليه من جبل يقصد قصده وأنجم يؤتم به وشمال
 وجنوب وشمس يعرف مظهرها ومغربها وأين تكون من المصلي بالعشي وبحور كذلك فكان عليهم
 تكلف الدلالات بما خلق لهم من العقول التي ركبها فيهم ليقتصدوا قصد التوجه للعين التي فرض عليهم
 استقبالها فاذا طلبوها اجتهدوا بعقولهم وعلمهم بالدلائل بعد استعانة الله تعالى والرغبة اليه في توقيفه
 فقد أدوا ما عليهم وأبان لهم أن فرضه عليهم التوجه شطر المسجد الحرام والتوجه شطره لا اصابة البيت
 بعينه بكل حال

(باب الاستحسان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يكن لهم اذا كان لا يمكنهم الاحاطة في الصواب امكن من عين البيت
 أن يقولوا توجه حيث رأينا بدلالة قال فهذا كما قلت والاجتهاد لا يكون الا على مطلوب والمطلوب أبدا
 لا يكون الا على عين قائمة تطلب بدلالة يقصد بها اليه أو تشبيهه على عين قائمة وهذا يبين أن حراما على أحد
 أن يقول بالاستحسان اذا خالف الاستحسان الخبر والخبر من الكتاب والسنة عين يتوخى معناها المجتهد
 ليصيبه كما أن البيت يتوخاه من غاب عنه ليصيبه أو قصده بالقياس وأن ليس لاحد أن يقول الامن جهة
 الاجتهاد والاجتهاد ما وصفت من طلب الحق (قال) فهل تجيز أن يقول الرجل أستحسن بغير قياس
 (قلت) لا يجوز هذا عندى والله تعالى أعلم لاحد وانما كان لاهل العلم أن يقولوا دون غيرهم لان يقولوا

في الخبر باتباعه وفيما ليس فيه الخبر بالقياس على الخبر ولو جاز تعطيل القياس جاز لاهل العقول من غير
 أهل العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبر بما يخبرهم من الاستحسان وان يقول بغير خبر ولا قياس لغير جائز
 بما ذكر من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في القياس (فقال) أما الكتاب
 والسنة فيدلان على ذلك لأنه إذا أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالاجتهاد فالاجتهاد أبدا لا يكون الا
 على طلب شيء فطلب الشيء لا يكون الا بدلائل والدلائل هي القياس (قال) فأبن القياس مع الدلائل على
 ما وصفت (قلت) ألا ترى أن أهل العلم إذا أصاب الرجل لرجل عبد الم يقولوا الرجل أقم عبد الأمة الا
 وهو خابر بالسوق لم يقوم لمعنيين أن يخبر بما يخبركم عن مثله في يومه ولا يكون ذلك إلا بأن يعتبر عليه بغيره
 فيقيسه عليه ولا يقال لصاحب سلعة أقم الا وهو خابر بالقيم ولا يجوز أن يقال لفتيه عدل غير عالم بقيم الرقيق
 أقم هذا العبد ولا هذه الأمة ولا جارة هذا العامل لأنه إذا أقامه على غيره مثاله على قيمته كان متعسفا إذا
 كان هذا هكذا فيما تنقل قيمته من المال ويتيسر الخطأ فيه على المقام له والمقام عليه كان حلال الله وحرامه
 أولى أن لا يقال فيه بالتعسف ولا الاستحسان أبدا وانما الاستحسان تلذذ ولا يقول فيه الاعلام بالخبر
 عاقل بالتشبيه عليها وإذا كان هذا هكذا كان على العالم أن لا يقول الامن جهة العلم وجهة العلم الخبر
 اللازم والقياس بالدلائل على الصواب حتى يكون صاحب العلم أبدا متبعا لخبر او طالب الخبر بالقياس كما
 يكون متبع البيت بالعيان وطالب المقصده بالاستدلال بالاعلام مجتهدا ولو قال بلا خبر لازم ولا قياس كان
 أقرب من الاثم من الذي قال وهو غير عالم وكان القول لغير أهل العلم جائزا ولم يجعل الله عز وجل لاحد بعد
 رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول الامن جهة علم مضى قبله (١) وجهة العلم بعد الكتاب والسنة
 والاجماع والآثار ثم ما وصفت من القياس عليها ولا يقيس الامن جمع الآلة التي له القياس بها وهي
 العلم بأحكام كتاب الله عز وجل فرضه وأدبه وناسخه ومنسوخه وعامه وخاصة وارشاده ويستدل على
 ما احتمل التأويل منه بسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وإذا لم يجد سنة فاجماع المسلمين فان لم يكن
 اجماع فالقياس ولا يجوز لاحد أن يقيس حتى يكون عالما بما مضى قبله من السنن وأقوال السلف
 واجماع الناس واختلافهم ولسان العرب ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل وحتى يفرق بين
 المشتبه ولا يجهل بالقول به دون التثبت ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه لانه قد يتنبه بالاستماع لتركة الغفلة
 ويزاد به تثبتا فيما اعتقد من الصواب وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده والانصاف من نفسه حتى يعرف
 من أين قال ما يقول وترك ما يترك ولا يكون بما قال أعنى منه بما خالفه حتى يعرف فضل ما يصير اليه على
 ما يترك ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأما من تم عقله ولم يكن عالما بوصفا فلا
 يحل له أن يقول بقياس وذلك لأنه لا يعرف ما يقيس عليه كما لا يحل لفتيه عاقل أن يقول في ثمن درهم ولا
 خبره بسوقه ومن كان عالما بوصفا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة فليس له أن يقول أيضا بقياس لانه قد
 ينهب عليه عقل المعاني وكذلك لو كان حافظا مقصرا العقل أو مقصرا عن علم لسان العرب لم يكن له أن
 يقيس من قبل تقصير عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس ولا نقول يسع هذا والله تعالى أعلم أن يقول
 أبدا الاتباعا لقياسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فاذ كر من الاخبار التي تقيس عليها
 وكيف تقيس عليها قيل له ان شاء الله تعالى كل حكم لله تعالى أو لرسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وجدت
 عليه دلالة فيه أو في غيره من أحكام الله تعالى أو رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بأنه حكم به لمعني من المعاني
 فنزلت نازلة ليس فيها نص حكم حكم فيها حكم النازلة المحكوم فيها إذا كانت في معناها والقياس وجوه
 يجمعها اسم القياس ويتفرق بها ابتداء قياس كل واحد منهما مأ ومصدره وهما وبعضها أوضح من بعض
 فأقوى القياس أن يحرم الله في كتابه أو يحرم رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم القليل من الشيء فيعلم أن
 قليله اذا حرم كان كثيره مثل قليله في التحريم أو أكثر بفضل الكثرة على القلة وكذلك اذا جحد على يسير

قوله وجهة العلم مبتدأ
 خبره الكتاب فالظرف
 قبله مبنى على الضم كما
 لا يخفى كتبه مصححه

(١) قوله فلنا كذا في
جميع النسخ والنظر أين
موقعه من الكلام وما
اعرابه ولعله من زيادة
النسخ فتأمل كتبه

معه

من الطاعة كان ما هو أكثر منها أولى أن يحمد عليه وكذلك إذا أباح كثير شيء كان الأقل منه أولى أن يكون مباحاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فاذكر من كل واحد من هذا شيئاً بين لنا ما في معناه قلت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله حرم من المؤمن دمه وماله وأن يظن به الاخيراً فاذكر من أن يظن به فلنا مخالف الخير نظيره كان ما هو أكثر من الظن المظهر (١) فلنا من التصريح له بقول غير الحق أولى أن يحرم ثم كيف يزيد في ذلك كان أحرم وقال الله عز وجل فنعمل مثقال ذرة خيراً به ومن يعمل مثقال ذرة شراً به فكان ما هو أكبر من مثقال ذرة من الخير أجد وما هو أكبر من مثقال ذرة من الشر في المأثم أعظم وأباح لئلا يمتدأ أهل الكفر المقاتلين غير المعاهدين وأباح أموالهم ولم يحظر علينا منها شيئاً أذكره فكان ما لنا من أبدانهم دون الدماء ومن أموالهم دون كلهم أولى أن يكون مباحاً وقد يمنع بعض أهل العلم من أن يسمى هذا قياساً ويقول هذا معنى ما أحل الله وحرم وحمد وذم لانه داخل في جملة فهو هو بعينه لا قياس على غيره ويقول مثل هذا القول في غير هذا مما كان في معنى الحلال فأحل والحرام فحرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويمتنع أن يسمى القياس إلا ما كان يحتمل أن يشبه ما احتمل أن يكون فيه شبهة من معنيين مختلفين فصرفه الى أن يقيسه على أحدهما دون الآخر ويقول غيرهم من أهل العلم ما عدا النص من الكتاب والسنة وكان في معناه فهو قياس والله تعالى أعلم فان قال قائل فاذكر من وجوه القياس ما يدل على اختلافه في البيان والاسباب والجهة فيه سوى هذا الاول الذي يدرك العامة علمه قيل له ان شاء الله تعالى قال الله عز وجل والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين الآية وقال تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتكم بالمعروف فأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هند بنت عتبة أن تأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها وولدها وهم ولده بالمعروف بغير أمره فدل كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم على أن على الوالد رضاع ولده ونفقته صغاراً فكان الولد من الوالد بغير على أصلاً في الحال التي لا يغني الولد فيها نفسه فقلنا إذا بلغ الأب أن لا يغني نفسه بكسب ولا مال فعلي ولده أصلاً في نفقته وكسوفه قياساً على الولد وذلك أن الولد من الوالد فلا يضيع شيئاً هو منه كالم يكن للوالدان يضيع شيئاً من ولده اذ كان الولد منه وكان الوالدون وان بعدوا والولد وان سفلوا في هذا المعنى والله تعالى أعلم فقلت ينفق على كل محتاج منهم غير محترف وله النفقة على الغني المحترف وقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في عبد داس للبتاع فيه يعيب فظهر عليه بعد ما استغله أن للبتاع رده بالعيب وله حبس الغلة بضمانة العبد فاستدلتنا إذا كانت الغلة لم يقع عليها صفقة البيع فيكون لها حصصة من الثمن وكانت في ملك المشتري في الوقت الذي لومات فيه العبد مات من مال المشتري أنه انما جعلها له لانها حادثة في ملكه وضمانه فقلنا كذلك في ثمر النخل ولبن الماشية وصوفها وأولادها وولاد الجارية وكل ما حدث في ملك المشتري وضمانه وكذلك وطء الأمة الثيب وخدمتها (قال) فتفرق علينا بعض أصحابنا وغيرهم في هذا فقال بعض الناس الخراج والخدمة والمنافع غير الوطء من المملوك والمملوك لملكها الذي اشتراها وله ردها بالعيب (وقال) لا يكون له أن يرذ الأمة بعد أن يطأها وان كانت ثيباً ولا يكون له ثمر النخل ولبن الماشية ولا صوفها ولا ولاد الجارية لان كل هذا من الماشية والخراجية والنخل والخراج ليس بشئ من العبد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لبعض من يقول هذا القول أرايت قولك الخراج ليس من العبد والثر من الثمر والشجر والولد من الجارية أليس يجتمعان في أن كل واحد منهما ما كان حادثاً في ملك المشتري لم يقع عليه صفقة البيع (قال) بلى ولكن يفرقان في أن ما وصل الى السيد منهما يفتقر وثمر النخل منها وولاد الجارية والماشية منها وكسب الغلام ليس منه انما هو شيء تحرف فيه فاكسبه (قال) فقلت له أرايت ان عارضك معارض بمثل جحشك فقال قضى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الخراج بالضمن والخراج لا يكون إلا بما وصفت من التحرف وذلك يشغله عن خدمة

مولاه فيأخذله بالخراج العوض من الخدمة ومن نفقته على مملوكه وان وهبت له هبة والهبة لا تسغله عن
 شيء لم تكن لما ملكه الآخر وردت الى الأول (قال) لا بل تكون للآخر الذي وهبت له وهو في ملكه قلت
 هذا ليس بخراج هذا من وجه غير الخراج (قال) وان كان فليس من العبد قلت ولكنه مفارق معنى
 الخراج لانه من غير وجه الخراج (قال) وان كان من غير وجه الخراج فهو حادث في ملك المشتري قلت
 وكذلك الثمرة والنساج حادث في ملك المشتري والثمره اذا باينت النخلة فليست من النخلة وقد تباع الثمرة ولا
 تتبعها النخلة والنخلة ولا تتبعها الثمرة وكذلك نتاج الماشية والخراج أولى أن يرد مع العبد لانه قد يتكلف
 فيه ما يتبعه من ثمر النخلة لو جاز أن يرد واحد منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال بعض أصحابنا
 بقولنا في الخراج ووطء الثيب وثمر النخل وغالفنا في ولد الحاربه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء
 ذلك كله لانه حادث في ملك المشتري لا يستقيم فيه الا هذا ولا يكون لما لك العبد المشتري شيء الا الخراج
 والخدمة ولا يكون له ما وهب للعبد ولا ما التقط ولا غير ذلك من شيء أفاده من كثر ولا غيره الا الخراج
 والخدمة ولا يكون له ثمر النخل ولا لبن الشاة ولا غير ذلك لان هذا ليس بخراج (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الذهب بالذهب والتمر بالتمر والبر بالبر والشعير
 بالشعير الا مثلا بمثل يدا بيد فلما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذه الاصناف المأكولة
 التي شح الناس عليها حتى باعوها كيلا لمعنيين أحدهما أن يباع منها شيء بمثله أخد هما نقد والاخر دين
 والثاني أن يزداد في واحد منهما شيء على مثله يدا بيد كان ما كان بعناها محرمًا قياسا عليها وذلك كل ما أكل
 مما بيع موزونا لاني وجدت مجتمعة المعاني في أنهما كولة ومشروبة والمشروب في معنى المأكول
 لانه كلة للناس إما قوت وإما غذاء وإماهما وجدت الناس شحوا عليها حتى باعوها وزنا والوزن
 أقرب من الاطاعة من الكيل أو في معنى الكيل وذلك مثل العسل والزيت والسمن والسكر وغيره مما
 يؤكل ويشرب ويباع موزونا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل أفيمثل ما بيع موزونا أن
 يقاس على الوزن من الذهب والورق فيكون الوزن بالوزن أولى أن يقاس عليه من الوزن بالكيل قيل له
 ان شاء الله ان الذي منعنا ما وصفت من قياس الوزن بالوزن أن صحيح القياس اذا قست الشيء بالشيء أن
 تحكم له بحكمه فلو قست العسل والسمن بالدنانير والدرهم فكنت انما حرمت الفضل في بعضها على
 بعض اذا كانت جنسا واحدا قياسا على الدنانير والاراهم لكان يجوز أن تشتري بالدنانير والدرهم
 نقد اعسلا وسمننا الى أجل فان قال نجيته بما أجاز به المسلمون قيل له ان شاء الله تعالى فاجازة المسلمين
 له دلتي على أنه غير قياس عليه لو كان قياسا عليه كان حكمه حكمه فلم يحل أن يتبايع الا يدا بيد كالاختل
 الدنانير بالدرهم الا يدا بيد فان قال أفجدد حين قسته على الكيل حكمت له حكمه قلت نعم لا فرق
 بينه في شيء بحال فان قال فلا يجوز أن يشتري بعد خطبة نقد ثلاثة أرطال زيت الى أجل (قلت)
 لا يجوز أن يشتري ولا شيء من المأكول والمشروب بشيء من غير ضئفه الى أجل حكم المأكول المكيل
 حكم المأكول الموزون فان قال فما تقول في الدنانير والدرهم (قلت) محرمات في أنفسها لا يقاس شيء
 من المأكول عليها لانه ليس في معناها والمأكول المكيل محرم في نفسه ويقاس به ما في معناه من المكيل
 والموزون عليه لانه في معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فافرق بين الدنانير والدرهم
 (قلت) لم أعلم مخالفا من أهل العلم في اجازة أن يشتري بالدنانير والدرهم الطعام المكيل والموزون الى أجل
 وذلك لا يجوز في الدنانير والدرهم وان لم أعلم منهم مخالفا في أني لو علمت معدنا فأذيت الحق فيما خرج
 منه ثم أقامت فضته أو ذهبه عندي دهرى كان على في كل سنة أداؤها ولو حصدت طعام أرض
 فأخرجت عشره ثم أقام عندي دهرى لم يكن على فيه زكاة وفي أني لو استهلكك لرجل شيئا قوم على دنانير
 أو دراهم لانها الاثمان في كل مال المسلم الا الديات فان قال هذا هكذا قلت والاشياء تتفرق بأقل مما

وصفت لك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ووجدنا عاماً في أهل العلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في جناية الحر المسلم على الحر خطأ عائنة من الأبل على عاقلة الجاني وعاماً فيهم أنها في مضي ثلاث سنين في كل سنة ثلثها وبأسنان معلومة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدل هذا على ما عان من القياس سأذكر منها إن شاء الله تعالى بعض ما يحضرنى منها أنا ووجدنا عاماً في أهل العلم أن ما جنى الحر المسلم من جناية عمداً أو فساد مال لا حد على نفس أو غيره ففي ماله دون عاقلة وما كان من جناية في نفس خطأ فعلى عاقلة ثم وجدناهم مجتمعين على أن تعقل العاقلة ما بلغ ثلث الدية من جنايته في الجراح فصاعداً ثم اختلفوا فيما دون الثلث فقال بعض أصحابنا لا تعقل العاقلة ما دون الثلث وقال غيرهم تعقل العاقلة الموضحة وهي نصف عشر الدية فصاعداً ولا تعقل ما دونها فقلت لبعض من قال تعقل نصف العشر ولا تعقل ما دونها هل يستقيم القياس على السنة الأباحد وجهين قال وماهما قلت أن تقول لما وجدت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة قلت به اتباعاً فما كان دون الدية ففي مال الجاني ولا أقبس على الدية غير هذا لأن الأصل أن الجاني أولى أن يغرم جنايته من غيره كما يغرمها في غير الخطأ في الجراح وقد أوجب الله عز وجل على القاتل خطأة و رقبة فرقت أن الرقبة في ماله لأنها من جنايته وأخرجت الدية من هذا المعنى اتباعاً وكذلك أتبع في الدية فأصرف عما دونها إلى أن تكون في ماله لأنه أولى بغرم ما جنى من غيره وكما أقول في المسح على الخفين رخصة بالخبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا أقبس عليه غيره أو يكون القياس من وجه ثان فإن قال وما هو قلت إذا خرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الجناية خطأ على النفس مما جنى الجاني على غير النفس ومما جنى على نفس عمداً فجعل عاقلة يضمنونها وهي الأكثر جعلت عاقلة يضمنون الأقل من جنايته الخطأ لأن الأقل أولى أن يضمنوا عنه من الأكثر وفي مثل معناه (قال) هذا أولى المعنيين أن يقاس عليه ولا يشبه هذا المسح على الخفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت هذا كما قلت إن شاء الله تعالى وأهل العلم مجمعون على أن يغرم العاقلة الثلث وأكثر واجماعهم دليل على أنهم قد قاسوا بعض ما هو أقل من الدية بالدية قال أجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قد قال صاحبنا أحسن ما سمعت أن تغرم العاقلة ثلث الدية فصاعداً وحكي أنه الأمر عندهم أفرأيت إن احتج بهم محتج بحجتين قال وماهما قلت أنا وأنت مجمعان على أن تغرم العاقلة ثلث الدية فأكثر ومحتلفان فيما هو أقل منه وإنما قامت الحجة بأجماعي واجماع على الثلث ولا خبر عندك في أقل منه ما تقول له (قال) أقول إن أجماعي من غير الوجه الذي ذهبت إليه أجماعي إنما هو قياس على أن العاقلة إذا غرمت الأكثر ضمن ما هو أقل منه في حد ذلك الثلث أفرأيت إن قال لك غيرك بل تغرم تسعة أعشار ولا تغرم ما دونه (قلت) فإن قال لك الثلث يفدح من غرمه وإنما قلت تغرم معه أو عنه لأنه فادح ولا تغرم ما دونه لأنه غير فادح (قال) أفرأيت من لا مال له إلا درهمين أما يفدحه أن يغرم الثلث من الدرهمين فيبقي لا مال له أو أفرأيت من له دنيا عظيمة هل يفدحه الثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أفرأيت لو قال لك هو لا تقول الأمر عندنا إلا والأمر مجتمع عليه بالمدينة قال والأمر المجتمع عليه بالمدينة أقوى من الأخبار المنفردة قال فكيف نكلف أن نحكي لنا الأضعف من الأخبار المنفردة وامتنع من أن يحكي لنا الأقوى إلا أن يجمع عليه قلنا فإن قال لك قائل لقلة الخبر وكثرة الإجماع عن أن يحكي وأنت قد تصنع مثل هذا فتقول هذا الأمر مجتمع عليه (قال) لست أقول ولا واحد من أهل العلم هذا مجتمع عليه إلا ما أتلف عالم أبا الأقاله لك وحكامه عن قبله كالظهير أربعا وكثير من الحر وما أشبه هذا وقد أجده يقول الأمر المجمع عليه وأجد بالمدينة من أهل العلم كثيراً يقول بخلافه وأجد عامة أهل البلدان على خلاف ما يقول المجتمع عليه (قلت) له فقد يلزم في قولك لا تعقل ما دون الموضحة مثل ما لزمه في الثلث فقال إن في فيه علة بأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقض فيما دون الموضحة بشئ

(فقلت) له أفرأيت أن عارضك معارض فقال فلا أقضي فيما دون الموضحة بشئ لأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقض فيه بشئ قال ليس ذلك له وهو إذا لم يقض فيما دونها بشئ فلم يهدر مادونها من الجراح (قلت) فكذلك يقول لك هو وإذا لم يقل لا تعقل العاقلة مادون الموضحة فلم يحترم أن تعقل العاقلة مادونها ولو قضى في الموضحة ولم يقض فيما دونها على العاقلة ما منع ذلك العاقلة أن تعزم مادونها إذا غرمت إلا أكثر غرمت الأقل كما قلنا نحن وأنت واحتججت على صاحبنا ولو جاز هذا لك جاز عليك ولو قضى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بنصف العشر على العاقلة أن يقول قائل نعزم نصف العشر والدية ولا نعزم ما بينهما ويكون ذلك في مال الجاني ولكن هذا غير جائز لأحد والقول فيه أن جميع ما كان خطأ فعلى العاقلة وإن كان درهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قد قال بعض أصحابنا إذا جنى الحر على العبد جناية وأتى على نفسه أو مادونها خطأ فهي في ماله دون عاقلة ولا تعقل العاقلة عبداً فقلنا هي جناية حر وإذا قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن عاقلة الحر تحمل جنايته في الحر إذا كانت غراماً لا حقاً بجنايته خطأ فكذلك جنايته في العبد إذا كانت غراماً من خطأ والله تعالى أعلم وقلت بقولنا فيه وقلت من قال لا تعقل العاقلة عبداً أحتمل قوله لا تعقل جناية عبداً لأنها في عنقه دون مال غيره فقلت بقولنا رأيت ما احتججنا به من هذا حجة صحيحة داخلية في معنى السنة (قال) أجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له قال صاحبك وغيره من أصحابنا جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دية وفي عينه نصف عنه وفي موضحة نصف عشر ثمنه وخالفنا فيه فقلت في جراح العبد ما نقص من ثمنه (قال) فأنأبأ فأسألك عن حتمك في قولك جراحة العبد في ثمنه كجراح الحر في دية أخبرنا قلته أم قيساً (قلت) أما أخبرني فعن سعيد بن المسيب (قال) فاذا ذكره (قلت) أخبرنا سيفان عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه فسمعت منه هكذا كثيراً وربما قال كجراح الحر في دية وأخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دية قال ابن شهاب وأن ناساً يقولون يقوم سلعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أنما سألتك خبراً تقوم به جحد فقلت له قد أخبرتك أني لأعرف فيه خبراً عن أحد أعملى من سعيد بن المسيب (قال) فليس في قوله حجة (قلت) وما ادعيت ذلك فترده على (قال) فاذا كرا الحجة فيه (قلت) قلته قياساً على الجناية على الحر (قال) قد يفارق الحر في أن دية الحر مؤقته وديته ثمنه فيكون بالسلع من الأبل والدواب وغير ذلك أشبه لأن في كل واحد منهما ثمنه (قلت) وهذا حجة لمن قال لا تعقل العاقلة عن العبد عليك (قال) ومن أين (قلت) يقول لك لم قلت تعقل العاقلة ثمن العبد إذا جنى عليه الحر قيمته وهو عندك بمنزلة الثمن ولو جنى على بعير جناية ضمنها في ماله (قال) هو نفس محرمة (قلت) والبعير نفس محرمة على قاتله (قال) ليست كحرمة المؤمن (قلت) ويقول لك ولا العبد كحرمة الحر في كل أمره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت هو عندك مجامع الحر في هذا المعنى فتعقله العاقلة قال نعم (قلت) وحكم الله تعالى في المؤمن يقتل خطأ بدية وتحريم رقة قال نعم (قلت) وزعمت أن في العبد تحريم رقة كهى في الحر وثنا وأن الثمن كالدية (قال) نعم قلت وزعمت أنك تقتل الحر بالعبد قال نعم (قلت) وزعمنا أن تقتل العبد بالعبد قال وأنا أقوله (قلت) فقد جامع الحر في هذه المعاني عندنا وعندك في أن بينه وبين المملوك مثله قصاصاً في كل جرح وجامع البعير في معنى أن دية ثمنه فكيف اخترت في جراحه أن تجعلها كجراح البعير فتجعل فيه ما نقصه ولم تجعل جراحه في ثمنه كجراح الحر في دية وهو مجامع الحر في خمسة معان ويفارقه في معنى واحد أليس أن تقيسه على ما يجامعه في خمسة معان أولى بل من أن تقيسه على ما يجامعه في معنى واحد مع أنه يجامع الحر في أكثر من هذا أن ما حرم الله على الحر محترم عليه وإن عليه الحدود والصلاة والصوم وغيرهما من الفرائض وإن ليس من البهائم بسبيل (قال) قد رأيت دية ثمنه (قلت) وقد رأيت دية المرأة نصف دية الرجل فامنع

ذلك جراحها أن تكون في دينها كما كانت جراح الرجل في دينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقالت له
إذا كانت الديّة في ثلاث سنين ابلأنا أفليس قد زعمت أن ابل تكون بصفة ديننا فكيف أنكرت
أن تستري ابل بصفة الى أجل ولم تقسم على الديّة ولا على الكفارة ولا على المهر وأنت تحيز في هذا كله أن
تكون ابل بصفة ديننا خالف في القياس وخالف الحديث نصاعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه
استسلف بغير اثم أمر بقضائه بعد (قال) كرهه ابن مسعود فقلت له أوفى أحد مع رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم حجة (قال) لا ان ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قلت) هو ثابت باستسلافه
بغير اوقضائه خير ائمه وثابت في الديّات عندنا وعندك وهذا في معنى السنة (قال) فما الخبر الذي يقاس
عليه (قلت) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم استسلف من رجل بغير إجماعه ابل فأمرني أن أقضيه اياه فقلت ما أجدي ابل الاجملا خيارا
فقال أعطه اياه فان خيار الناس أحسنهم قضاء (قال) فما الخبر الذي لا يقاس عليه (قلت) له ما كان
لله عز وجل فيه حكم منصوص ثم كانت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه سنة بتخفيف في بعض
الفرض دون بعض عمل بالرخصة فيما رخص فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دون ما سواه ولم
نفس ما سواه عليه وهكذا ما كان لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من حكم عام بشئ ثم سن فيه سنة
تفارق حكم العام (قال) ومثل ماذا (قلت) فرض الله عز وجل الوضوء على من قام الى الصلاة من
نومه فقال عز وجل اذا قم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم
الى الكعبين فقصد قصد الرجلين بالفرض كما قصد قصد ما سواه من أعضاء الوضوء فلما مسح رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الخفين لم يكن لنا والله تعالى أعلم أن نمسح على عمامة ولا برقع ولا قفازين
قياسا عليهما وأثبتنا الفرض في أعضاء الوضوء كلها ورخصنا مسح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في المسح
على الخفين دون ما سواه (فقال) أفعتد هذا خلافا للقرآن (قلت) لا تخالف سنة لرسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم كتاب الله بحال (قال) فنامعني هذا عندك (قلت) معناه أن يكون قصد بفرض
امساس القدمين الماء من لا خفي عليه لبسهما كامل الطهارة (قال) أو يجوز هذا في اللسان (قلت)
نعم كما جاز أن يقوم الى الصلاة من هو على وضوء فلا يكون المراد بالوضوء استدلالا بأن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحد وقال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
جزاء عما كسباني كما لا من الله والله عز وجل يحكم فدلّت السنة على أن الله عز وجل لم يرد بالقطع كل السارقين
فكذلك دلّت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمسح انه قصد بالفرض في غسل القدمين من لا خفي
عليه لبسهما كامل الطهارة (قال) فامثل هذا في السنة (قلت) نعم رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم عن بيع التمر بالتمر الا مثلا بمثل وسئل عن الرطب بالتمر فقال أينقص الرطب اذا يبس فقل نعم فنهى عنه
ونهى عن المزانية وهي كل ما عرف كيله مما فيه الربا من الجنس الواحد بجزاف لا يعرف كيله منه وهذا
كله مجتمع المعاني ورخص أن تباع العرايا بخمرها عرايا كلها أهلها رطبا فرخصنا في العرايا بارخاصه وهي
بيع الرطب بالتمر وداخلة في المزانية بارخاصه فأثبتنا التحريم محرما عاما في كل شئ من صنف واحد ما كول
بعضه جزاف وبعضه بكيل للمزانية وأحلنا العرايا خاصة باحلاله من الجملة التي حرم ولم ينطل أحد الخبرين
بالآخر ولم نجعله قياسا عليه (قال) فواجه هذا (قلت) يحتمل وجهين أولا هما به عندنا والله تعالى
أعلم أن يكون مانه عن جملة أراد به ما سوى العرايا ويحتمل أن يكون أرخص فيها بعد دخولها في جملة
النهي فأيهما كان فعلينا طاعته باحلال ما أحل وتحريم ما حرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقضى
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالديّة في الحر المسلم بقتل خطأ ما دمت من ابل وقضى بها على العاقلة
فكان العمد يخالف الخطا في القود والمأثم ويوافق في أنه قد يكون فيه دينه فلما كان قضاء رسول الله

قوله فأثبتنا التحريم
محرمًا هكذا في جميع
التسخ وانظر كتابه
مصححه

صلى الله تعالى عليه وسلم على كل امرئ فيما لزمه انما هو في ماله دون مال غيره الا في الحر يقتل خطأ قضينا
على العاقلة في الحر يقتل خطأ بما قضى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجعلنا الحر يقتل عمدا اذا
كانت فيه دية في مال الجاني كما كان كل ما جنى في ماله غير الخطا ولم نفس مالزمن من غرم بغير جراح خطأ على
مالزمن يقتل الخطا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل وما الذي يغرم الرجل من جنائبه وما
لزمه غير الخطا (قلت) قال الله عز وجل وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وقال تعالى وأقيموا الصلاة وآتوا
الزكاة وقال فان أحصرتم فما استيسر من الهدي وقال عز وجل والذين يظاهرون منكم من نسائهم
الآية وقال جل وعلا ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم وقال فكفارته اطعام عشرة
مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم وقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن على
أهل الاموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضامن على أهلها فدل الكتاب والسنة ولم
يختلف المسلمون فيه أن هذا كله في مال الرجل بحق وجب عليه الله عز وجل أو أوجبه الله عليه للآدميين
بوجود لزمته فانه لا يكلف أحد غرمه عنه ولا يجوز أن يجني رجل ويغرم غير الجاني الا في الموضع الذي سانه
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه خاصة من قتل الخطا وجنائبه على الآدميين خطأ والقباس فيما جنى
على بهيمة أو متاع أو غيره على ما وصفت أن ذلك في ماله لان الاكثر المعروف أن ما جنى في ماله فلا يقاس على
الاقل ويترك الاكثر المعروف ويخص الرجل الحر يقتل الحر خطأ فتعقله العاقلة وما كان من جنائبه خطأ
على نفس أو جرح خيرا أو قياسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
في الجنين بغرة عبد أو أمة وقوم أهل العلم الغرة جسام من الابل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما لم يحل
أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سأل عن الجنين أذ كرام أنى اذ قضى فيه فسوى بين الذكرو والانثى اذا
سقط ميتا ولو سقط حيا فبات جعلوا في الرجل مائة من الابل وفي المرأة خمسين (قال الشافعي) فلم يجز أن
يقاس على الجنين شيء من قبل أن الجنائيات على من عرفت حيا تم موفات مفرق فيها بين الذكرو
والانثى وأن لا يختلف الناس في أن لو سقط الجنين حيا ثم مات كانت فيه دية كاملة ان كان ذكرا فمائة من
الابل وان كانت أنثى نفسمون من الابل وان المسلمين فيما علمت لا يختلفون في أن الرجل لو قطع الموي
لم يكن في واحد منهم دية ولا أورش والجنين لا يعدو أن يكون حيا أو ميتا فلما حكم رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم بحكم فارق حكم الاحياء والاموات وكان مغيب الأمر كان الحكم بما حكم به على الناس
اتباعا لأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) فهل تعرف له وجهها (قلت) وجهها واحدا والله تعالى
أعلم (قال) ما هو (قلت) يقال اذا لم يعرف له حياة وكان لا يصلى عليه ولا يرث والحكم فيه أنها جنابة على
أمة وقت فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيأ قومه المسلمون كما وقت في الموصضة (قال) فهذا وجه
(قلت) وجهه لا يبين الحديث أنه حكم به له فلا يصح أن يقال انه حكم به له ومن قال انه حكم به لهذا المعنى
قال هو لمرأة دون الرجل وهو لا م دون أبيه لانه عليها جاني ولا حكم للجنين يكون به مورا ولا يرث من لا يرث
(قال) فهذا قول صحيح قلت الله تعالى أعلم (قال) فان لم يكن هذا وجهها فيقال لهذا الحكم (قلت)
يقال له سنة تعبد العبادان يحكموا بها (قال) وما يقال لغيره مما يدل الخبر على المعنى الذي له حكم به
(قيل) حكم سنة تعبدوا بها الأمر عرفوا المعنى الذي تعبدوا له في السنة فقا سوا عليه ما كان في مثل معناه
(قال) فاذا كرمته وجهها غير هذا ان حضر له تجمع فيه ما يقاس عليه ولا يقاس (فقلت) له قضى رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم في المصرة من الابل والغنم اذا حلبها مشترها ان أحب أمسكها وان أحب
رذها وصاعا من تمر وقضى أن الخراج بالضمان فكان معقولا في الخراج بالضمان أنى اذا ابتعت عبدا
فأخذت له خراجا ثم ظهرت منه على عيب يكون له رد به فما أخذت من الخراج والعبد في ملكي فقيهه
خصلتان احدهما أنه لم يكن في ملك البائع ولم يكن له حصصه من الثمن والاخرى (١) أنها في ملكي في الوقت

(١) قوله أنها في ملكي
كذا في جميع النسخ
بتأنيث ضمير أنها ولعله
من تحريف الناسخ
والوجه التذكير كنه

الذي خرج فيه العبد من ضمان بآئنه الى ضمانى فكان العبد لومات مات من مالى وفي ملكي فلو شئت حبسته بعينه فكذلك الخراج فقلنا بالقياس على حديث الخراج بالضمن فقلنا كل ما خرج من غير حائط اشتريته أو ولد ماشية أو جارية اشتريتها فهو مثل الخراج لأنه حدث في ملك مشتريه لافي ملك بآئنه وقلنا في المصراة اتباعا لامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم نقس عليه وذلك أن الصفة وقعت على شاة بعينها فيها لبن محبوس مغيب المعنى والقيمة ونحن نحيط أن لبن الابل وانغم يختلف وألبان كل واحد منهم ما يختلف فلما قضى فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بشئ موقت وهو صاع من تمر قلنا به اتباعا لامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) فلو اشترى رجل شاة مصراة فخلها ثم رضى بها بعد العلم بعيب التصرية فأمسكها شهر واحتلها ثم ظهر منها على عيب دلّسه البائع غير التصرية كان له ردّها وكان له اللبن بغير شئ بمنزلة الخراج لأنه لم يقع عليه صفقة البيع وإنما هو حادث في ملك المشتري وكان عليه أن يرد فيما أخذ من لبن التصرية صاعا من تمر كما قضى به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فنكون قد قلنا في لبن التصرية خبرا وفي اللبن بعد التصرية قياسا على الخراج بالضمن ولبن التصرية مفارق للبن الحادث بعده لأنه وقعت عليه صفقة البيع واللبن بعده حادث في ملك المشتري لم يقع عليه صفقة البيع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل وقد يكون أمر واحد يؤخذ من وجهين قيل له نعم إذا جمع أمرين مختلفين أو أمورا مختلفة فان قال قائل لي من ذلك شيء غير هذا قلت المرأة يبلغها وفاة زوجها فتعت ثم تزوج ويدخل بها الزوج فيظهر حيا فلها الصداق وعليها العدة والولد لاحق ولا حد على واحد منهم ما يفرق بينهما ولا يتوارثان وتكون الفرقة فسحا بلا طلاق فحكمه إذا كان ظاهره حلالا لحكم الحلال في ثبوت الصداق والعدة والحق الولد ودرء الحد وحكم عليه إذا كان حراما في الباطن حكم الحرام في أن لا يقر عليه ولا يحل أصابتها بذلك الشكاح إذا علم به ولا يتوارثان ولا يكون الفسخ طلاقا لأنها ليست زوجة ولهذا أشباهه مثل المرأة تسكح في عدتها

(باب الاختلاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى (قال) لي قائل فأي أحد أهل العلم قديما وحديثا مختلفين في بعض أمورهم فهل يسعهم ذلك (فقلت) له الاختلاف من وجهين أحدهما محرم ولا نقول ذلك في الآخر (قال) فما الاختلاف المحرم (قلت) كل ما أقام الله تعالى به الحجة في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم منصوبين على محل الاختلاف فيه لمن علمه وما كان من ذلك يحتمل التأويل أو يدرك قياسا فذهب المتأول أو القائل إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس وإن خالفه فيه غيره لم أقل أنه يضيق عليه ضيق الاختلاف في المنصوص (قال) فهل في هذا حجة تبين فرق بين الاختلافين (قلت) قال الله عز وجل في ذم الاختلاف والتفرق وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينات وقال تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات فذم الاختلاف فيما جاءتهم به البينات فأما ما كلفوا فيه الاجتهاد فقد مثله لك بالقبلة والشهادة وغيرهما (قال) فقل لي بعض ما اختلف فيه من روى قوله من السلف مما ناله فيه نص حكم يحتمل التأويل وهل يوجد على الصواب فيه دلالة (قلت) قل ما اختلفوا فيه إلا وجدنا فيه عندنا دلالة من كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو قياسا عليه ما أو على واحد منهما (قال) فاذا كرمه شأ فقلت له قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها الاقراء الاطهار وقال عثمل معنى قولها زيد بن ثابت وابن عمر وغيرهما وقال نفر من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الاقراء الحيض فلا تحل المطلقة حتى تغسل من الحيضة الثالثة (فقال) وإلى أي شئ تراهم ذهب هؤلاء وهؤلاء (قلت) يجمع الاقراء أنها أوقات

والاوقات في هذا علامات تترعى المطلقة تحتبس بها عن الشكاح حتى تستكملها وذهب من قال الاقراء
 الحيض فيما نرى والله تعالى أعلم الى أن قال ان المواقيت أقل الاسماء لانها اوقات والاوقات أقل مما بينها
 كما أن حدود الشيء أقل مما بينها والحيض أقل من الظاهر فهو في اللغة أرى أن يكون وقتا كما يكون الهلال
 وقتا فاصلا بين الشهرين ولعله ذهب الى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر في سبي أو طاس أن يستبرأ أن
 قبل أن يوطأ بحضة فذهب الى أن العدة استبراء وأن الاستبراء حيض وأنه فرق بين استبراء الامة والحرّة
 وان الحرّة تستبرأ بثلاث حيض كوامل تخرج منها الى الطهر كما تستبرأ الامة بحضة كاملة تخرج منها الى
 الطهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال هذا مذهب فكيف اخترت غيره والآية محتملة للمعنيين عندك
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له ان الوقت برؤية الأشلة انما هو علامة جعلها الله تعالى للشهور
 والهلال غير الليل والنهار وانما هو جماع لثلاثين أو تسع وعشرين كما يكون الثلاثون والعشرة
 والعشرون جماعا يستأنف بعده العدد ليس له معنى غير هذا وان القرء وان كان وقتا فهو من عدد الليل
 والنهار والحيض والطهر في الليل والنهار من العدة وكذلك شبه الوقت بالحدود وقد تكون الحدود داخلية
 فيما حدث به وخارجة منه غير بان من منافه هو وقت بمعنى (قال) وما المعنى (قلت) الحيض هو أن يرضى
 الرحم الدم حتى يظهر والطهر أن يقرى الرحم الدم فلا يظهر ويكون الطهر والقرء الحبس لا الارسال
 فالطهر اذا كان يكون وقتا أولى في اللسان بمعنى القرء لانه حبس الدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 وأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين طلق عبد الله بن عمر
 امرأته حائضا أن يأمره برجعها وحبسها حتى تطهر ثم يطلقها طاهرا من غير جماع وقال رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم فذلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 يعني قول الله والله تعالى أعلم اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن فأخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن
 الله عز وجل أن العدة الطهر دون الحيض وقال الله عز وجل ثلاثة قروء فكان على المطلقة أن تأتي بثلاثة
 قروء وكان الثالث لو أبطأ عن وقته زمانا لم تحل حتى تكون حائضا أو يؤيس من الحيض أو يخاف ذلك عليها
 فتعتمد بالشهور لم يكن للغسل معنى لان الغسل رابع غير الثلاثة ويلزم من قال الغسل عليها أن يقول لو
 أقامت سنة أو أكثر لا تغتسل لم تحل فكان قول من قال الاقراء الاطهار أشبه بمعنى الكتاب واللسان واضح
 على هذه المعاني والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأما أمر النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم أن يستبرأ السبي بحضة والظاهر لان الطهر اذا كان متقدما للحضة ثم حاضت الامة بحضة كاملة
 صحيحة برئت من الحبل في الظاهر وقد ترى الدم فلا يكون صحيحا انما يصح حضة بان تكمل الحضة فأى
 شيء من الطهر كان قبل حضة كاملة صحيحة فهو برائة من الحبل في الظاهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 والمعدة تعتد بعينين استبراء ومعنى غير استبراء مع استبراء فقد جاءت بحضتين وطهرين وطهر ثالث فلو أريد
 بها الاستبراء كانت قد جاءت بالاستبراء مرتين ولكنه أريد بها مع الاستبراء التبعيد (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى (قال) أقمت وجدني في غير هذا مما اختلفوا فيه مثل هذا (قلت) نعم وربما وجدناه أوضح وقد بينا
 بعض هذا فيما اختلف الرواة فيه من السنة وفيه دلالة على ما سألت عنه وما كان في معناه ان شاء الله
 تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال
 عز وجل واللاتي ينسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر الى أن يضع حملهن وقال
 والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض أصحاب رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر الله في المطلقات أن عدة الحوامل أن يضع حملهن وذكر في المتوفى عنها أن
 تعتد أربعة أشهر وعشرا فعلى الحامل المتوفى عنها أن تعتد أربعة أشهر وعشرا وأن تضع حملها حتى تأتي
 بالعدتين معا لم يكن وضع الحمل انقضاء العدة نصا الا في الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كأنه

يذهب الى أن وضع الحمل براءة وأن الأربعة الأشهر وعشرا تعبد وأن المتوفى عنها تكون غير مدخول بها فتأتي بأربعة أشهر وعشروا أنه وجب عليها شيء من وجهين ولا يسقط أحدهما كإلزامه وجب عليه ما حقان لرجلين لم يسقط أحدهما حق الآخر كما إذا نكحت في عدتها فأصيبت أعتدت من الأول ثم أعتدت من الآخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال غيره من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا وضعت ذابطنها فقد حلت ولو كان زوجها على السرير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت الآية محتملة المعنيين معا وكان أشبههما بالمعقول الظاهر أن يكون الحمل انقضاء العدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدلّت سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن وضع الحمل آخر العدة في الموت وفي مثل معناه الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن أبيه أن سبيعة بنت الحرث الأسلمية وضعت بعد وفاة زوجها بلال فترجها أبو السنابل بن بعكك فقال قد تصنعت للأزواج انهما أربعة أشهر (١) وعشر أفذكرت سبيعة ذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال كذب أبو السنابل أوليس كما قال أبو السنابل قد حلت فتزوجي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال أما ما دلت عليه السنة فلا حاجة لأحد خالف قوله السنة ولكن إذا ذكر من خلافهم ما ليس فيه نص سنة مما دل عليه القرآن نصا واستنباطا ودل عليه القياس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له قال الله عز وجل للذين يؤلون من نسائهم ثم تبص أربعة أشهر إلى سميع عليم فقال لا كثر من روى عنه من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندنا إذا مضت أربعة أشهر وقف المولى فاما أن ينفى وإما أن يطلق وروى عن غيرهم من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عزيمة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يحفظ في هذا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « بأبي هو وأمي » شيئا (قال) فإلى أي القولين ذهب (قلت) ذهب إلى أن المولى لا يلزمه طلاق وان امرأته إذا طلبت حقها منه لم أعرض له حتى تمضي أربعة أشهر فإذا مضت أربعة أشهر فقلت له في أوطلق والقيصة الجماع (قال) فكيف اخترته على القول الذي يخالفه (قلت) رأيت أنه أشبه بمعنى كتاب الله عز وجل وبالمعقول (قال) وما دل عليه من كتاب الله (قلت) له لما قال الله عز وجل للذين يؤلون من نسائهم تبص أربعة أشهر كان الظاهر في الآية أن من أنظره الله عز وجل أربعة أشهر في شيء لم يكن عليه سبيل حتى تمضي أربعة أشهر (قال) فقد يحتمل أن يكون كتاب الله عز وجل جعل له أربعة أشهر ينفى فيها كما تقول قد أجلتك في بناء هذه الدار أربعة أشهر تفرغ فيها منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له هذا لا يتوهمه من خوطب به حتى يشترط في سياق الكلام ذلك ولو قال قد أجلتك فيها أربعة أشهر كان اغماؤه أربعة أشهر لا يجد عليه سبيلا حتى تنقضي ولم يفرغ منها فلا ينسب إليه أن لم يفرغ من الدار وأنه أخلف في الفراغ منها ما بقي من الأربعة الأشهر شيء فإذا لم يبق منها شيء لزمه اسم الخلف وقد يكون في بناء الدار دلالة على أن تقارب الأربعة وقد بقي منها ما يحيط العلم أنه لا يبنيه فيما بقي من الأربعة الأشهر وليس في القيسة دلالة على أن لا ينفى في الأربعة إلا ان الجماع يكون في طرفه عين فلو كان على ما وصفت يرايل حاله حتى تمضي أربعة أشهر ثم يرايل حاله الأولى فإذا زال بها صار إلى أن الله حقا عليه فاما أن ينفى واما أن يطلق فلو لم يكن في آخر الآية ما يدل على أن معناها غير ما ذهب إليه كان قولنا أولا هما بالماء وصفنا لانه ظاهرهما والقرآن على ظاهره حتى تأتي دلالة منه أو من سنة أو إجماع بأنه على باطن دون ظاهر (قال) فقال فما في سياق الآية ما يدل على ما وصفت (قلت) لماذا ذكر الله عز وجل أن المولى أربعة أشهر ثم قال فان فاؤا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم فذكر الحكمين معا بلا فصل أنهما انما يقعان بعد الأربعة الأشهر لانه انما جعل عليه القيسة أو الطلاق وجعل له الخيار فيهما في وقت واحد لا يتقدم واحد منهما صاحبه وقد ذكر في وقت واحد كما يقال له في الرهن أفده أو يبيعه عليك بلا فصل وفي كل

(١) قوله وعشرا هكذا
في جميع النسخ بالنصب
وكأنه على اللغة
الاسدية ان لم يكن
تحسيرا بغير النسخ
الأول كتبه مصححه

ما خيره فاعل كذا أو كذا بلا فصل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يكون كذا بلا فصل فيقال الفيسة فيما بين أن يولى إلى أربعة أشهر وعزيمه الطلاق انقضاء الاربعة الأشهر فيكونان حكيمين ذكرا معا يفسخ في أحدهما ويضيّق في الآخر (قال) فأنت تقول إن فاء قبل الاربعة الأشهر فهي فيسة (قلت) نعم كما تقول إذا قضيت حقا عليك إلى أجل قبل محله فقد برئت منه وأنت محسن متطوع بتقديمه قبل أن يحل عليك الأجل (قال) وقلت له أرايت من الأثم كان من معا على الفيسة في كل يوم لأنه لم يجمع حتى تنقضي أربعة أشهر (قال) فلا يكون الأثم على الفيسة شيئا حتى ينيء والفيسة الجماع إذا كان قادرا عليه (قلت) ولو جامع لابنوى فيسة خرج من طلاق الإيلاء لأنه المعنى في الجماع (قال) نعم (قلت) فكذلك لو كان عازما على أن لا ينيء يخلف في كل يوم أن لا ينيء ثم جامع قبل منى الاربعة الأشهر بطرفة عين خرج من طلاق الإيلاء وإن كان جماعه لغير الفيسة خرج من طلاق الإيلاء (قال) نعم (قلت) (١) فلا يضيع عزمه على أن لا ينيء ولا يجمعه جماعه بلذمة لغير الفيسة إذا جاء بالجماع من أن يخرج به من طلاق الإيلاء عندنا وعندك قال هذا كما قلت وخروجه بالجماع على أي معنى كان الجماع (قلت) وكيف يكون عازما على أن ينيء في كل يوم فإذا مضت أربعة أشهر رزقه الطلاق وهو لم يعزم عليه ولم يمهله (قلت) نعم (قلت) فها يفسد من قبل المعقول (قلت) أرايت إذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربك أبدا أهو كقوله أنت طالق إلى أربعة أشهر (قال) إن قلت نعم قلت فإن جامع قبل الاربعة الأشهر (قال) فلا ليس مثل قوله أنت طالق إلى أربعة أشهر (قلت) فتكلم المولى بالإيلاء ليس هو طلاق انما هي عين ثم جاءت عليها مدة جعلتها طلاقا أيجوز لأحد يعقل من حيث يقول أن يقول مثل هذا لا يخبر لازم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال هو يدخل عليك مثل هذا (قلت) وأين هو قال أنت تقول إذا مضت أربعة أشهر وقف فإن فاء والاجبر على أن يطلق قلت ليس من قبل أن الإيلاء طلاق ولكن ما عين جعل الله لها وقتا منع بها الزوج من الضرار وحكم عليه إذا كانت أن يجعل عليه إماما أن ينيء وإما أن يطلق وهذا حكم حدث بمضى الاربعة الأشهر غير الإيلاء ولكنه مؤقت يجبر صاحبه على أن يأتي بأيهما شاء فيسة أو طلاقا فإن امتنع منها أخذ منه الذي يقدر على أخذه منه وذلك أن يطلق عليه لأنه لا يحل له أن يجمع عنه

(١) قوله فلا يضيع
هكذا في بعض النسخ
وفي بعض آخر فلا يضيع
بغير ياء وانظر كتبه
مصححه

(باب في الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واختلفوا في الموارث فقال زيد بن ثابت ومن ذهب مذهبه يعطى كل وارث ما سمي له فإن فضل فضل ولا عصبية لليت ولا ولاء كان ما بقي للجماعة المسلمين وروى عن غيره منهم أنه كان يرد فضل الموارث على ذوى الأرحام فلو أن رجلا ترك أخته وورثته النصف وورثها النصف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس لم ترد فضل الموارث (قلت) استدلالا بكتاب الله تعالى (قال) وأين يدل كتاب الله تعالى على ما قلت (قلت) قال الله عز وجل إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد الآية وقال وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين الآية فذكر الأخت منفردة فاتممت بها أجل وعز إلى النصف والأخ منفردا فاتممت به إلى الكل وذكر الإخوة والأخوات فجعل للأخت نصف ما لاخ و كان حكمه جل وعز في الأخت منفردة ومع الأخ سواء بانهم لا تساوى الأخ وأنها تأخذ النصف مما يكون له من الميراث فلو قلت في رجل مات وترك أخته لها النصف بالميراث وأرد عليها النصف كنت قد أعطيتها الكل منفردة وانما جعل الله لها النصف في الانفراد والاجتماع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال فإني لست أعطيها النصف الباقي ميراثا إنما أعطيها إياه ردا (قلت) وما معنى ردا شيء استحسنته وكان اليتيم أن تضعه حيث شئت فإن شئت أن تعطيه جيرانه أو بعيد النسب منه يكون ذلك لك قال ليس ذلك لما حكم ولكن جعلته ردا عليها بالرحم فقلت ميراثا

(قال)

(قال) فان قلته قلت اذا تكون ورثتها غير ما ورثها الله عز وجل (قال) فاقول لك ذلك لقول الله تبارك وتعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله (قال) فقلت له وأولو الارحام نزلت بأن الناس توارثوا بالخلف ثم توارثوا بالاسلام والهجرة فكان المهاجر يرث المهاجر ولا يرثه من ورثته من لم يكن مهاجرا وهو أقرب اليه من ورثته فقلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على ما فرض الله لهم (قال) فاذ كر الدليل على ذلك (فقلت) وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فيما فرض الله لهم ألا ترى أن من ذوى الارحام من يرث ومنهم من لا يرث وان الزوج يكون أكثر ميراثا من أكثر ذوى الارحام ميراثا وانك لو كنت انما تورث بالرحم كانت رحم الابنة من الاب كرحم الابن وكان ذوو الارحام يرثون معا ويكونون أحق به من الزوج الذي لا رحم له ولو كانت الآية كما وصفت كنت قد خالفتم فيما ذكرنا في أن نزل أخته ومواليه وهي اليه أقرب فتعطي أخته النصف ومواليه النصف وليسوا بذوى الارحام ولا مفروض لهم في كتاب الله فرض مخصوص

(باب الاختلاف في الجد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واختلفوا في الجد فقال زيد بن ثابت وروى عن عمرو وعثمان وعلي وابن مسعود يورث معه الاخوة وقال أبو بكر الصديق وابن عباس وروى عن عائشة وابن الزبير وعبد الله بن عتبة أنهم جعلوه أبوا أسقطوا الاخوة معه (قال) فكيف صرتم الى أن يثبت ميراث الاخوة مع الجد بأدلة من كتاب الله تعالى أو بسنة (قلت) أما ثبوت ميراث في كتاب الله تعالى أو بسنة فلا أعلمه (قال) فالأخبار متكافئة فيه والدلائل بالقياس مع من جعله أبوا وجب به الاخوة (قلت) وأين الدلائل (قال) وجدت اسم الابوة يلزمه ووجدتكم مجمعة على أن تحجبوا به بنى الام ووجدتكم لا تنقصونه من السدس وذلك كله حكم الاب (فقلت) له ليس لاسم الابوة فقط نورثه (قال) وكيف ذلك (قلت) قد أجد اسم الابوة يلزمه وهو لا يرث (قال) فأين (قلت) قد يكون دونه أب واسم الابوة يلزمه ويلزم آدم وان كان دون الجد أب لم يرث ويكون مملوكا وكافرا وقاتلا فلا يرث واسم الابوة في هذا كله لازم له فلو كان باسم الابوة فقط يرث ورث في هذه الحالات وأما حجبنا به بنى الام فاعما حجبناهم به خبر الاب باسم الابوة وذلك أنا نحجب بنى الام بأبنة ابن ابن مستقلة وأما أن لا تنقصه من السدس شيئا فلسنا ننقص الجدة من السدس وانما فعلنا هذا كله اتباعا لأن حكم الجد اذا وافق حكم الاب في معنى كان مثله في كل معنى ولو كان حكم الجد اذا وافق حكم الاب في بعض المعاني كان مثله في كل المعاني كانت ابنة الابن المستقلة موافقة له فانا نحجب بها بنى الام وحكم الجدة موافق له بأن لا تنقصها من السدس (قال) فما حجتكم في ترك قولنا يحجب بالجد الاخوة (قلت) بعد قولكم من القياس (قال) فما كثر اهراق القياس نفسه (قلت) أرايت الجد والابن ابدا في كل واحد منهما بقرابة نفسه أم بقرابة غيره (قال) وما تعني (قلت) أليس انما يقول الجد أنا أبو أبي الميت ويقول الاخ أنا ابن أبي الميت (قال) بلى (قلت) فكلهما يدعى بقرابة الاب بقدر موقعه منها (قال) نعم (قلت) فاجعل الاب الميت وترك ابنه وأباه كيف ميراثهما منه (قال) لابنه منه خمسة اسداس المال ولا يبه السدس (قلت) فاذا كان الابن أولى بكثير الميراث من الاب وكان الاخ من الاب الذي يدعى الاخ بقرابته والجد أبو الاب من الاب الذي يدعى بقرابته كما وصفت كيف حجت الاخ بالجد ولو كان أحدهما يكون محجوبا بالآخر ينبغي أن يحجب الجد بالاخ لانه أولى بكثير ميراث من الذي يدعى بالان مع بقرابته أو نجعل للاخ أبدا خمسة اسداس وللجد سدس (قال) فإما منعك من هذا القول (قلت) كل المختلفين مجمعون على أن الجد مع الاخ مثله أو أكثر حظا منه فلم يكن لي خلافهم ولا الذهاب الى القياس والقياس يخرج من جميع أقوالهم ونهبت الى أن اثبات الاخوة مع الجد أولى الامر من لما وصفنا من الدلائل التي أوجدناها القياس

مع أن ما ذهب إليه قول الأكثر من أهل الفقه بالبلدان قديما وحديثا ومع أن ميراث الاخوة ثابت في الكتاب ولا ميراث الجد في الكتاب وميراث الاخوة أثبت في السنة من ميراث الجد (قال الشافعي) ربه الله تعالى (فقال) قد سمعت قولك في الاجماع والقياس بعد قولك في حكم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم أرأيت أقاويل أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا تفرقوا فيها (فقلت) نصير منها إلى ما وافق الكتاب أو السنة أو الاجماع أو كان أصح في القياس (قال) أفرأيت إذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلاف أفجعل ذلك حجة باتباعه في كتاب أو سنة أو أمر أجمع الناس عليه فيكون من الاسباب التي قلت بها خيرا (قلت) له ما وجدنا في هذا كتابا ولا سنة ثابتة ولقد وجدنا أهل العلم يأخذون بقول واحد منهم مرة ويتركونه أخرى ويتفرقون في بعض ما أخذوا به منه (قال) فإلى أي شيء صرت من هذا (قلت) إلى اتباع قول واحد منهم إذا لم أجد كتابا ولا سنة ولا اجماعا ولا شيئا في معنى هذا يحكمه بحكمه أو وجد معه قياس وقل ما يوجد من قول الواحد منهم لا يخالفه غيره من هذا (قال) فقال قد حكمت بالكتاب والسنة فكيف حكمت بالاجماع ثم حكمت بالقياس فأقم مقام كتاب أو سنة (فقلت) إني وإن حكمت بهما كما أحكم بالكتاب والسنة فأصل ما أحكم به منهما مفترق (قال) أفيجوز أن تكون أصول مفترقة الاسباب تحكم بها أحدا (قلت) نعم نحكم بالكتاب والسنة المجتمع عليها التي لا اختلاف فيها فنقول لهذا حكمنا بالحق في الظاهر والباطن ونحكم بسنة رويت من طريق الانفراد لا يجتمع الناس عليها فنقول حكمنا بالحق في الظاهر لانه قديم الغلط فيمن روى الحديث ونحكم بالاجماع ثم القياس وهو أضعف من هذا ولكنهم امتزلة ضرورة لانه لا يحل القياس والخبر موجود كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الاعواز من الماء ولا يكون طهارة إذا وجد الماء انما يكون طهارة في الاعواز وكذلك يكون ما بعد السنة حجة إذا أعوز من السنة وقد وصفت الحجة في القياس وغيره قبل هذا (قال الشافعي) ربه الله تعالى فقال أفجد شيئا يشبه (قلت) نعم أقضي على الرجل يعلم أن ما ادعى عليه كما ادعى أو باقراره وإن لم أعلم ولم يقر قضيت عليه بشاهدين وقد يغطان ويهملان وعلى واقاره أقوى عليه من شاهدين وأقضى عليه بشاهد وعين وهو أضعف من شاهدين ثم أقضى عليه بنكوله عن اليمين ويمن صاحبه وهو أضعف من شاهد ويمن لانه قد ينكل خوف الشهرة واستصغار ما يخلف عليه وقد يكون الخالف لنفسه غير ثقة وحريصا وفاجرا والله أعلم

(تمت الرسالة الاصولية في أواخر رمضان المعظم سنة ١٣٤١ من هجرة صلى الله عليه وسلم)



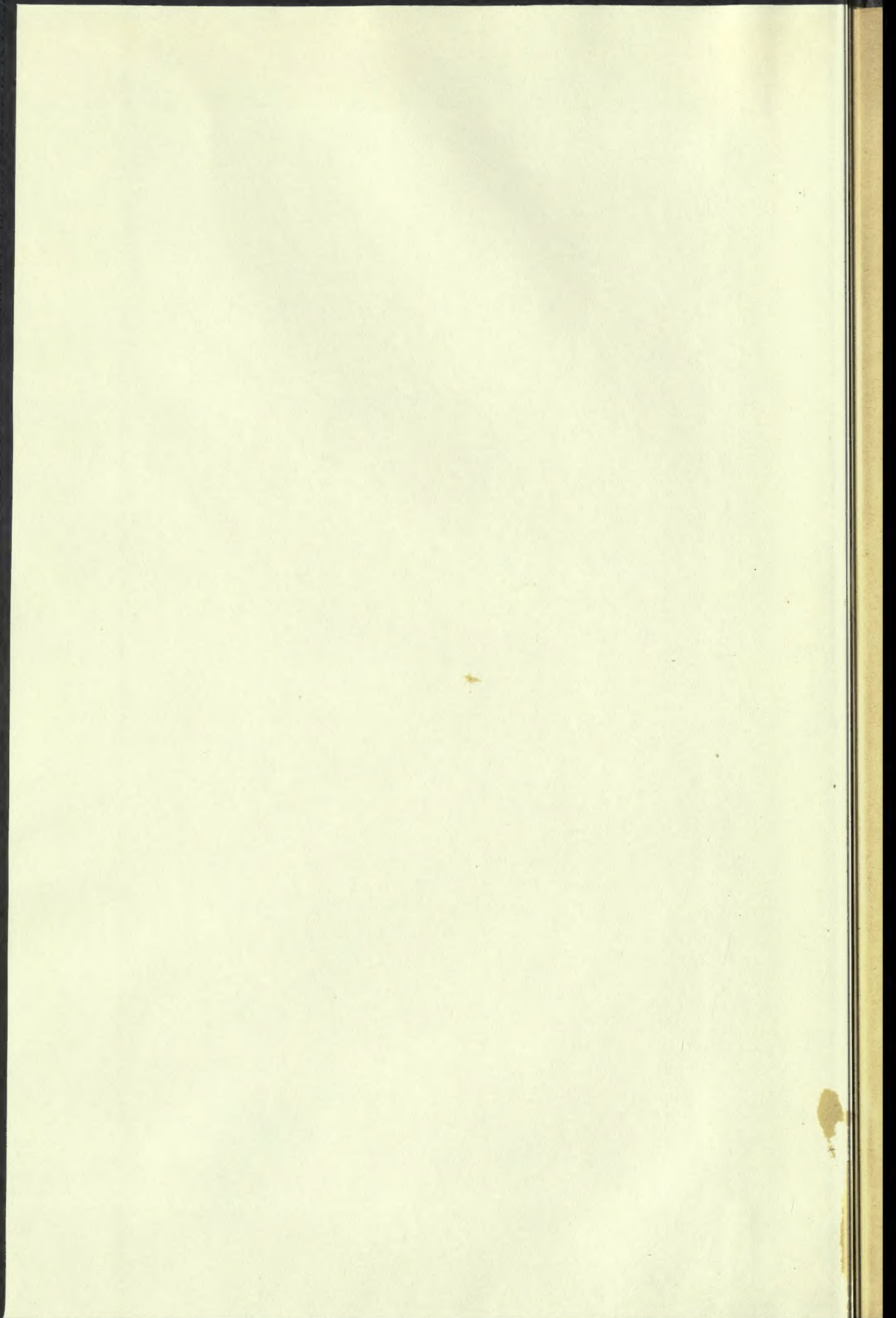
صفحه	مقدمه الكتاب	صفحه
۲	باب كيف البيان	۱۹
۵	» البيان الاول	۲۱
۵	» البيان الثاني	۲۲
۶	» البيان الثالث	۲۴
۶	» البيان الرابع	۲۴
۷	» البيان الخامس	۲۶
۷	» بيان ما نزل من الكتاب عام ايراد به العام	۲۷
۱۰	ويدخله الخصوص	۳۰
۱۰	» بيان ما نزل من القرآن عام الظاهر وهو	۳۵
۱۱	يجمع العام والخاص	۳۵
۱۱	» بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر ويراد	۳۶
به كله الخاص	۳۸	۳۹
۱۱	» الصنف الذي يبين سياقه معناه	۴۰
۱۲	» الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون	۴۱
ظاهرة	۴۲	۴۴
۱۲	» ما نزل عام فدل السنة خاصة على أنه	۴۵
يراد به الخاص	۴۷	۴۷
۱۳	» بيان فرض الله تعالى في كتابه اتباع سنة	۴۷
نبيه صلى الله عليه وسلم	۴۷	۵۰
۱۴	» فرض الله طاعة رسوله صلى الله عليه	۵۰
وسلم مقرونة بطاعة الله جل ذكره	۵۰	۵۰
ومذ كورة وحدها	۵۰	۵۰
۱۴	» ما أمر الله به من طاعة رسوله الله صلى الله	۵۰
تعالى عليه وسلم	۵۰	۵۰
۱۵	» ما أبان الله نطقه من فرضه على رسوله	۵۰
اتباع ما أوحى اليه وما شهد به من اتباع	۵۰	۵۰
ما أمر به ومن هذا وأنه هاد إلى اتبعه	۵۰	۵۰
۱۶	ابتداء النسخ والمنسوخ	۵۰
۱۸	النسخ والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه	۵۰
والسنة على بعضه	۵۰	۵۰

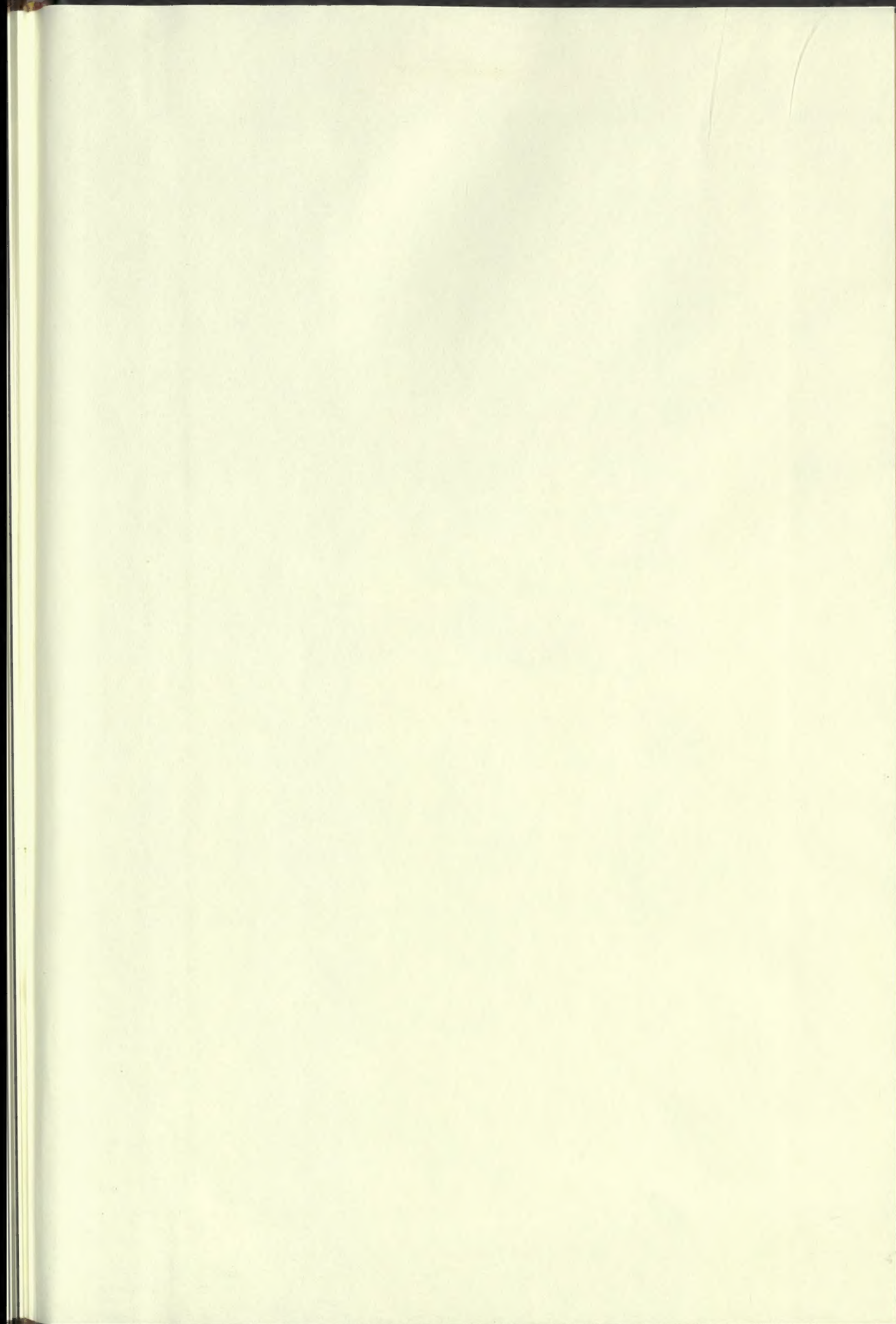
صفحة	باب	صفحة
٥١	باب خبر الواحد	٦٧
٥٥	الحجة في تثبيت خبر الواحد	» الاستمسان ٦٩
٦٥	باب الاجماع	» الاختلاف ٧٧
٦٥	» اثبات القياس والاجتهاد وحيث يجب	» في المواريث ٨٠
	القياس ولا يجب ومن له أن يقيس	» الاختلاف في الجدل ٨١

(تمت)

5-7







A.U.B. LIBRARY

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00490843

CA
349.297
Sh52rA
c.1